بحث رقم (٣)

اغتيال الملك عبد الله الأول بن الحسين وتداعياته السياسية على المملكة الأردنية الهاشمية (٢٠ يوليو ١٩٥١م-٢٠ أكتوبر ١٩٥٣م)

د. أيمن أحمد محمد محمود
استاذ التاريخ الحديث والمعاصر المساعد
كلية الآداب جامعة السويس

اغتيال الملك عبد الله الأول بن الحسين وتداعياته السياسية على المملكة الأردنية الهاشمية (٢٠ يوليو ١٩٥١م-٢٠ أكتوبر ١٩٥٢م)

د. أيمن أحمد محمد محمود

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر المساعد

كلية الآداب جامعة السويس

aymahed2003@yahoo.com

ملخص البحث:

تتناول هذه الدراسة بإيجاز دور الملك عبد الله الأول بن الحسين في تأسيس إمارة شرق الأردن واتجاهاته السياسية والمحاولات السابقة لاغتياله، كما تتناول الدراسة ايضًا عملية الاغتيال وصداها عربيًا وعالميًا ومحاكمة المتأمرين، وما ترتب عليها من التداعيات السياسية سواء ما كان منها يتعلق بالتطورات السياسية بين الأردن والعراق، وسوريا، واسرائيل أو ما يتعلق منها بأزمة خلافة العرش بين أبناء الملك عبد الله حتى تولية الملك الشاب الحسين بن طلال للعرش الأردني.

كلمات مفتاحية:

اغتيال؛ الملك عبدالله الأول؛ الأردن؛ العرش؛ التداعيات السياسية

Assassination of King Abdullah I bin Al Hussein and its political repercussions on Jordan (July 20, 1951 - October 20, 1952 AD)

Dr: Ayman Ahmed Mohamed

Abstract:

The research briefly deals with King Abdullah and the establishment of the Emirate of Transjordan and his political trends and previous attempts to assassinate him., and Israel or what is related to it, the crisis of succession to the throne between the sons of King Abdullah until the young King Hussein bin Talal's accession to the Jordanian throne.

Keywords:

King Abdullah I; Jordan; throne; political repercussions

مدخل :

كانت شخصية الملك عبد الله بن الحسين من الشخصيات العربية التي كان لها تأثير ملموس في العلاقات السياسية العربية والأجنبية؛ سواء أكان ذلك يتعلق بمواقفه تجاه القضايا العربية في فلسطين التي أدت إلى توتر العلاقة بينه وبين بعض الحكام العرب داخل جامعة الدول العربية أو علاقته مع إسرائيل وبريطانيا، كل ذلك أدى في النهاية إلى تعرضه للعديد من محاولات الاغتيال التي انتهت بجريمة استشهاده اغتيالًا على باب المسجد الأقصى في يوم الجمعة ٢٠ يوليو ١٩٥١م، والتي ترتب عليها حدوث اضطرابات وتوترات عديدة في الشرق الأوسط.

ومن هذا المنطلق تتناول هذه الدراسة موضوع: "اغتيال الملك عبد الله الأول بن الحسين وتداعياته السياسية على المملكة الأردنية الهاشمية (٢٠ يوليو ١٩٥١م-٢٠ أكتوبر ١٩٥٢م)"؛ حيث أدى اغتياله لتداعيات سياسية خارجية تتعلق بعلاقات الأردن ببعض الدول في الشرق العربي، وتداعيات داخلية تتعلق بأزمة خلافة العرش بين أبناء الملك عبد الله. إن الوثائق البريطانيةF.O ، ووثائق المخابرات الأمريكيةC.I.A ، والوثائق الأمريكية Foreign Relations of the United States, 1951، والصحف المصرية – وخاصة صحيفتي الأهرام والمصري – اللتين كان لهما مندوبان في عمان وهما اللذان استطاعا حضور المحاكمة والحصول على ملف القضية ونشره في الصحيفتين، بالإضافة إلى الصحف الأجنبية، كل هذه المصادر المهمة أمدتنا بدلالات ومؤشرات مهمة حول عملية الاغتيال وأسبابها ومحاكمة المتآمرين وما ترتب على هذه الجريمة من تداعيات .

وفي هذا السياق تطرح هذه الدراسة العديد من التساؤلات والإشكاليات التي تفسر لنا كيف تم التخطيط للمؤامرة ومن هم المحرضون الحقيقيون على قتل الملك عبد الله؟ وهل كان هناك صلة بين هذا الحادث وبين مقتل رياض الصلح؟ وهل لدول أجنبية أو إقليمية يد في هذا الحادث؟ وهل للشيوعيين المنتشرين بين اللاجئين الفلسطينيين دور في هذه المحاولات ولو بطريق غير مباشر؟ وهل هناك هيئات ثورية أو إرهابية منظمة تنوي ارتكاب حوادث أخرى في المستقبل في هذه المنطقة أو في بلاد عربية أخرى؟ وما الذي دفع القاتل إلى ارتكاب جريمته؟ فإن مثل هذه الجريمة لا يمكن أن تكون وليدة اليوم والساعة وإنما هي وليدة تدبير وإقناع لشخص ضعيف العقل والإرادة حمسوه ومَنّوه بالشهرة حتى تنفيذ جريمته؟ ومن الشخصية التي كان يلجأ إليها القاتل؟ وما التداعيات التي ترتبت على هذه الجريمة ؟ وهل أثَّر اغتيال الملك

عبد الله على الأردن فقط أم امتد التأثير أيضًا إلى منطقة الشرق الأوسط؟ وللإجابة عن هذه التساؤلات نتناول البحث من خلال العرض التالي:

تتناول الدراسة بإيجاز جهود الملك عبد الله وتأسيس إمارة شرق الأردن واتجاهاته السياسية والمحاولات السابقة لاغتياله، كما تتناول الدراسة عملية الاغتيال وصداها عربيًا وعالميًا ومحاكمة المتآمرين، وما ترتب عليها من تداعيات سياسية نتيجة لجريمة اغتيال الملك عبد الله، سواء ما كان منها يتعلق بالتطورات السياسية بين الأردن والعراق، وسوريا، وإسرائيل، أو ما يتعلق منها بأزمة خلافة العرش بين أبناء الملك عبد الله حتى تولية الملك الشاب الحسين بن طلال للعرش الأردني .

أولاً: الملك عبد الله بن الحسين وتأسيس إمارة شرق الأردن:

ولد الملك عبد الله بن الحسين في مكة المكرمة في شهر ربيع الأول سنة ١٢٩٩هـ/ ١٨٨٢م ونشأ في بيت والده الملك حسين بن على. وقد بدأ حياته الأولى على طريق الاستقامة؛ حيث درس وتعلم شتى العلوم والفنون والآداب في الآستانة فنبغ في اللغة التركية، وكانت له آراء أدبية لها قيمتها، وله بحوث يعتد بها، وعندما أصبح والده شريفاً على مكة المكرمة وأميرًا لها عاد إليها عام ١٩٠٨م وانتخب في السنة التالية لوصوله مباشرة نائبًا عن الحجاز في مجلس النواب العثماني، ولعب دوراً مهماً في المفاوضات (العربية – العثمانية) التي سبقت الثورة العربية الكبرى[١]، كما كان يحضر جلسات المجلس في الآستانة ويعود إلى وطنه الحجاز عقب مضى الدورة البرلمانية؛ حيث يواصل تقديم مساعداته لوالده في شئون الحجاز. وقد تقلد مناصب شتى في الحجاز وفي مقدمتها قيادة الجيوش، كما اشترك مع والده في إنشاء الحكومة الهاشمية في الحجاز عقب الثورة العربية الكبرى[٢] وتقلد عام ١٩١٥م منصب وزير الخارجية والداخلية وتولى إبلاغ الدول الشرقية والغربية قيام الحكومة الهاشمية الجديدة ثم ترك المنصب، وبعدها عُقد مؤتمر عربيٌّ عام في دمشق أُعلِن فيه عبدُ الله ملكًا على العراق لكنه رفض العرض وعاد إلى مكة[٣]، وكان من نشطاء الثورة العربية الكبرى عام ١٩١٦م وأحد قادتها[٤].

وفي سنة ١٩٢٠م وقع التطور الثاني في حياة الملك عبد الله عندما تولى إمارة شرق الأردن بناء على نصيحة من ونستون تشرشل Winston Churchill[٥]، ودعم البريطانيين الذين أنشأوا هذه المملكة بعد الحرب العالمية الأولى على أثر فشل خطط كانت تهدف الى إنشاء دولة عربية كبرى تضم سوريا والعراق ولبنان وفلسطين[٦]. كما أن سيطرة بريطانيا على هذا الجزء من العالم هي شيء مهم لها لأنه ساعدها في المراقبة والإشراف على أنابيب البترول

من العراق إلى البحر المتوسط وساعدها أيضاً على الاحتفاظ بقواعد جوية لها، ومنذ أن تولى عبد الله الأمر سار بشرق الأردن في طريق الحكم الذاتي وأنشأ الفيلق العربي الذي كان أحد الجيوش الحديثة في الشرق الأوسط[٧]، وكان ينادي دائمًا وأكثر من مرة بسوريا الكبرى للقضاء على أسباب ضعف الدول العربية الصغيرة (في رأيه الخاص) ولكن دعوته كانت تُقابل برفض الدول الأعضاء في الجامعة العربية[٨].

وقد استمر حكم عبد الله في عمان مدة سته ثلاثين عامًا منها ست وعشرين عام حتى عام ١٩٤٦م كأمير ثم بعد ذلك كملك لشرق الأردن بعد إلغاء الانتداب البريطاني على شرق الأردن، وأصبحت البلاد مملكة مستقلة بمقتضى المعاهدة (الأردنية- البريطانية) عام ١٩٤٦م، ومن ثم توج الملك في عمان خلال حفل أقيم في ٢٦ مايو ١٩٤٦م[٩]. وبعد انتهاء حرب فلسطين عام ١٩٤٨م ضم شرق فلسطين عام ١٩٥٠م واستبعد كلمة (شرق) من مملكته [١٠]. وعلى امتداد هذه الفترة ظل – جزئياً – معتمداً على الدعم البريطاني وكان يحصل على معونة سنوية ساعدته في الحفاظ على الفيلق العربي كأحد التشكيلات العسكرية في الشرق الأوسط، وبعد ذلك ساهم مساهمة فعلية في أعمال الجامعة العربية[١١]. ونظرًا لسياسته مع بريطانيا ومفاوضاته مع إسرائيل تعرض لمحاولتَيْ اغتيال من قبلُ، خاصةً بعد حرب فلسطين ١٩٤٨م؛ وهما:

المحاولة الأولى: كانت في أبريل ١٩٤٩م حيث ادعت محكمة عسكرية في دمشق أن مجموعة من الأشخاص الموالين للمملكة العربية السعودية، وكانت التهم الموجهة إليهم هي أنهم حاولوا اغتيال الملك عبد الله، ولكن محاولتهم قد باءت بالفشل وسجنوا في دمشق [١٢].

المحاولة الثانية: عندما حاولت مجموعةٌ زرعَ الألغام في طريق الموكب الملكي للملك عبد الله من عمَّان إلى القدس، وكُشفت المؤامرة وحُكم بالإعدام على ثلاثة من عرب فلسطين؛ لتآمرهم على الملك، وكانت التهمة الموجهة إليهم هي أنهم وضعوا ألغامًا في طريقٍ كان منتظَرًا أن يسافر فيه الملك، ولكن كشفت المؤامرة وحُكم فيها أيضًا على سوريين وفلسطينيين آخرين بالسجن المؤبد غيابيًا بسبب اشتراكهم في المؤامرة.

ثانياً: عملية اغتيال الملك عبد الله بن الحسين (يوم الجمعة ٢٠ يوليو ١٩٥١م):

الواقع أن اليوم السابق لاغتيال الملك عبد الله بن الحسين قد شهد بعض الأحداث عندما دعا الملك في يوم الخميس الموافق ١٩ يوليو ١٩٥١م وزير العدل والنائب العام ومدير التحقيقات وبحث معهم آخر التطورات الخاصة بمقتل رياض الصلح رئيس الوزراء اللبناني الذي

تم اغتياله على يد سوريَّيْن اثنين وشخص أردني يوم الاثنين الموافق ١٧ يوليو ١٩٥١م بعد اجتماعه بالملك عبد الله وهو في طريقه للمطار للعودة إلى لبنان، وبعد ذلك استقبل الشريقي باشا وزير الداخلية في الأردن الذي قرأ على الملك البيان الذي قرر إذاعته على الشعب الأردني بمناسبة اغتيال رياض الصلح في عمان؛ والذي تضمن رفض الملك للاغتيال كمبدأ سياسي(١٣)، كما تضمن أيضًا تحذيرًا لكل من تسول له نفسه ارتكاب جريمة في الأردن وإنذارًا بعدم التمكين لأية منظمة تقتل وتفجر وتعتدي، فوافق عليه الملك وأمر بإذاعته باللغتين العربية والإنجليزية. كما استقبل الملك بعد ذلك بعض الوزراء وكبار رجال الدولة وتحدث إليهم حديث طويلًا عن قضية فلسطين ومراحلها وما بذله في سبيلها، واجتماعه بجلالة الملك فاروق والملك عبد العزيز في القاهرة، ثم استقبل الأمير حسين بن ناصر بمناسبة سفره إلى مصر على رأس وفد أردني لتوقيع المعاهدة التجارية بين الأردن ومصر.

ومما يُذكر في ذلك اليوم أيضًا أن الوزير المفوض الأمريكي بالأردن قام بزيارة الملك عبد الله في عمان قبل أن يسافر إلى القدس، ويبدو أن الوزير الأمريكي قد عرف من المخابرات الأمريكية أن هناك مؤامرة لاغتياله؛ لذلك قال للملك: إن هناك مؤامرة للاعتداء على حياته، كما أشار عليه بعدم السفر إلى القدس، فرد عليه الملك عبد الله قائلًا: "**إنني أعرف شعبي جيدًا وأعرف أن ليس هناك من الأسباب ما يدعو إلى إيذائي**"، ثم سافر إلى القدس بالطائرة ليمضي فيها ليلة على أن يؤدي صلاة الجمعة بالمسجد الأقصى(١٤).

ثم اتجه الملك إلى القدس في طريقه لأداء فريضة الجمعة؛ حيث إنه اعتاد أن يذهب بانتظام إلى القدس تقريباً كل يوم جمعة للصلاة منذ أن احتل الفيلق العربي التابع له المدينة(١٥). وبعد أن نزل من سيارته عند باب فيصل مشيًا على الأقدام مسافة طويلة في طريقه إلى المسجد، لاحظ أن أمام الباب الداخلي للمسجد مجموعة من الجنود قد اصطفت لتحيته، وهمَّ بالدخول وإذا به يعود للوراء بعد أن تقدم خطوتين، وعاد وقال لرئيس قوة الحرس: "**إنه ليس من اللائق والجنود مصطفون أمام بيت من بيوت الله أن يضربوا الأرض بأحذيتهم في قوة وهم يؤدون التحية**"، ثم تقدم المجالي بك من رجال الحاشية الملكية وطلب من الملك أن يتقدمه بعض من رجال الحاشية الملكية، ولكن الملك عبد الله رفض ذلك قائلًا: "**أأكون في بيت الله وأخشى شيئًا**"، وعندما لاحظ أن حراسه ورجال حاشيته يحيطون به فقال "**أنا متضايق.. هل أنا مسجون؟! لماذا تحيطون بي هكذا**"(١٦).

واستمر الملك عبد الله في سيره باتجاه باب المسجد وخلفَه الأمير حسين طلال ومن حوله رجال الحرس الخاص، وهناك كان في استقباله أربعة من مشايخ المسجد ورئيسهم الشيخ حسام جار الله؛ فتقدموا يقبِّلون يد الملك جريًا على عاداتهم، وانتهى الشيوخ الأربعة من مصافحة الملك وسار خطوتين في طريقه إلى محراب زكريا حيث اعتاد أن يصلي، وفجأة ظهر القاتل من خلف باب المسجد من الداخل وأطلق عليه النار عن قرب فأصابه برصاصتين واحدة في المخ والأخرى في القلب(١٧)، فرجع خطوة إلى الوراء وسقط مغشيًا عليه، وتتابع رصاص الحرس على الجاني فقتلوه في الحال(١٨). وإن دل ذلك على شيء فإنما يدل على أن القاتل كان قد قرر التضحية بحياته لقتل الملك، وقال الشيخ أسعد الإمام إمام المسجد الأقصى: "**بعد أن تشرفت بمصافحة الفقيد بثوانٍ رأيته يهوى على ظهره أثر إصابته بالرصاصة الغادرة**"(١٩)، وقال الدكتور حسين الخالدي الحارس على الأماكن المقدسة: إنه كان برفقة الملك عبد الله أثناء دخوله المسجد الأقصى لتأدية صلاة الجمعة، وكان على مقربة منه والحرس يحيطون به، إلا أنه تقدم الجميع عندما تخطى عتبة الباب لأنه كان ينتعل خفًا، بينما تأخر مرافقوه بعض الوقت حتى يرتديَ بعضهم النعال الخاصة بدخول المسجد أو يخلع البعض الآخر أحذيتهم(٢٠).

وبعد سقوط الملك على الأرض ارتمى سماحة الشيخ الشنقيطي فوق الملك واحتضنه، وما لبث أن تعاون رجال الحرس على نقله خارج المسجد؛ حيث أشار طبيبه الخاص شوكت باشا بنقله إلى المستشفى، وهناك أسلم الروح إلى بارئها. واللافت للنظر أن الحادث قد تم على بعد خطوات من الباب بينما كانت جموع المصلين الذين لا يقل عددهم عن ثلاثة آلاف شخص من مختلف الطبقات واقفين بالمسجد على بعد خطوات أخرى من مكان الجريمة، والمعروف عن الملك عبد الله أن أي شخص من أفراد الشعب يستطيع أن يدخل المسجد وأن يصلي مع الملك دون قيد(٢١). وقد تم لف جثمان الملك عبد الله في السجادة التي كان سيصلي عليها صلاة الجمعة ونُقل بها في الطائرة إلى عمان(٢٢).

ويبدو أن الحكومة الأردنية كانت على علم بوجود احتمالية اغتيال الملك عبد الله، لذلك كانت الحراسة عليه في الأيام الأخيرة قد ضوعفت إلى حد كبير، وفي هذا السياق يقول دبلوماسي مصري في عمان: " إن جلالة الملك عبد الله كان يشعر دائمًا بحب الناس وتقديرهم له منذ أن كان قائدًا من قادة الثورة العربية الكبرى؛ كل ذلك يجعله يشعر دائمًا بأن عنده شيئًا من القدسية يحول دون تجرؤ أحد على الاعتداء عليه، وقد عزَّز هذا الشعورَ عنده فشلُ جميع

المحاولات والمؤامرات السابقة التي دُبرت للقضاء على حياته[٢٣]. ومما يؤكد تحليل وتفسير الدبلوماسي المصري أن الملك عبد الله كان دائمًا يرفض الحراسة الشديدة من حوله.

مُنفذ عملية اغتيال الملك عبد الله:

كانت المعلومات الأولية للتحقيق الذي تولته السلطات المسئولة على أثر حادث الاعتداء على حياة الملك عبد الله على باب المسجد الأقصى تفيد بأن الجاني الأثيم الذي قُتل فورًا برصاص الحرس الخاص يُدعى مصطفى شكري عوشك (عشو) وهو من القدس وعمره واحد وعشرون عامًا[٢٤]، ومهنته خياط في سوق الدباغة بالمدينة المقدسة، وكان ملتحقًا بفرقة التدمير أو ما يطلق عليها فرقة الهدم والتخريب، وهي مجموعة سرية تعمل تحت الأرض وهي منبثقة من مجموعة أكبر تعرف بجماعة الجهاد المقدس بحرب فلسطين المرتبطة بمفتي القدس الحاج أمين الحسيني[٢٥] العدو اللدود لسياسات عبد الله الموالية لبريطانيا، والراغب في الوصول إلى تسوية مع إسرائيل[٢٦]، كما كان القاتل مرافقًا لبطل الثورة الفلسطينية القائد الشهير عبد القادر الحسيني برتبة رقيب، واشترك في معارك جبل نابلس التي أُطلق عليها جبال النار، وقُتل أخوه برصاص جندي أردني، وشارك في إحدى المحاولات الفاشلة للاعتداء على موكب الملك عبد الله ولم يُكشف أمره، وفي هذه المرة لبس ثياب الشحاذين وتظاهر باستجداء كف المحسنين على أبواب المسجد الأقصى وكان منذ شهرين يتردد على المسجد بهذا الزي حتى لا يلفت الأنظار، إلى أن جاء يوم الجمعة فاختبأ وراء الباب قُبيل دخول الملك وأطلق عليه الرصاص[٢٧]. ويُعتقد أن الجاني كان له شركاء في الجريمة فقد عُثر في منزله عند تفتيشه على قنابل يدوية من نوع ميليز وعدد من الطلقات النارية[٢٨]، وقال مصدر عراقي كبير: إنه لدى الحكومة الأردنية معلومات تدل على أن الجاني قد دخل المسجد أعزل من السلاح وأن المسدس الذي ارتكب به الجريمة قد سُلم إليه من داخل المسجد[٢٩].

أصداء اغتيال الملك عبد الله بن الحسين عربيًا ودوليًا:

لم تكن حادثة اغتيال الملك عبد الله الأول بن الحسين نكبة حلت على الأردن فحسب؛ بل كان اغتياله إيذانًا بانتشار حالة التوتر والاضطرابات في المنطقة العربية؛ لذلك كان لاغتياله أصداء كثيرة عربيًا وعالميًا، والتي نعرض لها فيما يلي:

١- صدى اغتيال الملك عبد الله في مصر:

أعلنت المفوضية الأردنية في القاهرة يوم الجمعة ٢٠ يوليو ١٩٥١م نبأ اغتيال الملك عبد الله، في بيان قالت فيه: "**قوبل نبأ اغتيال الملك عبد الله في الدوائر العربية والحكومية**

بالأسف والاستنكار؛ لما لجلالته من شخصية قوية لها تاريخها وآثارها في الأمة العربية"(٣٠).

وأثر إعلان هذا النبأ بدأت الصحف المصرية في رثاء الملك عبد الله؛ حيث قالت صحيفة المصري: إن الأمة العربية أُصيبت بنكبة ظُهر أمس بشهيد ثانٍ من خطبائها وقادة الرأي فيها، وقبل أن يجف الدم الذي سفكه الآثمون عندما قتلوا رياض الصلح في عمان فقد امتدت أيدي السوء إلى جلالة الملك عبد الله أحد مؤسسي النهضة العربية الحديثة وحركة الاستقلال الكبرى في أعقاب الحرب العالمية الأولى، وكان عجيبًا أن يستشهد العاهل الأردني بعد أربعة أيام فقط من مصرع فقيد العروبة رياض الصلح بعد محادثات استمرت عدة أيام وقيل فيها: إن الصديقين اتفقا على قرار ما بشأن فلسطين وغيرها من المسائل التي تهم الأمة العربية(٣١).

وفي الإسكندرية تلقت وزارة الخارجية المصرية النبأ من الأستاذ عثمان عبيد القائم بأعمال المفوضية المصرية في عمان، ولما علم بها الدكتور محمد صلاح الدين باشا وزير الخارجية قصد إلى فندق سان ستيفانو، وقابل النحاس باشا رئيس الوزراء، وبعدها أدلى وزير الخارجية المصري للأهرام بالتصريح التالي: "**تلقت الحكومة المصرية بمنتهى الألم هذا النبأ المفجع، وهي تشاطر الأسرة الهاشمية والحكومة الأردنية حزنها على الملك الراحل، وتستنكر أشد الاستنكار هذه الجرائم السياسية التي هي أسوأ ما يبتلى به الشعوب، هدى الله أمة العرب سواء السبيل وجنبها كل مكروه**"(٣٢).وقد بعث الملك فاروق ببرقية تعزية جاء فيها" تلقيت ببالغ الآسى نبأ اغتيال المغفور له والدكم العظيم الملك عبد الله، وانني باسمي واسم الشعب المصري أقدم لسموكم وللأسرة الهاشمية والشعب الأردني الشقيق أصدق عبارات التعزية" (٣٣) وأصدر الملك فاروق أوامر بإعلان الحداد الرسمي لمدة سبعة أيام وتنكيس الأعلام في القاهرة يومًا واحدًا(٣٤)، كما أرسل مصطفى النحاس باشا رئيس مجلس الوزراء المصري إلى أمين القصر الملكي في عمان برقية عزاء إلى الأمير نايف الوصي على العرش(٣٥).

أما وقع الحادث في الجامعة العربية، فقد عبر عنه عبد الرحمن عزام باشا الأمين العام للجامعة العربية عندما تلقى نبأ اغتيال الملك عبد الله وتأثر تأثرًا كبيرًا وقال وهو يغالب دموعه: "**إنني حزين لأن العرب فقدوا ملكًا شهمًا وقائدًا كبيرًا، فقد اتصف جلالته بالشجاعة النادرة وأدى للقضية العربية خدمات جليلة، وإن التاريخ سيذكر لجلالته هذه الأيادي الكريمة**"(٣٦)، كما صرَّح لصحيفة المصري معبرًا عن حزنه الشديد قائلًا: "**أحزنني غاية الحزن ذلك النبأ الأليم بالاعتداء على ملك كريم متواضع سهل المنال بارًا بالفقراء في بيت الله الحرام وأحزنني أن تسري عدوى الاغتيال في هذه الأمة وهي ما دخلت في شعب إلا حطمته، لأن قتل النفس**

في سبيل الرأي لا يدل على خير، عوض الله على الأمة العربية والبيت الهاشمي وجعل العز والسؤدد في ذلك البيت الكريم"(٣٧). هكذا كان صدى اغتيال الملك عبد الله في مصر؛ حيث قدمت الصحف الرثاء في الملك عبد الله، وإذا دل ذلك على شيء فإنما يدل على المكانة التي تبوأها الملك عبد الله لدى الحكومة المصرية التي أظهرت أن الجدل السياسي الذي شهدته مصر والأردن داخل الجامعة المصرية ما كان إلا سحابة عابرة لم تؤثر في العلاقات بين الدولتين الشقيقتين.

٢- صدى الحادث في المملكة العربية السعودية:

لقد أرسل الملك عبد العزيز آل سعود الأميرَ فهد لحضور جنازة الملك عبد الله، وكانت وجهة نظره بشأن الوضع الحالي في الشرق العربي الناشئ عن الوفاة المأساوية للملك عبد الله، هي قلقه العميق بشأن الحفاظ على الهدوء والاستقرار في المنطقة، ونظراً لأن حكومة الولايات المتحدة الأمريكية تعلم جيداً العداء القديم بين الدولتين أبلغت العاهل السعودي بأنها تأمل أن يُسمح للشعب الأردني بالعمل على أي مصير قد يختاره في جو هادئ ومتداول؛ لأن الولايات المتحدة سوف تنظر باستياء إلى أي تغيير ناتج عن القوة أو التدخل الخارجي في وضع الدول ذات السيادة في الشرق الأدنى؛ فإن من المبادئ الأساسية للسياسة الأمريكية احترام حق الشعوب في اختيار شكل حكومتها الخاص بحرية، لذلك أخبر الوزير المفوض الأمريكي في السعودية الملك عبد العزيز بأن الولايات المتحدة سوف تستمر في متابعة التطورات في الشرق الأوسط بعناية ولن تغفل عن إعطاء هذه المسألة دراسة متأنية تستحقها، وقد أعرب الملك عبد العزيز عن قلقه إزاء التقارير التي تفيد بأن العراق وسوريا يتصرفان لدمج أراضي شرق الأردن، كما أعرب أيضاً عن أمله في أن تساهم الولايات المتحدة في الحفاظ على الوضع الراهن فيما يتعلق بالعرش الأردني(٣٨).

٣- صدى اغتيال الملك عبد الله في سوريا:

لقد قابلت الدوائر السياسية السورية نبأ اغتيال الملك عبد الله بعميق الأسى والحزن، ونُكست الأعلام في البلاد، وأُلغيت البرامج الموسيقية في الإذاعة كذلك، وبعث دولة خالد العظم بك رئيس الحكومة السورية ببرقية إلى الحكومة الأردنية جاء فيها: "**روعت سوريا لاغتيال الملك عبد الله، وتلقت الأوساط الرسمية والشعبية النبأ في أسف وحزن عميق**"(٣٩)، كما قال أيضًا: "**إن البلدان العربية جميعًا كذلك تقدر جهاد جلالته لاستقلال البلدان العربية بإرشاد وتوجيه والده الراحل الملك حسين بن علي**"، واستطرد قائلًا: "**إنه لأمر يدعو إلى أشد الأسف أن يؤدي الاغتيال السياسي إلى حرمان البلدان العربية من رؤساء حكوماتها والعاملين المخلصين**

فيها"[٤٠]. وقد دعا خالد العظم رئيس وزراء سوريا إلى اجتماع عاجل؛ فعاد الوزراء من مصالحهم لحضور هذا الاجتماع، وظلت وزارة الخارجية السورية على اتصال مستمر بوزارة الخارجية الأردنية لمعرفة آخر تفصيلات الحادث[٤١]، كما أرسل السيد هاشم الأتاسي رئيس الجمهورية السورية ببرقية تعزية إلى عمّان وقال: "**إن سوريا سوف تشارك في تشييع الجنازة، كما أمر بإعلان الحداد في سوريا ثلاثة أيام**"[٤٢].

٤- صدى الحادث في لبنان:

الحقيقة أنه لم يكد يُعلن خبر اغتيال الملك عبد الله حتى قامت مظاهرات كثيرة في شوارع بيروت ولم يكن قد مضى أكثر من أربعة أيام على مصرع رياض الصلح[٤٣]، وعلى أثرها أغلقت الأسواق والمحالُّ التجارية[٤٤]، ونزل الجيش فورًا إلى شوارع مدينة بيروت لحفظ الأمن، ولم يستطع أحد تفسير هذه المظاهرات التي حدثت فور وصول النبأ، لذا تساءل الناس: هل هناك علاقة بين مصرع رياض الصلح واغتيال الملك عبد الله؟ كما أصدرت الصحف اللبنانية طبعات خاصة تنعي فيها الملك الهاشمي[٤٥]، لم يكن هناك احتمال أن اللبنانيين سوف يقومون بتحرك سياسي تجاه الأردن سوى إنهم بدأوا بالمطالبة بضمانات من القوى العظمى بالحفاظ على استقلال لبنان[٤٦].

٥- صدى اغتيال الملك عبد الله في العراق:

كان خبر اغتيال الملك عبد الله على الأمير عبد الإله الوصي على عرش العراق خبرًا صادمًا وفاجعة كبيرة؛ حيث كان في لندن آنذاك قبل أسبوع لإجراء محادثات مع الحكومة البريطانية[٤٧]، وفور سماعه النبأ سافر سريعًا وبصحبته الشريف عبد المجيد حيدر وزير الأردن المفوض في لندن إلى عمان[٤٨]، وفي الوقت نفسه اهتزت العاصمة العراقية بغداد لنبأ اغتيال الملك عبد الله، وأصدرت الحكومة العراقية بيانًا تعزي فيه الأسرة الهاشمية والعالم العربي والإسلامي وقال البيان: إن الأمير عبد الإله الوصي على العرش أمر بإعلان الحداد في القصر الملكي لمدة ستة أشهر، وقرر مجلس الوزراء إعلان الحداد في البلاد لمدة أربعين يومًا وتنكيس الأعلام أسبوعًا كاملًا[٤٩].

وقد أرسل نوري السعيد باشا رئيس الوزراء العراقي برقية عزاء إلى الأمير عبد الإله الوصي على عرش العراق، ورد عليه الأمير عبد الإله ببرقية جاء فيها " **ليس الملك عبد الله أول عضو من أعضاء الأسرة الهاشمية ذهب ضحية الواجب، وإن علينا أن نترسم خطى هذا السلف العظيم لإتمام الأغراض التي حددها من أجل بناء كيان الشعوب العربية والمحافظة عليه حتى ولو كان مقدرًا لنا أن يكون جزاؤنا الموت**"[٥٠].

٦- صدى الحادث في فلسطين:

الواقع أن فلسطين هي أكثر البلدان العربية التي تأثرت باغتيال الملك عبد الله وخاصة أن الحادث تم في القدس وبأيدي شخص فلسطيني؛ففي اليوم الأول حيث أفاق الشعب الفلسطيني في اليوم الثاني للحادث من هول الصدمة وما أصابه من ذهول بسببها؛ ليبدي سخطه واستياءه، وإذا به يطبع منشورات وُزعت في المدينة بدأها بالآية الكريمة **(ولا تحسبن الذين قتلوا في سبيل الله أمواتًا بل أحياء عند ربهم يرزقون)** ودعت مختلف الطوائف والهيئات أهل المدينة أن يتوجهوا إلى دار المتحف الفلسطيني؛ حيث يعقدون اجتماعًا كبيرًا حافلًا يعربون فيه عن استنكارهم للحادث(٥١).

كما استمرت محطة إذاعة فلسطين تذيع القرآن الكريم من خلال المسجد الأقصى، وسيطر السكون الرهيب الحزين على مدينة القدس؛ فالمحالُّ أغلقت والطرق كادت تكون مقفرة والأعلام السوداء ترفرف على المنازل وعلى السيارات والمحال التجارية، كما كانت كنيسة القيامة تدق أجراسها دقات حزينة إعلانًا للحداد على الملك عبد الله، وقامت النساء والفتيات في القدس بمظاهرة وقد اتَّشحن بالسواد وقمنَ بالبكاء والصراخ ذاكرين فضائل الملك عبد الله على فلسطين بعبارات حزينة(٥٢).

ولا ريب أن عرب فلسطين في الأردن قد أسفوا لأن واحدًا منهم هو الذي قتل الملك عبد الله الذي يقولون عنه: إنه فعل للاجئين الفلسطينيين أكثر مما فعله أي زعيم آخر من زعماء الشرق الأوسط، كما ذهب إلى القصر الملكي وفد من اللاجئين حيث يرقد كان جثمان الملك، ووضعوا باقة من الزهور ثم تلوا الفاتحة على روحه(٥٣).

٧- صدى اغتيال الملك عبد الله في بريطانيا:

تعتبر بريطانيا هي أكثر الدول الأوربية تأثرًا بصدمة اغتيال الملك عبد الله نظرًا للعلاقة القوية التي كانت تربطها به، حيث تلقت وزارة الخارجية رسالة من عمان بشأن اغتيال الملك في القدس، وكان لهذه الرسالة وقع سيئ وأثر محزن على الرأي العام البريطاني الذي أصابته دهشة المباغتة إذ لم يكن أحد في بريطانيا ليتوقع وجود من يقدم على هذه الجريمة تجاه الملك العربي الذي كان له شخصية بارزة كعربي وصديق للعرب وللغرب معًا(٥٤).

وقالت وكالة رويترز: إن لندن كانت تحترم الملك عبد الله احترامًا عظيمًا بوصفه ملكًا عربيًا بارزًا بعيد النظر، وزاد حزن لندن عمقًا وشدة لسبب مهم؛ لأنه ثالث اعتداء عنيف في الأشهر الأخيرة، وأولها اغتيال الجنرال رازمار الإيراني والثاني هو رياض الصلح(٥٥) ونقلت صحيفة المقطم عن صحيفة لايفنج ستاندر مقالاً بعنوان "انفجار جديد في مصنع البارود"

حاولت الربط بين الحوادث الثلاثة وقالت: "**إن الشرق الأوسط بأسره مرجلٌ يغلي وإن طلقة حولت مجرى التاريخ في إيران، وقد يحدث ذلك في الأردن**"(٥٦)، وكان لنبأ اغتيال الملك الأردني وقع الصاعقة على المفاوضات البريطانية العربية ككل(٥٧)، كما قررت الحكومة البريطانية تنكيس الأعلام على جميع الوزارات والمباني العامة في لندن لمدة ثلاثة أيام، وحملت الصحف البريطانية المسائية أنباء عن حادث اغتيال الملك عبد الله(٥٨).

وقد أرسل الملك جورج السادس George VI ملك بريطانيا برقية إلى الأمير نايف قال فيها:"**إن الملكة وأنا صُدمنا بعمق عند معرفتنا بالاغتيال الجبان لصديقنا العظيم وحليفنا الموثوق به جلالة الملك عبد الله، ونحن نقدم تعاطفنا القلبي معكم ومع كل أفراد أسرة الراحل العظيم ومع الشعب الأردني في خسارتهم الهائلة**" (٥٩)، وأشارت الدوائر السياسية في بريطانيا إلى أنه على الرغم من أن الملك عبد الله كان يضايق الحكومة البريطانية ببعض أفعاله النابعة من شعوره القومي كعربي، إلا أن الأحزاب السياسية البريطانية ترى أنه كان الرجل الذي اعتمدت عليه بريطانيا في إحلال السلام والاستقرار في الشرق الأوسط، مشيرة إلى أن بريطانيا لم يخفَ عليها أن سياسته كانت متماشية مع سياستها في تلك المنطقة(٦٠).

ووصفت الدوائر البريطانية اغتيال الملك عبد الله بأنه أخطر على بريطانيا من حرب كوريا؛ لأن الملك عبد الله هو الملك المسلم الوحيد الذي لديه الأسلحة والرجال والرغبة في مساعدة بريطانيا على إقرار التوازن في العالم العربي الذي اجتاحته حُمَّى الوطنية(٦١)، كما أن البريطانيين يخشون أن يؤدي استمرار لغة المسدس في الشرق الأوسط إلى القضاء على كل أمل في التعاون بين العرب والغرب، وبالتالي الى نتائج لن يستفيد منها سوى الروس الذين وجدوا رفضاً شديداً للشيوعية في الشرق العربي(٦٢). وعن اغتياله قال ونستون تشرشل في مجلس العموم البريطاني: "**إنني أشعر بحزن عميق بسبب مقتل هذا الحاكم العربي الحكيم والمخلص الذي لم يتخلَّ يوما ما عن بريطانيا ومد يد المصالحة لإسرائيل، هذا حدثاً مأسوياً**"(٦٣).

وقال الجنرال جون جلوب باشا القائد الإنجليزي للجيش العربي الأردني بأنه خدم الملك عبد الله واحدًا وعشرين عامًا، كما قال أيضاً: "**إذا كانت وفاة الملك عبد الله خسارة كبيرة لبريطانيا فهي خسارة عميقة وشخصية له؛ فقد خدم جلالته واحدًا وعشرين عامًا وهو صديق حميم له**"(٦٤)، كما أُقيم مأتم طبقًا للعادة الإسلامية في لندن استمر أربعين يومًا في دار المفوضية الأردنية(٦٥)، ويتضح لنا مما سبق كيف كان للملك عبد الله الأول مكانة كبيرة واحترام

عظيم لدى البريطانيين ملكًا وحكومةً وشعبًا، وكيف أدى اغتياله إلى أن يخيم الحزن على العاصمة البريطانية لندن.

٨- صدى الحادث في إسرائيل:

كانت إسرائيل التي دخل معها الملك عبد الله في حرب فلسطين ثم تفاوض معها مما أغضب الكثير من حلفائه العرب أول الدول التي أعربت عن حزنها وأسفها وخوفها من عواقب قتله، لذلك اتخذت الحكومة الإسرائيلية احتياطات أمنية في الجزء الحديث من القدس الذي كان يبدو هادئاً (٦٦).

وعلق إلياهو إيلات Eliyaho Eilat وزير إسرائيل المفوض بالعاصمة البريطانية لندن على حادث اغتيال الملك عبد الله قائلًا: "**إن اغتيال الملك عبد الله لم يحرم شعب الأردن وحدهم من ملكهم، بل أعتبرها أيضًا صدمة شديدة وضربة خطيرة سددت للسلام والاستقرار في الشرق الأوسط**" (٦٧)، كما صرح إلياهو إيلات بالقول: "**كان الملك عبد الله رجلاً يكد ويجتهد من أجل التفاهم والسلام، وكان يمكن أن تساهم جهوده لو قدر لها النجاح مساهمة كبيرة في رفاهية المنطقة وتقدمها**"(٦٨)، والحقيقة أن المصادر الإسرائيلية لم تخفِ حقيقة أنهم يعتقدون أن الملك عبد الله هو أكثر الزعماء العرب الذي يمكن أن يتوصلوا لتفاهمات مع إسرائيل(٦٩).

٩- صدى الحادث في الولايات المتحدة الأمريكية:

يقول مراسل وكالة يونايتد برس من واشنطن إن المسئولين الأمريكيين ينتظرون باهتمام كبير ورود أنباء عن حادث اغتيال الملك عبد الله، واصفين إياه "**بأنه سيد عظيم**"(٧٠).

والتفسيرات التي تكمن وراء اغتياله حيث وصفته الصحف الأمريكية بأنه "**حجر الزاوية**" في الموقف المتفجر بالشرق الأوسط الغني بالبترول وتقول الدوائر السياسية الأمريكية تعليقًا على الحادث بأنه: لا علاقة بين اعتداء أحد الفلسطينيين على الملك عبد الله وبين امتيازات البترول في هذه المنطقة وخاصة أن المعروف أن الأردن لم تظهر دلائل على أن أحدًا كان ينوي البحث عنه في الأردن(٧١).

وقال الرئيس الأمريكي ترومان ناعيًا ومعزيًا في وفاة الملك عبد الله بالقول: "**إن الملك عبد الله كان واحدًا من الشخصيات الكبيرة في تاريخ الشعوب العربية**" (٧٢). وفي الوقت نفسه أرسل إلى الأمير طلال ولي العهد برقية قال فيها: "**أبعث إلى سموكم تعازيَّ وعميقَ عطفي لحادثة صاحب الجلالة والدكم الملك عبد الله بن الحسين، وإنه لمن المؤسف حقًا أن يعهد إلى سموكم تولي الحكم في المملكة الأردنية في مثل هذه الظروف التعيسة، ومع ذلك فإني**

أدرك تمامًا أن حكمة المغفور له والدكم ستكون نبراسًا لكم ولحكومة المملكة الأردنية الهاشمية"(٧٣).

وأرسل المستر دين أنشون Dian Anshonوزير خارجية أمريكا رسالة أعرب فيها عن أسفه لهذا الحادث ووجه برقية إلى سمير الرفاعي باشا رئيس الوزراء يعزي فيها الحكومة والشعب الأردني(٧٤)، كما تلقى سمير الرفاعي باشا رئيس وزراء الأردن برقية من المستر بيرون بريس القائم بأعمال سكرتير عام الأمم المتحدة جاء فيها "**انتابتني صدمة عنيفة حيث علمت بفاجعة موت جلالة الملك عبد الله، أرجو أن تبلغ الحكومة وشعب الأردن تعازيَّ الخالصة**"، وقد صدرت الأوامر برفع علم الأمم منكسًا لمدة ثلاثة أيام، رغم أن المملكة الأردنية لم تكن آنذاك عضوًا في هيئة الأمم المتحدة(٧٥).

واللافت للنظر أن الدوائر السياسية في واشنطن وفي هيئة الأمم المتحدة يقولون: إن حادث اغتيال الملك عبد الله يعد في نظر الدوائر الأمريكية الرسمية ضربة شديدة لمصالح الدول الغربية في الشرق الأوسط، والمصالح البريطانية على وجه الخصوص، كما ذكر دبلوماسي أمريكي كبير أن الملك عبد الله كان من أكثر زعماء الشرق الأوسط نشاطًا وحيوية وأكثرهم تمسكًا بالواقع، كما يخشى الموظفون المسئولون في واشنطن أن تؤدي وفاة الملك عبد الله إلى وقوع اضطرابات أخرى في الشرق الأوسط(٧٦).

١٠- صدى حادث اغتيال الملك عبد الله في فرنسا وإسبانيا:

وأبدت الدوائر الدبلوماسية الفرنسية قلقًا كبيرًا بسبب عملية الاغتيال، وقال متحدث باسم الخارجية الفرنسية: "**إن فرنسا تأسف بشدة لهذا العمل الإجرامي**"(٧٧)، كما شهدت العاصمة الإسبانية مدريد موجة شديدة من الحزن والأسى على الملك عبد الله، وتذكر الإسبانيون الزيارة التاريخية التي قام بها الملك عبد الله إلى إسبانيا في عام ١٩٤٩م، ونشرت الصحف الإسبانية طبعات خاصة أبرزت فيها بعناوين ضخمة خبر وفاة الملك عبد الله(٧٨).

إجراءات الحكومة الأردنية للقبض على الجناة:

بعد أن أصدر مجلس وزراء الأردن البلاغات الخاصة بالحادث ببحث التدابير الاستثنائية التي يراد بها الاحتياط للطوارئ واعتقال شركاء الجاني ومحرضيه، لذلك قامت الحكومة الأردنية بالإجراءات التالية:

١- إعلان حالة الطوارئ ومنع التجوال في عمان والقدس:

لقد أعلن رئيس الوزراء الأردني بمقتضى صلاحياته وسلطاته بموجب قانون الدفاع لسنة ١٩٣٥م حالة الطوارئ في مدينة القدس وضواحيها[٧٩]، وأسند لقائد الفرقة الأردنية العسكرية هناك صلاحية المحافظة على الأمن العام بمقتضى أحكام القانون المذكور وأنظمته وتطبيق الأحكام العرفية بشكل فوري، وتأمين السفارات الأجنبية، حيث الوزير المفوض الأمريكي في عمان في برقية لحكومته: بأنه على الرغم من ثقته في الفيلق العربي على القدرة على الحفاظ على الأمن والنظام في عمان والقدس؛ إلا أنه لا يستبعد حدوث اضطرابات محتملة من قبل عناصر غير مسئولة بما في ذلك اللاجئين المعادين للأجانب[٨٠]، كما أصدر مجلس الوزراء قرارًا بحظر التجوال في مدينتي عمان والقدس لمدة ٢٤ ساعة ابتداءً من الساعة الثانية بعد الظهر[٨١]، ثم صدر قرار آخر بمنع التجوال ليلًا ونهارًا في القدس وعمان وغيرهما من المدن المهمة، ولكن السلطات الأردنية جعلت عدم التجوال مقصورًا على الليل فقط[٨٢]، ولزم الناس بيوتهم في هذه المدن، وبدأت السلطات الأردنية في حركة تفتيش واعتقال وتحقيق واسعة النطاق لم يشهد الأردن وفلسطين العربية لها مثيلًا من قبل حيث تم تنفيذ هذه الإجراءات بعد الحادث بأقل من ساعتين[٨٣].

٢- إغلاق الحدود بين الأردن وفلسطين والدول المجاورة:

حتى لا يهرب الجُناة عبر الحدود صدرت الأوامر بإغلاق الحدود وفرض رقابة شديدة عليها وخاصة بين سوريا والأردن للحيلولة دون تسرب العناصر المشتبه فيها إلى سوريا، وصرح خالد العظْم رئيس الوزراء السوري بأن الحكومة السورية ستقوم بالإجراء نفسه لمنع دخول أي مشتبه فيه للأراضي السورية[٨٤]. واستمرت الحدود مغلقة وخطوط المواصلات والتليفونات مراقبة، وقال مراسل صحيفة المصري: إن ما حدث يذكرنا بالحالة الخطيرة أثناء الحرب العالمية الثانية؛ لأن أيام حرب فلسطين كانت أقل منها شدة[٨٥].

كما قطعت المواصلات بين القدس وعمَّان، وقامت السلطات بحركة تفتيش واسعة النطاق، وقال مراسل وكالة الأنباء العربية: إن حركة السفر بين عمان والقدس قد أوقفت، وأغلقت بوابة ماندل باوم الممر الوحيد بين الجزء القديم من القدس الذي يسيطر عليه الأردن والجزء الحديث الخاضع للسيطرة الإسرائيلية، كما أوقف المرور بين القطاعين[٨٦] بسبب التحريات والتحقيقات في حادثتي اغتيال الملك عبد الله ورياض الصلح وأصبح السفر مقصورًا على حاملي التصريحات الخاصة، ولا يصرح بدخول عمان أو القدس من الساعة السادسة صباحًا[٨٧].

وظلت السيارات المدرعة التابعة للجيش الأردني تطوف بالطرق الرئيسية المتجهة إلى المدينة القديمة وفي طريق (القدس– عمان)، ولا تمر سيارة واحدة فوق منطقة جسر النبي عبر نهر الأردن عند الحدود الأردنية الفلسطينية إلا وفحص الجنود ركابها بعناية واهتمام إذا كانوا يريدون دخول الأردن(٨٨). ومنع الانتقال بين حدود إسرائيل والمنطقة الأردنية حتى على موظفي الأمم المتحدة، أما القنصليات الأجنبية في المنطقة اليهودية في القدس فإنها وجدت المواصلات مقطوعة واستحال عليها في أول الأمر أن تعرف شيئًا عن الحادث، وصرح فقط بفتح الحدود بين المنطقتين العربية واليهودية في القدس دقائق معدودة ليتمكن أعضاء الهيئات الدبلوماسية الأجانب الذين يقيمون في المناطق اليهودية من الدخول إلى المنطقة العربية للسفر إلى عمان لتقديم العزاء للأمير نايف الوصي على العرش (٨٩).

٣- انتشار الشرطة والجيش الأردني في عمَّان والقدس:

لقد ترتب على قتل الملك إطلاق النار داخل الحرم، وبدأ جنود الفيلق العربي في إطلاق النار بشكل عشوائي. قُتل حوالي عشرين شخصًا وجُرح ما يصل إلى مائة في حالة الذعر، كما قام جنود الفيلق العربي بالإنتشار في شوارع الحي القديم، وأطلقوا النار على أي شيء يتحرك، وحطموا نوافذ المتاجر، وضربوا الناس في الشوارع بأعقاب بنادقهم وبقبضاتهم، وتم القبض على الحاج على أتباع أمين الحسيني للاستجواب، واعتقل سبعون يوم الجمعة في ذلك اليوم،واعتقل المئات للاستجواب (٩٠) كل ذلك أدى إلى حدوث الفوضى والاضطرابات في مدينة القدس العربية وسماع إطلاق نار وكان ذلك مبررًا مهمًّا لقيام رجال الحرس الأردني بدوريات مستمرة وأسلحتهم في أيديهم(٩١)، كما أذاع راديو رام الله الرسمي الأردني في فلسطين العربية إنذارًا إلى المتآمرين جاء فيه: "**إن الجيش الأردني على استعداد لسحق أي محاولة للقيام بأعمال إرهابية أو ثورية واستغلال الحالة الناشئة عن اغتيال الملك عبد الله لأغراض سياسة خاصة**"(٩٢).

لذلك قال مراسل الأشوسيتد برسAssociated Press : "إن المدينة القديمة في القدس تحولت إلى معسكر مسلح عندما كانت المدافع تطلق من عمان على بعد ٢٠ ميلًا أثناء دفن جثمان الملك عبد الله، كما كان الجنود الأردنيون من القوات الممتازة التي يقودها البريطانيون تقوم بتمشيط المدن والقرى ويطوفون في دوريات مستمرة بالأزقة الضيقة في المدينة القديمة وفي المراكز المهمة للبحث عن المتطرفين بعد اغتيال الملك عبد الله(٩٣)، ووضعت أكياس الرمل بمثابة متاريس للجنود، ووردت أعداد من الجنود والمدافع من الأردن، وأبلغت السلطات الأردنية ممثلي هيئة الأمم المتحدة أن هذه القوات موجهة ضد إسرائيل(٩٤)، ومن ناحية أخرى قام الجيش

الأردني بنزع سلاح قوات البوليس المحلية بعدما فشلت في تفريق المتظاهرين، وألزمت القوات الأردنية أصحاب الدكاكين بفتح متاجرهم بعد إعلان الاضطراب، ونزع الجيش الأردني أيضًا سلاح وحدات الحرس الوطني في قرى تقع على الحدود بين إسرائيل والمنطقة الأردنية[٩٥].

واللافت للنظر أن منطقة القدس العربية أصبحت أشبه بمعسكر حربي، فلا تنقطع الدوريات في الشوارع والأزقة الضيقة التي تتألف منها المدينة القديمة، وكانت الحراسة قوية والرقابة شديدة في الطرق المتفرعة من القدس إلى بيت لحم والخليل وأريحا والطرق الصغيرة الأخرى[٩٦]، ولا يستطيع كبير أو صغير أن يخرج من مدينة إلى أخرى في فلسطين العربية أو الأردن بدون إذن خاص من السلطات، وقد ترتب على ذلك أن كل شخص بدأ يشعر بأن السلطات تراقبه مراقبة شديدة، ولهذا قل خروج الناس إلى الأسواق وأغلق أكثر تجار المدينة القديمة محالَّهم إلى أن تهدأ الحالة[٩٧]. وقال العرب المقيمون في الأراضي الإسرائيلية الملاصقة للحدود الأردنية: إن الإضرابات ما زالت قائمة في مدينتي طولكرم ونابلس، وإن دوي الرصاص فيها كان يسمع عبر الحدود خلال الأيام التي تلت اغتيال الملك عبد الله[٩٨]. وذكر مندوب صحيفة المصري في عمان: إن حالة التوتر الشديد ما زالت تسود عمان والقدس على الرغم من أن الأعمال استؤنفت نسبيًا في كلتيهما، وما زال رجال الشرطة وجنود الجيش الأردني يقومون بدوريات مسلحة ويرابطون عند منافذ الطرق ومداخل القرى خشية وقوع فتن وقلاقل[٩٩].

٤- القيام بعمليات التفتيش والنجاح في القبض على الجناة:

قام جنود الجيش الأردني بمساعدة البوليس بدوريات مستمرة في شوارع المدينة القديمة للتفتيش عن أعضاء جماعة الجهاد المقدس التي كان الجاني مصطفى شكري عشو عضوًا فيها[١٠٠]؛ حيث قامت الشرطة باعتقال أكثر من مائة عضو من هذه الجماعة، وكان من الطبيعي إلقاء القبض على أفراد أسرة الجاني، وأمه سيدة عجوز لم تكن تعرف شيئًا عن الحادث عندما قبض عليها هي وأخوته؛ حيث كان الجاني يعمل مساعد ترزي عند أحد إخوته الذي صرح بأن كل ما يعرفه أن أخاه أغلق محله ليذهب لأداء فريضة الجمعة، ودهشوا عندما عرفوا أن الملك عبد الله قتل على أيد أخيهم، وقال أخوه الذي كان يعمل في جوازات القنطرة: إنه مجنون متهور وسيئ السلوك، وعندما فتش منزل الجاني وجد رجال البوليس عددًا من قنابل ميلز، وادعت أسرة القاتل أنه كان يحتفظ بها عنده منذ التحاقه بفرقة التدمير الفدائية التابعة لجماعة الجهاد المقدس في عام ١٩٤٨م، ونظرًا لأن الجاني كان عضوًا في نادي الشباب العربي حيث كان يمارس رياضة رفع الأثقال تم القبض على ٣٦ من أصدقاء القاتل[١٠١]، وقد

حاول مدير النيابات التحقيق مع أعضاء النادي واستجواب أصدقاء الجاني لمعرفة الأشخاص الذين كانت لهم صلة قوية به وكيف كانوا يقضون سهراتهم، وما كانوا يتناولونه من أحاديث، وما كانت تنطوي عليه من اتجاهات وميول؛ للوصول إلى مفتاح القضية والأشخاص والهيئات المتورطين في الحادث(١٠٢).

وقام الجيش الأردني باعتقال عدد كبير من المشتبه فيهم، وازدادت حالة التوتر عقب اغتيال الملك عبد الله لا سيما في المنطقة الفلسطينية التي ضُمت إلى الأردن، وأصيب خمسة عشر شخصًا من عرب فلسطين أثناء تفريق الجيش الأردني لمظاهرة حول منطقة المسجد الأقصى وفي أثناء حوادث أخرى عندما قام الجيش الأردني بقمع حوادث النهب والسلب، وقد بلغ عدد المعتقلين في القدس وطولكرم ونابس وعمان ٤٠٠ شخص، كما فر كثيرون من الأردن ليتجنبوا عمليات التفتيش والاستجواب(١٠٣).

وعندما قامت قوات البوليس والجيش الأردني بعمليات التفتيش والاعتقال للمشتبه في تورطهم في الجريمة، حدثت مصادمات بين الجيش الأردني والفلسطينيين من سكان القدس عندما أصيب السيد رياض عنيب قائد قوة البوليس في المدينة القديمة بجرح ناري، الأمر الذي تطلب وصول السيارات المدرعة التابعة للجيش الأردني إلى مكان الشغب للحيلولة دون نهب المتاجر والدكاكين أيضًا، كما سُمع دوي إطلاق النار في المدينة القديمة عندما منع الجنود الأردنيون الناس من الخروج من منازلهم لأي سبب كان من الغروب إلى الفجر، وهو الوقت الذي بدأت فيه عمليات اعتقال أعضاء جماعة الجهاد المقدس التي كان الجاني عضوًا فيها(١٠٤)، كما اعتقلت قوات الجيش الأردني الكثيرين من أتباع الحاج أمين الحسيني مفتي فلسطين السابق(١٠٥).

وعلى أثر وقوع الحادث ألقي القبض على شقيقي القاتل وهما محمود شكري عشو وأكرم شكري عشو، كما اعتقل كل من عثمان سلامة محمد عبد الله، وعمر سلامة محمد عبد الله، ومحمد علي الشاعر، والدكتور داود الحسيني، ويوسف أسعد الحايك، وخليل إبراهيم منون، وبهجت أبو غربية، وفي اليوم التالي لوقوع الحادث- أي يوم ٢١ يوليو- ألقي القبض على توفيق صالح الحسيني وعيسى عبد القادر الدويك، والحاج محمد هاشم البغدادي، وعرفات محمود عكه، وداود العكرماوي، وعبد محمود عكه، وكامل عبد الله الكالوي الذي أخلى سبيله يوم ٢٤ يوليو، ثم أعيد القبض عليه يوم ٢٥ مع عبد القادر عبد الفتاح فرحات.

وفي يوم ٢٥ يوليو قبض على محمد عبد القادر التونسي والدكتور موسى الحسيني والقس إبراهيم عياد، وقبض في يوم ٢٧ على زهدي الأيوبي وفايز زهدي الأيوبي، ثم ألقي القبض بعد ذلك على كل من يوسف حنا وبكير هارون الشركسي وعلى محيي الدين الحسيني وعبد الغفار محمد يغمور وعرفات سليم البيطار، وإسحاق شكري سهلب، وذكريا عكه. وبذلك بلغ عدد الذين قبض عليهم في هذا الحادث ٢٩ شخصًا(١٠٦).

وكان من بين من ألقى القبض عليهم تحت ذمة التحقيقات في القضية اثنان من أسرة الحاج أمين الحسيني هما: الدكتور داود الحسيني رئيس جماعة الجهاد المقدس وممثل المفتي في حركات فرقة التدمير بين عام ١٩٣٦-١٩٣٩م، وكان في ذلك الوقت رئيسًا لمنطقة القدس، ويقال: إنه قتل عددًا كبيرًا من معارضي المفتي في ذلك الوقت، وعندما ضم الأردن الضفتين لجأ إلى الملك عبد الله فأواه الملك وأبقاه في القدس كما ألقى القبض أيضًا على السيد توفيق صالح الحسيني الذي كان مديرًا للحرم(١٠٧)،

وقد فسر الفلسطينيون القبض على أسرة الحسيني بأن الجاني مدفوع من جماعة الحاج أمين الحسيني، وإن لم يكن لديهم دليل على ذلك، لكنهم بنو ظنهم هذا على أن هذه الجماعة سبق أن دبرت مقتل اثنين من المجاهدين الفلسطينيين داخل المسجد الأقصى وبالطريقة نفسها التي استشهد بها الملك عبد الله؛ حيث كان المجاهدان يؤديان فريضة الصلاة، وقد وقع هذان الحادثان_عام ١٩٤٨م، وكان أحدهما من أسرة هندية معروفة في فلسطين(١٠٨).

أسباب اغتيال الملك عبد الله:

واقع الأمر أننا سوف نتناول كل الآراء والتحليلات السياسية التي أوردتها الوثائق البريطانية والأمريكية والصحف المصرية والعربية والأجنبية بشأن اغتيال الملك عبد الله، وفي السياق نفسه نحاول إثبات ما تناولته هذه المصادر بعد وفاة الملك عبد الله عن طريق تحليل الأحداث السياسية التي ذكرتها الصحف نفسها قبل وفاته في محاولة من الباحث لتأكيد هذه الأسباب أو نفيها فيما يلي:

١-كان إعلان الأردن ضم الضفتين عام ١٩٥٠م واعتراف بريطانيا والولايات المتحدة بهذا الضم قد أثار عداوة مريرة لدى أمين الحسيني مفتي القدس السابق ورئيس الهيئة العربية العليا الموجودة في القاهرة وكانت الهيئة العربية ترفض ضم الضفة الغربية الى الأردن وتسعى إلى تأسيس دولة مستقلة على ما تبقى من الأراضي الفلسطينية ولكن ذلك ما رفضه الملك عبد الله الأمر الذي أدى الى تشكيل جبهة معارضة قوية ضد الملك عبد الله، وهذه الجبهة وجدت

مساندة قوية ودعم مستمر من مصر وسوريا والسعودية تلك الدول التي كانت ترغب في إعلان دولة عربية فلسطينية، كما تسبب هذا الضم في جعل فلسطين تفقد الدعم الخارجي من أجل إقامة الدولة الفلسطينية(١٠٩)، وقد ترتب على ذلك أن دعت الدول السبع الأعضاء في الجامعة إلى إرسال وفودها للاجتماع المهم الذي عقد في القاهرة، أما الأردن فكانت غير ممثلة في الاجتماع لفترة قصيرة كما لم يرق لمصر وسوريا والمملكة العربية السعودية تمدد سلطة الملك عبد الله في الأجزاء العربية من فلسطين، وكانت كل من مصر وسوريا تعتبران ذلك خطوة في سبيل الأردن الكبرى أو سوريا الكبرى تحت الحكم الهاشمي الذي يعارضونه بشكل دائم في كل اجتماعات الجامعة العربية(١١٠)، كما أن مصر طلبت طرد الأردن (١١١)، وصرَّح رئيس وزراء لبنان رياض الصلح أن الهدف من اجتماع مجلس الجامعة بشأن الأردن هو محاولة لتقديم ضغوط على كل من الملك عبد الله والملك فاروق ليجعلهما يقبلان حلاً وسطاً؛ حيث تعترف الأردن بأن ضم فلسطين الشرقية هو أمر مؤقت وفي رعايتها، وأن يعلن الملك عبد الله علانية بأنه لن يتفاوض مع إسرائيل وبالمقابل تتوقف مصر عن موقفها الرافض لوجود الأردن في مجلس الجامعة(١١٢).

وبالتالي فان مصر وسوريا والسعودية قد دعموا محاولة فاشلة للإطاحة بعبد الله عام ١٩٤٩م، وارتبطوا باغتيال الملك في يوليو ١٩٥١ من قبل المحكمة التي حاكمت قتلة الملك، ويبدو أن هناك أدلة كافية على أن مفتي فلسطين السابق الحاج أمين الحسيني والحكومة المصرية كانوا وراء تسليح وتنظيم الجماعات المعادية للهاشميين بين عامي ١٩٤٨ و ١٩٥١م؛ حيث يتوافق هذا النشاط مع السياسة المصرية الرسمية فيما يتعلق بإيجاد حل لمشكلة فلسطين،أي اعتبار الضفة الغربية جزءًا من دولة فلسطينية مستقبلية(١١٣)

ونقلت صحيفة البلاغ عن الإيكونوميست The Economist البريطانية نبأ ضم الجزء الشرقي من فلسطين إلى الأردن وما آثاره هذا الضم من شعور معادٍ للأردن بين بعض اللاجئين الفلسطينيين، وقالت الصحيفة: "**وما كان شعور العداء ضد الملك عبد الله أخذ في الازدياد في مصر فليس من المستبعد استخدامها للفلسطينيين المخالفين لهذا الضم ضد الأردن وحكوماتها**"(١١٤).

وكان هؤلاء الذين يساندون الفلسطينيين العرب الرافضين لسياسة الملك عبد الله والذين لم يغفروا أبدًا للأردن تحديها للجامعة العربية والمفتي السابق للقدس بضمها شرق فلسطين إلى أراضيها، وهذا لم يكن مجرد خطوة أولى في التوسع الجغرافي، ولكنه زاد بشكل هائل من مكانة

الأردن لأن الملك عبد الله أصبح حارسًا للأماكن المقدسة في القدس، وكان ذلك ضربة مؤلمة لحكومة عموم فلسطين التي اعترفت بها الجامعة العربية وتؤيد الحكومة المصرية بالرغم من أنها لم تحصل على الشرعية ولا التصديق ولا السلطة من شرق فلسطين(١١٥)، كما أن قيام الملك عبد الله بحل الهيئة العربية العليا التي كان يرأسها الحاج امين الحسيني قد أثارت أتباع مفتي القدس (١١٦).

ولا ريب أن الحملة الصحفية التي تبنتها مصر عام ١٩٥٠م ومن خلال دعايتها واعلامها الموجه وبالتعاون مع أمين الحسيني مفتي فلسطين السابق لبث الاتهامات ضد الملك عبد الله متهمة إياه بخيانة القضية العربية، وأيضاً ضد السياسة الأردنية كل ذلك كان له دورًا كبيرًا في بث الكراهية بين اللاجئين الفلسطينيين في سوريا ولبنان ومصر ضد الأردن؛ وذلك عندما أعلنت الصحافة المصرية أن الشعوب والحكومات العربية في سوريا ولبنان ومصر والسعودية أجمعت على أن موقف شرق الأردن في قضية فلسطين أولاً وآخرًا كان موقفًا لا مصلحة للعرب فيه لا من قريب ولا من بعيد، بل هو تعزيز للاستعمار وتشجيع للظلم والعدوان وهدم بناء الوحدة العربية أمام المطامع الصهيونية، إلى درجة أن الصحيفة دعت اللاجئين الفلسطينيين في هذه الدولة إلى العمل على إفساد السياسة الأردنية وتحدى قرارات الأردن بكل سلاح يملكونه(١١٧)، ويبدو أن الصراع الفلسطيني وما أعقبه من آثار جعل من الملك عبد الله مركزاً لصراع المصالح في الدول العربية والذي أصاب العلاقات العربية – العربية إلى حد كبير بالشلل.

ومما يؤكد وجهة النظر تلك ما أعلنه اللاجئون في سوريا ولبنان أنه قد نفد صبرهم وأنهم ينتظرون بفارغ الصبر ما ستتخذه الجامعة العربية من إجراءات إيجابية تجاه مسألة أراضي شرق فلسطين التي ضمت إلى الأردن، والمؤسف أنهم أعلنوا صراحة أنه إذا لم تتخذ الجامعة العربية إجراءات ضد الأردن فسوف يتوقف استمرار صلتهم بالجامعة ويتم انفصالهم عنها واتجاههم وجهة أخرى(١١٨). والمقصود هنا اتجاههم إلى استخدام العنف والإرهاب ضد الأردن، حتى أن الفلسطينيين اللاجئين في الأردن والذين يمثلون غالبية السكان يشعرون بأنهم ليس لهم مصلحة في أن يظلوا رعايا للمملكة الأردنية التي أصبحت من وجهة نظرهم سجنًا اقتصاديًّا ولا يشعرون بصفة عامة أنها بلدهم (١١٩).

٢-إن الحقيقة التي لا شك فيها والتي نستخلصها من تبني الصحافة المصرية بشكل مباشر أو غير مباشر لحملات الكراهية ضد الأردن هي موقف مصر والسعودية الرافض لوجود الأردن

داخل اجتماعات الجامعة العربية؛ حيث إن الدولتين كانتا دائمًا حريصتين بشكل قوي سياسيًّا على الوقوف ضد السياسة الأردنية في الجامعة العربية وعارضتا بشدة خطط الملك عبد الله للعمل على إيجاد وحدة عربية حقيقية؛ لأن مثل تلك الخطط ربما ينتج عنها بزوغ الدولة الهاشمية التي سوف تنافس مصر فيما يتعلق بالحج والثروة والتفوق على مصر في الناحيتين السياسية والعسكرية، لذلك قادت مصر هؤلاء الذين رفضوا مثل تلك الخطط الخاصة بسوريا الكبرى واتحاد الهلال الخصيب، وكان يدعم مصر في هذا الاتجاه وتلك السياسة كل من سوريا والمملكة العربية السعودية التي كانت كراهيتها للتوسع الهاشمي مبنية أساساً على الخوف من الملك عبد الله لأنه من الممكن في يوم من الأيام أن يحاول استعادة وطن أجداده في الحجاز[١٢٠].

وكعادة صحيفة البلاغ المصرية التي تبنت الاتجاهات السياسية لهذا التيار الذي تزعمته مصر عندما نشرت مقالات بعنوان "هل يخرج شرق الأردن من الجامعة العربية" حاولت من خلاله الصحيفة إقناع الرأي العام العربي بأن مشروع سوريا الذي أحدث اعتراضًا بلغ من الرأي العام العربي حد الغضب؛ ولأنه له علاقة بمشروع التقسيم الذي يُبَيِّتُ لفلسطين، بالإضافة إلى أنه ضار بمصلحة الوحدة السورية ذاتها ومثيراً للفتنة بين الحكومات العربية الحريصة على أوضاعها الحاضرة، وتساءلت الصحيفة بالقول: لماذا أثارت حكومة عمان مشروع سوريا الكبرى وقضية فلسطين مطروحة أمام الهيئة العامة للأمم المتحدة وقبلَ وصول لجنة التحقيق الدولية إلى فلسطين؟ وفي الوقت نفسه كانت قضية مصر منظورة أمام مجلس الأمن وحاولت الصحيفة إثارة العرب ضد السياسة الأردنية بالقول: "**إن مشروع سوريا الكبرى من نتاج التفكير الاستعماري الذي خطط له في الخفاء، ويُحرك المشروع كلما وجد مصلحة له في تحريكه**"، لكن كل ذلك قوبل بالرفض من الحكومات العربية الثلاث سوريا ولبنان والمملكة العربية السعودية تلك الدول التي تؤيد مصر في موقفها ضد الأردن[١٢١].

كما حاولت صحيفة المصري في إطار الحملات الصحفية ضد الأردن بثَّ الفتنة بين الأسرة الهاشمية في الأردن والعراق عندما ذكرت بأنه ليس من المستبعد أن يتحقق الاندماج بين الأردن والعراق ولكن لمصلحة العراق لا لمصلحة الأردن، إلا أن الصحيفة عادت وأكدت ما يدل على أن هذا المشروع كان من أسباب اغتيال الملك عبد الله عندما ذكرت بأن اغتيال الملك قد قتل لمدة طويلة أي فكرة تتعلق بمشروع سوريا الكبرى أو الهلال الخصيب[١٢٢].

وفي رأي الدبلوماسيين الأجانب في القدس دليل آخر على أن هذا المشروع كان من أسباب اغتيال الملك عبد الله عندما قالوا: إن مقتل الملك عبد الله قضى – ولو مؤقتًا– على مشروع الهلال الخصيب، وتم تبرير هذا الرأي بأنه لا يوجد في سوريا ولا في العراق ولا في الأردن رجل يسير الأمور في الدولة الكبرى بالحزم والحسم الذي كان الملك عبد الله سيسيرها به لو حقق حلمه"[١٢٣].

كما أكدت محطة تونس الإذاعية التي يشرف عليها الفرنسيون عندما أذاعت نبأ اغتيال الملك عبد الله والأسباب الكامنة وراء تلك الجريمة فقالت فيما أذاعت: "**إن الأنباء الواردة من العاصمة البريطانية تفيد أن القاتل مصطفى شكري عشو من الفدائيين أعوان الحاج أمين الحسيني مفتي القدس السابق، وإنه يبدو أن القاتل قد انتدب لتنفيذ هذه الجريمة بغية منع تنفيذ مشروع سوريا الكبرى**"، واستطرد المعلق في حديثه بالقول: "**إنه لا يستبعد أن يكون لمعارضة الملك عبد الله لكثير من قرارات الجامعة العربية دخل في وقوع هذه الجريمة**"[١٢٤].

ومما يدل على أن مشروع سوريا الكبرى كان سببًا من أسباب اغتيال الملك عبد الله أن مجموعة الأردنيين الأحرار" المقيمين في دمشق قد عقدوا اجتماعاً بعد وفاة الملك عبد الله لاستئناف نشاطهم والمطالبة بضم الأردن إلى سوريا[١٢٥]، كما أن اغتيال رياض الصلح بعد زيارته للملك عبد الله بأيدي سوريين من الحزب القومي السوري في عمان قد يجعلنا نحاول الربط بين الحادثين اللذين فصل بينهما ثلاثة أيام فقط، وأن هناك رابطًا يربط بين الحادثين وخصوصًا أن علاقتهما كانت تتسم بالصداقة، وكان يوم اغتيال رياض الصلح قد شهد محادثات بينه وبين الملك عبد الله، وحاولت صحيفة الأهرام معرفة مضمون المحادثات بينهما إلا أن السيد محمد شقير مدير تحرير جريدة النداء اللبنانية الذي رافق الصلح خلال هذه المحادثات رفض الإفصاح عن أي شيء قائلاً: "إنه تعهد للزعيم اللبناني الراحل بألا يتحدث عن مباحثاته مع الملك عبد الله"[١٢٦]؛ لأن رياض الصلح زار عمان وهو مريض بصحبة طبيبه الخاص، مما جعل لهذه الرحلة طابعًا خاصًا من الخطورة[١٢٧]، وربما كانت هذه المباحثات تتعلق بمشروع سوريا الكبرى أو فلسطين.

واللافت للنظر في هذه المسألة ما نشرته صحيفة المقطم في مقال لها بعنوان: "هل تتزعم مصر حلفًا جديدًا من الشعوب العربية"؛ حيث أشارت الصحيفة إلى أن هناك اتجاهًا في السياسة الأمريكية يرمي إلى إثناء مشروع سوريا الكبرى بعد وفاة الملك عبد الله واستبداله بحلف مؤلف من مصر وسوريا والأردن والمملكة العربية السعودية، على أن تشرف مصر على هذا

الحلف وتوجيه سياسته[١٢٨]، لذلك حاولت مصر في ضوء رغبتها في الهيمنة على العالم العربي منع أي دولة عربية أخرى من السيطرة على الأردن، كما أن المملكة العربية السعودية سوف تعارض أي زيادة في نفوذ الحكام الهاشميين في العراق أو في الأردن [١٢٩].

ومما سبق يتضح لنا أن الملك عبد الله قتل على يد فلسطيني يؤمن بالقومية العربية ليس فقط لأنه رفض دعم دول عربية أخرى في حربها ضد إسرائيل، أو أن معارضة الفلسطينيين العرب ودول الجامعة العربية له لم تكن مؤسسة فقط على تعاونه مع اليهود كما ذكرت المصادر التي عرضنا لها فحسب، بل كان هناك دور للعرب الآخرين الذي يكرهون الملك عبد الله بسبب ما أطلق عليه "مشروع سوريا الكبرى" والذي يتضمن توحيد سوريا ولبنان وفلسطين والأردن تحت التاج الهاشمي.

٣- كان طبيعيًا أن تشعر مصر بالحساسية بسبب هزيمة حرب فلسطين ١٩٤٨م، وفي السياق نفسه أرجعت الصحافة المصرية تلك الهزائم إلى أنها كانت بالكامل بسبب الفيلق العربي الأردني؛ فبينما كانت القوات المصرية تتعرض للهجوم من القوات اليهودية تطور رفض القوات الأردنية عن تقديم الدعم للقوات المصرية ليصبح خيانة؛ نُظر إليها على أنها مؤامرة أردنية – بريطانية حطمت الجيش المصري، وهذا الرأي ظهر في الحملة الصحفية ضد الملك عبد الله وسياسته سنة ١٩٥٠م، تلك الحملة التي كانت عنيفة وتم تغذيتها جيدًا[١٣٠] عن طريق التصريحات التي كان يصرح بها القائد الأردني السابق عبد الله التل[١٣١] أثناء إقامته في مصر[١٣٢]، والذي ترتب على تصريحاته بث الكراهية عند الفلسطينيين ضد الأردن وملكها.

٤- لقد تعرضت الأردن لمضايقات حادة من الأعضاء الرافضين للسياسات المنفردة لها داخل الجامعة العربية، حتى قرر مجلس الجامعة فصل الأردن من الجامعة العربية عندما رفضت هي والعراق الالتزام بميثاق الأمن الجماعي الذي تم التوقيع عليه من الدول الأعضاء في الجامعة[١٣٣]، على أساس أن هذا الميثاق كان عديم الفائدة[١٣٤] وبسببه حدث الكثير من السخط في عمان بعد الاتهامات والإشاعات التي روجتها الصحافة المصرية التي تقول بأن قائد الفيلق العربي كان بريطانياً، بل وحتى جاسوسًا يهودياً، وإنه سوف يخون الأسرار العسكرية العربية إذا وقعت الأردن على هذا الميثاق، وتم تغذية هذه المزاعم بتصريحات عبد الله التل لتلك الصحف[١٣٥]، التي تقول: إن الفيلق العربي كان يقوده بريطاني ويدربه جزئيًا ضباط بريطانيون[١٣٦].

٥-يبدو أن موقف مصر وسوريا ضد الأردن في الجامعة العربية كان نابعًا من كون الأردن قد تزعمت هؤلاء الذين رفضوا الوطنية المبالغ فيها والواقفين عند حد الانعزال العربي والإدانة للغرب إدانة شاملة، وكل ذلك ميز الجامعة بشكل متزايد بين رؤيتها ورؤية الأردن في العديد من القضايا السياسية(١٣٧)؛ لأن العلاقات الأردنية- البريطانية والاتفاقيات المبرمة بينهما، وإخلاص الملك عبد الله الصريح الواضح لأحد القادة البريطانيين، كانت من وجهة نظر هؤلاء بغيضة لأنهم كانوا يرون أن التعاون مع الغرب لم يحقق الكثير من الفوائد إن لم يكن شرًا، لذلك كانوا يحاولون تخفيف ارتباطهم به، لكن الملك عبد الله كان واقعياً دائمًا في تعامله مع الغرب؛ لأنه أدرك منذ بداية تأسيس مملكته أنها كانت في حاجة إلى صديق قوي داعم بالأموال، واعتقد أن الجزيرة العربية ككل كانت كذلك وفي نفس الحالة، علاوة على معرفة الملك عبد الله بالفوائد التي تراكمت للأردن خلال ارتباطها ببريطانيا وبسبب الروابط الوثيقة بين الملك عبد الله وبريطانيا(١٣٨).

وفي هذا السياق يبدو لنا واضحاً أن الولايات المتحدة الأمريكية قد لعبت دوراً مهماً في الوقيعة بين مصر والسعودية من جانب والأردن من جانب آخر، مستغلة في ذلك المعاهدة (الأردنية- البريطانية) التي اعترض عليها الكونجرس الأمريكي؛ حيث يتضح ذلك من التقرير الذي أرسله ويليام.إل. لانجر عميل المخابرات الأمريكية إلى الإدارة المركزية للمخابرات الأمريكية وجاء فيه: "**لقد لعبنا دوراً محورياً في العلاقات العربية- العربية والعلاقات العربية – الإسرائيلية بإحباط محاولات تحسين العلاقات العربية- الإسرائيلية، وأن اغتيال عبد الله من المتوقع أن يترتب عليه تقليص الاستقرار الداخلي في الأردن، وتقليص النفوذ البريطاني على الشئون الأردنية، وإحياء التنافس بين الأسر الحاكمة في العالم العربي، وتشجيع الوطنيين العرب بصفة خاصة ضد الزعماء العرب الذين حاولوا التوسط بين الوطنيين العرب والغرب**"(١٣٩).

وفي دمشق صرح المعارض الأردني الدكتور صبحي أبو غنيمة رئيس اللجنة التنفيذية للأحزاب الأردنية واللاجئ السياسي في سوريا بحديث استنكر فيه المعاهدة الجديدة التي عقدت بين بريطانيا والأردن قائلا: "**إن الشعب الأردني لم يُستشر فيها وإن الدستور الرجعي الذي فرض بقوة الحراب يحرم نواب الأمة من حق مناقشة المعاهدات والتصديق عليها، وإني أقول باسم الشعب الأردني: إننا نعرف الطريق إلى الحرية وسنناضل بجميع الوسائل لإنقاذ بلادنا وعلى الذين استهزأوا بحق الشعب أن يتحملوا ما حدث**"(١٤٠). ويتضح مما ذكره أبو غنيمة أنه

تهديد واضح وتحريض صريح على الأردن وملكها، وبداية لإعلان حملة على المعاهدة البريطانية الأردنية.

كما هاجم عبد الله التل القائد الأردني المقيم في القاهرة العلاقات (الأردنية – البريطانية) عن طريق نقده للبند الثاني من المعاهدة والذي ينص على تأليف لجنة للدفاع المشترك[١٤١]، على أية حال نستطيع أن نقول: إن رفض الملك عبد الله الانضمام إلى حملات الكراهية الموجهة من بعض الدول العربية إلى بريطانيا واتهامه بأنه صديق حميم للبريطانيين الذين أغروه بالدخول في سلام مع إسرائيل كل ذلك قد أدى إلى خلق أعداء كثيرين له.

٦-الحقيقة أن المصادر البريطانية المطلعة على الأحداث ذكرت لمراسل الأسوشيتد برس أن القاتل إرهابي وله اتصالات بشكل غير مباشر بسماحة مفتي القدس الحاج أمين الحسيني الذي يقيم في القاهرة، والذي كان على خلاف مع الملك عبد الله دائمًا على سير الحرب ضد اليهود في فلسطين وعلى مفاوضات الهدنة بين الأردن وإسرائيل، كما أذاعت وكالة الأنباء الفرنسية برقية من لندن قالت فيها: إن المعلومات التي وصلت إلى العاصمة البريطانية تدل على أن القاتل إرهابي مأجور لسماحة المفتي[١٤٢]، وأن السبب وراء ارتكاب جريمة اغتيال الملك عبد الله جاء نتيجة للنزاع التقليدي بين الملك الراحل وأسرة الحاج أمين الحسيني في صدد الإشراف على القسم العربي من فلسطين[١٤٣].

كما ذكرت التقارير القادمة من العاصمة الأردنية عمان: إن قاتل الملك عبد الله كان عضوًا في منظمة الجهاد المقدس وهي منظمة كان يشرف عليها المفتي السابق الذي أسس اللجنة العربية العليا [١٤٤]، وإن أتباع الحسيني وأنصارهم أعلنوا أن الملك عبد الله تخلى عن مساندة القضية العربية أثناء الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وعارضوا بشدة ضمه لجزء من فلسطين إلى الأردن[١٤٥]. وعلى الرغم من ذلك فإن تقارير المخابرات البريطانية تشير إلى أن المفتي السابق أمين الحسيني الخبير البارع في عمليات الاغتيال – مثلما يقولون– لم يشترك في هذه المؤامرة الخرقاء ولم يستخدم ابن عمه موسى الحسيني الذي يكرهه على المستوى الشخصي ولا يثق به كعميل، وإن أصحاب الآراء المطلعة من الخبراء البريطانيين يضعون مفهوم وتخطيط القتل على أنه عملية مستقلة لعبد الله التل الذي ربما قدم كمية من الأموال إلى موسى الحسيني ووعده بالمزيد إذا نجح في العملية، وهذا هو الاحتمال الأكثر ترجيحاً [١٤٦].

ونحاول هنا طرح بعض الأدلة على ما ذكر من خلال ما تناولته الصحف بأن هناك اتصالات بين الحاج أمين الحسيني في القاهرة والدكتور صبحي أبو غنيمة المعارض الأردني

في دمشق؛ حيث اتضح ذلك في إحدى البرقيات التي نشرتها صحيفة المصري والتي يطلب من خلالها أبو غنيمة من المفتي العمل على إقصاء الملك عبد الله عن العرش الأردني وتمكين الأحرار الأردنيين من الحكم(١٤٧)، وثمة دليل آخر هو ما نشره مندوب الوكالة العربية بأن اللجنة العليا برئاسة أمين الحسيني ستوجه دعوة إلى شباب فلسطين القاطنين في مختلف أنحاء البلاد العربية للترويج لموقف الجامعة العربية ضد الملك عبد الله والسياسة الأردنية(١٤٨).

٧- ويبدو أن الحكومة المصرية قد استخدمت الجامعة بشكل متزايد كأداة لتحقيق أهداف مصرية بحتة، وتأثرت الجامعة أيضاً بشكل مفرط بهؤلاء الزعماء العرب؛ مثل المفتي السابق للقدس الحاج أمين الحسيني غير القادر على المواجهة بشكل بناء لحل الصراع العربي الإسرائيلي، والقائد عبد الله التل القائد السابق في الجيش الأردني الذي ترك جيشه بسبب أن سياسته تتعارض مع سياسة الملك عبد الله الرامية إلى التوسع على حساب الأراضي الفلسطينية؛ حيث قالت المصادر المعادية لعبد الله: إن أكثر من خمسمائة شخص تم اعتقالهم وأغلبهم يعيشون في القدس القديمة ورام الله ونابلس وجنين وطولكرم، والجميع من شرق فلسطين التي ضمها الملك عبد الله إلى مملكته بعد حرب ١٩٤٨م، بالرغم من رفض القوى العربية الأخرى، كما أن الفلسطينيين لم يقبلوا أبداً هذا الضم وخاصة هؤلاء الذين فروا من منازلهم في إسرائيل، وأيضاً كانوا يكرهون الملك عبد الله بسبب ميله الواضح للاتفاق مع إسرائيل (١٤٩)، كل ذلك جعل الأردن مهددًا من جماعات مختلفة.

ولدينا أدلة على ذلك، وهي دعوة مصر لحكومة عموم فلسطين في الجامعة العربية لتمثل عرب فلسطين في اجتماعات الجامعة العربية، علمًا بأن هذه الحكومة لم يكن لها سيطرة على فلسطين سوى منطقة غزة الواقعة تحت الحكم المصري، كما أن مصر تركت المشاورات لاختيار ممثل عرب فلسطين في الجامعة العربية إلى الحاج أمين الحسيني المفتي السابق للقدس، لذلك اختار أمين الحسيني كلاً من أحمد حلمي باشا ورجائي الحسيني بك والدكتور قيسوني فريج ليمثلوا عرب فلسطين في اجتماعات الجامعة، وكلهم من أتباع الحاج أمين الحسيني المعارض للسياسة الأردنية(١٥٠).

ودليل آخر هو أن الحكومة المصرية تركت المجال لعبد الله التل للمشاركة في الحملة الصحفية ضد الأردن، ذكر مندوب صحيفة البلاغ المصرية في مايو ١٩٤٨م قوله: "**اجتمعت بالكولونيل عبد الله التل في القاهرة، وكان الحديث بيني وبينه عن حالة فلسطين وحرب فلسطين وما أنتجته تلك الحرب، ودار الحديث بيننا عن جيش الجهاد المقدس**" **فقال التل:**

"**إنه حاول الإبقاء على جيش الجهاد المقدس ولكنه قدم استقالته رفضًا لقرار تسريح هذا الجيش**"، وزعم التل أن جيش الجهاد المقدس قد تم تسريحه عقب تقديم استقالته من منصبه بواسطة القائد الإنجليزي جلوب باشا.. واستطرد التل في حديثه بالقول: "**إن هذا التسريح جاء بطريقة مبتكرة وهي أن السريَّتين اللتين كانتا في القدس قد ضُمَّتا إلى الجيش الأردني العام، ثم بدأت السلطات العسكرية الأردنية في تسريح أفرادها واحدًا فواحدًا محتجة في ذلك بعدة حجج كالصحة أو لسوء الخلق**" (١٥١). والمعروف أن الملك عبد الله قد تم اغتياله على يد مجموعة من الرافضين لسياسته، مما يدل على نجاح سياسة التحريض التي انتهجها عبد الله التل بناءً على الضوء الأخضر الذي منحته له الحكومة المصرية لمهاجمة الأردن والتحريض ضد الملك عبد الله، كما ادعى التل بأن هؤلاء عُوملوا معاملة قاسية جدًا فشرّد منهم من شرد وسجن من سجن وقتل من قتل، بل حاول عبد الله التل تحريض الجامعة العربية ضد الملك عبد الله والأردن عندما قال: إن لديه أسرارًا عن حرب فلسطين يجب أن يقولها، كما طالب الجامعة العربية بأن تعمل على أن يتنازل الملك عبد الله عن العرش وطلب حضور اجتماعات الجامعة العربية للحديث عن ذلك، إلا أن طلبه قوبل بالرفض(١٥٢).

إذن، يتضح لنا مما سبق أن الحكومة المصرية قد تركت العنان لعبد الله التل للتحريض ضد الأردن وملكها في الصحافة المصرية، وكل ذلك خلق أعداء للأردن وللملك عبد الله وفي هذا السياق يقول الأمير الحسين بن طلال عقب اغتيال الملك عبد الله" **من المؤكد أن القاهرة كانت لديها المعرفة الكاملة بهذه العملية وفكرت دوماً بأن مصر كان لها نصيب من المسؤولية في اغتيال الملك عبد الله لأن الملك كان له فيها الكثير من الأعداء** "(١٥٣).

٨- مما لا شك فيه أن توقيع اتفاق هدنة رودس بين إسرائيل والأردن ومحاولة الأخيرة تحويل هذه الهدنة إلى اتفاق سلام دائم مع إسرائيل قد أثار حفيظة بعض الدول العربية ومنها مصر التي تبنت صحفها حملة قاسية ضد السياسات الأردنية واتهمت الأردن بالتخلي عن القضية العربية الممثلة في القضية الفلسطينية، وتم تبرير ذلك باعتبار أن محادثات هدنة رودس هي محاولات من الأردن لإقرار سلام دائم مع إسرائيل بالرغم من التأكيدات المتكررة من جانب الأردن بأنه لن يكون هناك سلام منفرد بين إسرائيل والأردن(١٥٤)، لكن يتضح لنا من خلال المقابلة التي تمت بين ضابطًا أميركيًا في لجنة التوفيق الفلسطينية يدعى فيشر وبين الملك عبد الله في عمان وسأله فيشر عن رأيه في رد فعل جامعة الدول العربية وحكومته على التفاوض مع اسرائيل فكان رد الملك بأنه وحكومته مستعدان لتحدي جامعة الدول العربية لكن "لا يمكننا

تحدي شعبي وقال إن شعبه لا يثق به لأنهم اشتبهوا في أنه يريد صنع السلام دون أي تنازلات من قبل إسرائيل وقالت صحيفة الواشنطن بوست: إن الأردن هي الدولة العربية الوحيدة التي كسبت شيئاً ما جرَّاء الحرب مع إسرائيل حينما ضمت الضفة الغربية والقدس القديمة إليها، وفسرت الصحيفة ذلك في ضوء تساؤلها بالقول: لماذا كان الملك عبد الله هو الحاكم العربي الوحيد الذي يميل إلى مناقشة السلام مع إسرائيل؟ واستطردت بالقول: إنه تم عمل مسودة اتفاقية سلام بالفعل، وكان سوف يتم التوقيع عليها، غير أن المعارضة العنيفة للجامعة العربية كانت سبباً في عدم توقيعها(١٥٥)، وقد ترتب على ذلك أن أحبطت آمال المفتي ودول عربية أخرى في الحصول على الاستقلال لفلسطين العربية بسبب مفاوضاته مع إسرائيل(١٥٦)، وأشارت صحيفة المصري إلى أن عبد الله التل جُرح في شعوره كجندي عربي عندما رأى الملك عبد الله يدخل في محادثات سرية مع إسرائيل وعندما حاول عبثاً عام ١٩٤٩م أن يحرض الحامية العربية في القدس على أن ترفع راية الثورة ضد الملك عبد الله واستئناف القتال ضد إسرائيل عزل من منصبه وأرغم على البقاء في بلدته اربد بالأردن، ثم هرب بعدها إلى سوريا ومنها إلى مصر(١٥٧)، ويبدو أن سبب الاتهامات التي وجهت للملك عبد الله تكمن في كونه أول حاكم عربي يوافق على مشروع التقسيم الذي ترتب عليه قيام دولة اسرائيل عام ١٩٤٨م (١٥٨).

ويبدو أن حملات الكراهية ضد الأردن قد أتت ببعض ثمارها عندما صرَّح اللاجئون الفلسطينيون في سوريا ومصر بكراهيتهم للأردن، واعتبار أن محادثات رودس تعبر عن ميل الملك عبد الله الواضح إلى الاتفاق مع إسرائيل(١٥٩)؛ حيث استطاع الملك عبد الله تحقيق هدفين هما: الأول: ضم شرق فلسطين والذي يحميه الفيلق العربي. والثاني القيام بعملية توطين كبيرة للاجئين الفلسطينيين في الأردن لاستخدامهم في مشروعاته الاقتصادية.

وسوف نبرهن على ما ذهبنا إليه من أن اتفاقية هدنة رودس قد استغلت لبث الكراهية للأردن من جانب الفلسطينيين، وقد تم تغذية هذه الكراهية من خلال تصريحات عبد الله التل في الصحافة المصرية عندما صرح في ١٣ مارس ١٩٥٠م بأن الأردن يفاوض إسرائيل ويساومها ويتحالف معها(١٦٠). كما زعم في أحد تصريحاته لصحيفة المصري عندما سأله مندوب الصحيفة عن رأيه في موقف شرق الأردن من إسرائيل، فأجاب محاولاً الزعم بأن الملك عبد الله تخلى عن القضية الفلسطينية على حساب علاقاته مع إسرائيل بالقول: "**إذا وقع اعتداء جديد من إسرائيل على أي دولة عربية فسيقف الملك عبد الله كعادته في كل وقت موقف**

المتفرج، وباستطاعته أن يمنع الجيش العربي أيضاً من نجدة أية دولة عربية لأن قادة الجيش من الإنجليز"[١٦١].

وتحدث النحاس باشا وقال: "إن الأردن يهدف إلى استبدال الهدنة مع إسرائيل بتسوية سلمية ثابتة ونهائيًا"[١٦٢]، مما دفع اللجنة السياسية في الجامعة العربية إلى إصدار قرار من مجلس الجامعة ينص على: "**أن قضية فلسطين لها علاقة بجميع الدول العربية الممثلة بالجامعة العربية وليس بدولة واحدة، والأضرار التي تنشأ من دولة إسرائيل تصيب العرب جميعهم، ولذلك فإن كل مفاوضات تقوم بها إحدى دول الجامعة منفردة تكون خارجة عن الجامعة العربية ويجب فصلها في الحال، ولا يجوز الدخول في مفاوضات من أي نوع كانت فيما يخص القضية الفلسطينية إلا باتفاق جميع دول الجامعة الأعضاء، وسيحال هذا الاقتراح إلى لجان الجامعة لإقراره نهائيًا**"[١٦٣].

وبعد وفاة الملك عبد الله قالت إحدى الصحف المصرية: إن الفقيد كان يأمل أن تترك له إسرائيل بعد توقيع معاهدة الصلح بينهما وبينه –على سبيل الاعتراف بفضل حياده المسلح – الحرية لتحقيق حلم حياته وهو إنشاء سوريا الكبرى التي تضم الأردن وسوريا والعراق ولبنان[١٦٤]، ويتضح لنا مما سبق أن اتفاق الهدنة بين إسرائيل والأردن قد استخدم ضمن السياسة الممنهجة ضد الأردن في إطار التنافس السياسي بين دول الجامعة والمملكة الأردنية الهاشمية.

٨–يبدو أن هناك حادثة تحولت إلى حالة ثأر بين القاتل مصطفى شكري عشو وبين الحكومة الأردنية؛ حيث كان القاتل ملتحقاً بفرقة التدمير التابعة لجماعة الجهاد المقدس في فلسطين، وعندما كان مرافقًا للقائد الفلسطيني عبد القادر الحسيني أثناء معارك نابلس قتل أخوه برصاص جندي أردني من الفيلق العربي، وعندما اشتكى عشو للسلطات العسكرية الأردنية لم تسمع شكواه بحجة أن أخاه قتل بالخطأ، وبعد هذه الحادثة أصبح الموضوع بالنسبة لمصطفى شكري عشو ثأرًا شخصيًا[١٦٥]، وبالتالي أصبح مصطفى شكري عشو على استعداد لارتكاب الجريمة، ووجد فيه المتآمرون ضالتهم المنشودة لتنفيذ جريمتهم.

ويتضح لنا من عرض كل ما سبق أن هذه كانت أسبابًا ملموسة بما فيه الكفاية لكراهية المتطرفين سياسيًا للمملكة الأردنية الهاشمية، حيث تمت الجريمة بتحريض من دول إقليمية وتمويل دولة أجنبية كما تقول التقارير الأمريكية وبأيدي فلسطينية، وكانت النتيجة هي أن استشهد الملك عبد الله ليس على يد يهودي أو إمبريالي أو على يد أحد من أعدائه التقليديين

في الجامعة العربية ولكن على يد مسلم عربي له سمعة بأنه عضو في منظمة الجهاد الإسلامي التي أسسها المفتي السابق للقدس بهدف معلن وهو استرداد فلسطين من الصهاينة، وبهدف غير معلن ولكنه مماثل للهدف الأول وهو التخلص من كل من يرفضون مزاعم المفتي الحاج أمين الحسيني بأنه الزعيم الحقيقي لعرب فلسطين، كما أننا نستطيع أن نلخص ما سبق إلى القول: إن رفض الملك عبد الله الانضمام إلى حملات الكراهية الموجهة إلى بريطانيا وسياسته الواقعية في التعامل والتفاوض مع إسرائيل ومواقفه الرافضة للانصياع لقرارات الجامعة العربية وضمه فلسطين الشرقية إلى مملكته أدى كل هذا إلى خلق أعداء كثيرين له ومشتبه به في عيون المتعصبين والفدائيين الفلسطينيين.

النيابة العامة الأردنية وإجراءات التحقيق:

وقد أسفرت التحقيقات وحركة الاعتقالات الكبيرة عن نتائج كشفت أسرار المؤامرة الخطيرة، ومنذ أن بدأ التحقيق في الجريمة طلب سمير الرفاعي باشا من الصحفيين الأردنيين عندما قدمت الحكومة استقالتها أن يناشدوا أهل القدس التعاون تعاونًا كاملاً مع السلطات في التحقيق في حادث الاعتداء على حياة الملك عبد الله(١٦٦).

وعندما عقد توفيق أبو الهدى باشا أول اجتماعاته الصحفية وأشار إلى اغتيال الملك عبد الله فقال: "**إن التحقيق لا يزال جارياً في حدود القانون وإن الأمل كبير في إتمامه خلال الأيام القليلة القادمة وتقديم المتهمين إلى المحاكمة**"، وأضاف قائلاً: "**إنه ألقي القبض على عشرة أشخاص يمكن اعتبار ستة منهم من المتآمرين الخطيرين، وقد اتُهم اثنان منهم بالاشتراك في الجريمة، ولا يزال التحقيق جاريًا مع الآخرين**"، واستطرد قائلاً: "**أنه يمكن وصف الموقف الراهن في البلاد بأنه حرج**" (١٦٧).

وقد بادر سعيد المفتي باشا نائب رئيس وزراء الأردن ووزير الداخلية بعد تأليف الوزارة الأردنية الجديدة إلى تولي التحقيقات بنفسه، ورافق المحققين إلى القدس حيث اكتشفت حقائق جديدة تتعلق بالجريمة لم تكن معروفة من قبل(١٦٨)، وبعد أن أتم بوليس الأمن الأردني التحقيق في الحادث أعلن أنه أصدر بياناً مفصلاً بما كشفت عنه التحقيقات، كما بادرت قوات الأمن الأردنية تساعدها قوات الجيش الأردني بعد الحادث إلى بحث واسع النطاق عن الأشخاص المشتركين في المؤامرة، فاعتقل جميع المشتبه فيهم والمعروفين بأن لهم علاقة بمصطفى شكري عشو، وأُجري تحقيق دقيق معهم، ويبدو أن التحقيق في حادث الاغتيال يسير نحو وجود مؤامرة مدبرة أدت إلى وقوع الحادث وأن الموضوع لا يمكن اعتباره جريمة فردية؛ لذلك حرصت

الحكومة الأردنية حرصاً شديداً على عدم إعطاء أية معلومات عن تطورات التحقيق في الحادث(١٦٩).

ويبدو أن جهات التحقيق الأردنية أرادت أن تتحقق مما إذا كانت هناك حلقة اتصال بين اغتيال رياض الصلح بك واغتيال الملك عبد الله، لذلك امتدت التحقيقات إلى لبنان، وذكرت جريدة الحياة البيروتية في عددها الصادر في ٢٩ أغسطس أن اثنين من رجال الحكومة الأردنية قد وصلا إلى بيروت واتصلا بإدارة الأمن العام اللبناني طالبيْن تسليم بعض المشتبه فيهم من الفلسطينيين المقيمين في لبنان(١٧٠).

وقد توصل المحققون الأردنيون من خلال التحقيق الذي أجرته الحكومة الأردنية في الحادث إلى أن المسدس الذي ارتكب به الجاني الجريمة لم يكن ملكًا له بل كان يملكه شخص آخر اسمه عبد عكه وهو فلسطيني، وتناول التحقيق أيضاً شخصيات تقيم في سوريا ومصر، وأن نية الحكومة الأردنية متجهة إلى طلب تسليم بعض الأشخاص المقيمين في هذين البلدين للتحقيق فيما نسب إليهم(١٧١). وتجدر الإشارة إلى أن جميع من كانوا من أنصار المجلس الإسلامي الأعلى الذي كان يرأسه المفتي السابق الحاج أمين الحسيني كانوا من المشتبه فيهم، وقد اعتقل منهم عدد كبير، ولاحظوا أن ستة منهم من ذوي المكانة ثبت اشتراك اثنين منهم في مقتل الملك عبد الله(١٧٢)، كما قبضت السلطات الأردنية في القدس على موسى داود الحسيني ابن أخت مفتي القدس بعد أن اعترف بتآمره على اغتيال الملك عبد الله بن الحسين(١٧٣).

وأثناء التحقيق اعترفت والدة مصطفى شكري عشو الذي قتل الملك عبد الله بكل التفاصيل التي لم تسمح الظروف لابنها القتيل بأن يعترف بسبب مقتله، وقد أوردت في اعترافها أسماء كثيرة من رجال لهم مكانتهم، والشيء المهم أن هذه السيدة كانت قد حذرت المسئولين قبل الحادث ببعض ما يدور في ذهنها بشأن ابنها، وأوردت أسماء بعض الأشخاص ممن كانوا يجتمعون به ولكن لم تجد اهتمامًا من السلطات الأردنية آنذاك(١٧٤).

وبعد انتهاء التحقيق مع المشتبه فيهم أعلن توفيق أبو الهدى باشا رئيس وزراء الأردن في اجتماع صحفي عقد في ١٢ أغسطس أن التحقيق في اغتيال الملك عبد الله سيقدم عشرة متهمين مدانين ثبتت عليهم التهمة أمام محكمة عسكرية، وقال: إن اثنين من هؤلاء المتهمين هما عبد الله التل وكان ضابطًا برتبة كولونيل في الجيش الأردني، وموسى أحمد الأيوبي، سيحاكمان غيابيًا لأنهما يقيمان خارج الأردن ولاجئان في مصر، أما الثمانية الآخرون فهم: الدكتور موسى الحسيني وعبده محمود عكه وعبد القادر فرحات وذكريا محمود عكه وتوفيق

صالح الحسيني، والقس إبراهيم عياد، وداود الحسيني وكامل عبد الله القلعاوي[١٧٥]، وقد اعتقل غير هؤلاء واحد وعشرون شخصًا خلال التحقيق، ولن يقدموا إلى المحاكمة بناءً على قرار النائب العام الأردني؛ لأنه كان يرى أن الأدلة ضدهم ليست كافية لذلك أخلى سبيلهم [١٧٦].

كما رأت الدوائر المهتمة بالشئون الأردنية أن تقديم المتهمين العشرة بالاشتراك في الجريمة يدل على أن هناك ثلاثة تيارات من الرأي وهي التيارات التي أدت إلى اغتيال الملك عبد الله. هي: **التيار الأول:** فمنهم المتهمون أنصار السيد أمين الحسيني مفتي القدس السابق كالدكتور موسى الحسيني مدير الصحة في القدس.

و**التيار الثاني:** يوجد بعض الشباب الذين اشتركوا في الثورة على الإنجليز مثل داود موسى الحسيني أو من الذين يستخدمون في التنفيذ مثل ذكريا على.

أما **التيار الثالث:** ومن المتهمين أيضًا قس كاثوليكي من الكنيسة اللاتينية هو الأب إبراهيم عياد أمين البطريركية في القدس، ووجوده يدل على أن سياسة التفاهم والتفاوض التي أتبعها الملك عبد الله مع إسرائيل قد أثارته، ومن بين هذه الفئات الثلاث من المنفذين والثوريين يبرز وجه الكولونيل عبد الله التل الذي احتل مدينة القدس القديمة وأصبح بذلك في نظر العالم سنة ١٩٤٨ المحارب العربي المثالي[١٧٧].

١- اعترافات المتهمين والتهم الموجهة إليهم:

انتهت تحقيقات النائب العام الأردني مع العشرة المتهمين بتدبير مؤامرة اغتيال الملك عبد الله بتفنيد اعترافات المتهمين والتهم الموجهة إليهم وكانت كالآتي:

عبد الله التل: هو أحد المتهمين الرئيسيين في تدبير المؤامرة الذي أعلن أنه سيحاكم غيابياً لأنه ليس في الأردن، وأما التهم الموجهة إلى عبد الله التل من النيابة العامة الأردنية بناء على الأدلة الواردة فتتلخص في أنه اجتمع في القاهرة في الفترة من ١ سبتمبر إلى ٢٩ أكتوبر ١٩٥٠م بالمدعو موسى أحمد الأيوبي، واتفق معه على اتخاذ التدابير لاغتيال الملك عبد الله، ودفع له مقدماً مبلغًا من المال لتمكينه من إجراء الترتيبات الضرورية لهذا الهدف، وفي شهر أكتوبر ١٩٥٠م اجتمع عبد الله التل بالدكتور عبد الله ودفع له مقدمًا مبلغ ٧٠ جنيهًا ووعده بدفع النفقات الخاصة بإعداد هذه المؤامرة وتنفيذها، وذلك بعد تمام التنفيذ[١٧٨].

وقد حصل عبد الله التل على أسماء الأشخاص الذين عهد إليهم بتنفيذ المؤامرة قبل إتمامها وأحاط الجهة المتآمرة معه للقيام بهذه المؤامرة علماً بهذه الأسماء، وقد كان هذا المتهم يتبادل الرسائل مع الدكتور موسى الحسيني بأسماء مستعارة للوقوف منه على المدى الذي

وصلت إليه التدابير الخاصة بتنفيذ المؤامرة[١٧٩]. كما كان لدى النيابة الأردنية ما يثبت أنه أرسل خطابات إلى القس إبراهيم عياد في مناسبات متعددة بشأن رغبته في قلب نظام الحكم في المملكة الأردنية الهاشمية[١٨٠]، وكان رد التل على الاتهامات الموجهة إليه أنه أذاع بيانًا نفى فيه أنه من دعاة العنف والاغتيال السياسي[١٨١] واستطرد قائلاً: إذا كان الدكتور موسى الحسيني تآمر فعلاً على جلالة صديقه الراحل فمعنى هذا أنه يمكن القول: إن الحادث وقع بتدبير الإنجليز أنفسهم؛ فالدكتور موسى الحسيني صديق شخصي لجلوب باشا وللقنصل البريطاني في القدس، كما قال: إن الدكتور موسى الحسيني زاره في القاهرة سنة ١٩٥٠م وتحدث معه بشأن النظام السياسي في الأردن فلم يتعمق في الحديث معه[١٨٢].

وطلبت الحكومة الأردنية من الحكومة المصرية تسليم عبد الله التل وموسى الأيوبي اللاجئيْن سياسيًّا في القاهرة [١٨٣]، كما طلب السيد مدحت جمعة القائم بأعمال مفوضية الأردن في القاهرة تحديد موعد مع الدكتور محمد صلاح الدين وزير الخارجية لإعطائه صورة من مذكرة الاتهام[١٨٤]، وفي السياق ذاته صرح وزير الخارجية المصرية بالقول: إنه لا توجد بين مصر وشرق الأردن اتفاقية بشأن تسليم المجرمين. ولما سئل عما يكون عليه موقف مصر في حالة تسلم هذين المتهمين أجاب بقوله: "**إن هذا الطلب سيكون موضع النظر**"[١٨٥].

موسى الحسيني[١٨٦]: اعترف بالاشتراك في تدبير الحادث، كما اعترف بأنه كان على خلاف مع سماحة مفتي القدس السابق الحاج أمين الحسيني منذ أن لجأ الأول إلى ألمانيا خلال الحرب ونشأ خلاف بينه وبين المفتي[١٨٧]، واعترف بأن المتآمرين كانوا قد قرروا أن يغتالوا أيضاً الأمير عبد الإله الوصي على عرش العراق ونوري السعيد باشا رئيس الوزارة العراقية وعبد الرحمن باشا عزام الأمين العام لجامعة الدول العربية، كما قال: إن موسى أحمد الأيوبي قال: إنه كان قد قرر اللحاق بالملك عبد الله في بغداد ليقتله ويفتك بالأمير عبد الإله ونوري السعيد باشا في وقت واحد. وجدير بالذكر أن المتهمين اعترفوا بأنهم أدلوا بأقوالهم بحرية وبدون ضغط[١٨٨].

أما الأدلة ضد موسى الحسيني فتتلخص في أنه بعد أن تقابل عدة مرات مع كل من موسى الأيوبي وعبد عكه في سنة ١٩٥٠م اتفق معهما على الاعتداء على حياة الملك الراحل وأخذ يسعى للحصول على المال من عبد الله التل بالمراسلة، كما أنه طلب من موسى الأيوبي السفر إلى القاهرة مزودًا بكتاب منه إلى عبد الله التل للحصول منه على نفقات المؤامرة، وأنه لحق بموسى الأيوبي واجتمع بالتل ورتبا الخطة النهائية لاغتيال الملك، وقبض منه ٧٠ جنيهًا

لتنفيذ المهمة وعاد إلى القدس يوم ٢٦ أكتوبر ١٩٥٠م، كما أن موسى الأيوبي عاد بعد رجوع الدكتور موسى الحسيني بخمسة وأربعين يومًا وكان هؤلاء الثلاثة يجتمعون مرتين أو أكثر في الأسبوع الواحد للتداول في موضوع المؤامرة، وأمده المتهم عبده عكه وموسى الأيوبي بالمال حتى بلغ مجموع ما دفع لهما حوالي ٤٠٠ جنيه(١٨٩)، وعندما سأل عبد عكه الحسيني: من أين جاء بالتمويل؟ رد عليه الحسيني بأن المال من مصدر رفيع المستوى في القاهرة، وطرح السؤال مرة أخرى على الأيوبي فقال: من الجماعة (١٩٠). وتقول التقارير الأمريكية بأن التمويل لهذه العملية جاء من الاتحاد السوفيتي الذي كان يرى في الملك عبد الله عدواً للشيوعية في المنطقة، لكن لم يثبت ذلك بشكل نهائي (١٩١)، وقد رأى موسى الحسيني ضرورة تسهيل هروب المتآمرين إلى سوريا بعد تنفيذ المؤامرة، ولذلك اتصل الدكتور موسى الحسيني بأحد وزراء هذا البلد في ذلك الحين وأخذ موافقته على السماح للمتهمين بالالتجاء إلى سوريا، واستطاع ذلك الوزير إلغاء القرار الصادر بمنع دخول موسى الأيوبي إلى الأراضي السورية(١٩٢) واتهم موسى الحسيني بأنه هو من سلم المسدس للقاتل شكري عشو.

موسى أحمد الأيوبي: هو من أصل فلسطيني، وكان خلال فترة الثورة الفلسطينية من سنة ١٩٣٦– ١٩٣٩م عضواً في جماعة الجهاد المقدس التابعة للمفتي السابق أمين الحسيني(١٩٣)، وهو مقيم مع القائد الأردني عبد الله التل في القاهرة، والأدلة الواردة ضد موسى أحمد الأيوبي تتلخص في أنه بتاريخ ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٥٠م حضر من القاهرة إلى القدس حيث اتصل بصديق حميم له يدعى محمود عبده عكه وطلب إليه أن يقدمه إلى الدكتور موسى الحسيني ففعل(١٩٤)، ثم اجتمع هو ومحمود عكه بالدكتور موسى الحسيني وشرعوا في البحث في موضوع المؤامرة في بيت الدكتور موسى الحسيني(١٩٥).

وفي البداية اتصل الأيوبي بعبد عكه، وهو أحد القادة السابقين في جماعة الجهاد المقدس التي كان يطلق عليها "فرقة الاغتيالات"، وتقابل الاثنان مع موسى الحسيني، وتقرر تجنيد الذين يقومون بالاغتيالات في سوريا وتقديم مبلغ ألفي دينار للقاتل، بعدها زار سوريا وعاد ومعه أربعة أشخاص يزعم أنهم أقاموا في بستان برتقال بالقرب من بستان يملكه شقيق موسى الأيوبي، ومع ذلك لم يستطع موسى الحسيني تدبير الألفي دينار، وبعد إنتظارهم أسابيع عاد القتلة إلى سوريا بدون تنفيذ العملية لعدم تلقي الأموال(١٩٦).

وبعد ذلك تكررت الاجتماعات بين هؤلاء الثلاثة في منزل الدكتور الحسيني أحيانًا وفي مكتبه أحيانًا أخرى، واتفقوا على تنفيذ المؤامرة حسب الاتفاق الذي تم في القاهرة بين موسى

أحمد الأيوبي من جهة والدكتور موسى الحسيني وعبد الله التل من جهة أخرى، وقد تسلم المتهم موسى أحمد الأيوبي من الدكتور موسى الحسيني مبالغ على دفعات متعددة وصلت إلى ٢٠٠ دينار تقريباً لإتمام بعض التدابير لتنفيذ المؤامرة (١٩٧)، ثم اجتمع موسى الأيوبي بالجاني مصطفى شكري عشو وسلمه رسالة بخط يده يأمره فيها بالقيام بالقتل، ومما جاء في هذه الرسالة: "**اقتل ولا تخف إنك من الآمنين**". وثبت من تقرير خبيرين من خبراء الخطوط أن موسى الأيوبي هو كاتب ذلك الخطاب الذي وجد في جيب الجاني عند تفتيشه بعد مصرعه عقب اغتيال الملك عبد الله(١٩٨)، وكذلك ثبت أن المتهم موسى الأيوبي اجتمع بتاريخ ١٠ مايو سنة ١٩٥١م وبعد وصول الملك عبد الله إلى القدس في ذلك اليوم مع الجاني مصطفى شكري عشو وعبده محمود عكه والدكتور موسى الحسيني، واتفقوا جميعاً على أن تنفذ مؤامرة اغتيال الملك في اليوم الثاني؛ أي يوم ١١ مايو عند ذهابه لتأدية فريضة الجمعة بالمسجد الأقصى(١٩٩).

وقد حصل المتهم موسى الأيوبي بتاريخ ١١ مايو سنة ١٩٥١ على تذكرة سفر بالطائرة من القدس إلى القاهرة، غير أنه لم يستطع الوصول إلى المطار في الوقت المحدد، ولذلك لم يستطع أن يسافر في ذلك اليوم، بل عاد إلى القدس واتصل بالجاني مصطفى عشو وأوقفه عن تنفيذ الجريمة، على أن يكون ذلك التنفيذ في الزيارة الملكية التالية للقدس، ثم غادر البلاد بتاريخ ١١ يونيو سنة ١٩٥١م بعد أن عهد إلى كل من الدكتور موسى الحسيني وعبده محمود عكه بتنفيذ المؤامرة(٢٠٠)، كما نسب إليه علاقته بالمفتي السابق للقدس الحاج أمين الحسيني من خلال التحقيقات، لذلك صرح المفتي الحاج أمين الحسيني من القاهرة بأنه لا يعرف موسى أحمد الأيوبي ولم يره في حياته وليست له صلة به لا قديماً ولا حديثًا، كما نفى المفتي صلة المتهميْن عبده محمد عكه وذكريا عكه بالجهاد الوطني المقدس ولا صلة لهما به(٢٠١).

القس إبراهيم عياد: هو رئيس المحكمة الكنسية اللاتينية بالقدس، ويعتبر من مجموعة الإخوان الفرنسيسكان، وقبض عليه يوم ٢٧ يوليو ١٩٥١م(٢٠٢)، وهو من المتهمين، والتهمة الموجهة إليه هي أنه كان يتبادل الرسائل مع الكولونيل عبد الله التل واجتمع به في القاهرة، وهو يعلم أنه يتآمر على أمن الدولة الأردنية وسلامتها، وقد وُجدت في حوزته بطاقة موجهة إليه من عبد الله التل وكتاب منه أيضًا يقول فيه: إنه يقصد دخول المملكة الأردنية ولو احتاج الأمر أن يدخلها حربًا، كما جاء في شهادة الشهود بيانات تتضمن قول المتهم: إنه لو لم يكن مسيحياً ويخاف أن يقع الشقاق بين المسلمين والمسيحيين لأقدم هو على اغتيال الملك عبد الله(٢٠٣)،

كما اعترف بأن جهاز الإرسال الذي ضبط في حوزته إنما كان يستخدمه في الاتصال بالفاتيكان في مسائل تتعلق بتدويل القدس، ومعروف أنه كان يعمل مع الدكتور موسى الحسيني والكولونيل عبد الله التل[٢٠٤]. وقال القس إبراهيم عياد في اعترافاته: إنه كان القسيس الوحيد الذي عارض جعل القدس مدينة دولية، وإنه كان أحد الذين عملوا لنجاح المؤتمر الذي عقد في القدس عام ١٩٤٩م برئاسة الأستاذ كميل شمعون السياسي اللبناني لإعلان ضم الضفة الغربية للمدينة المقدسة، وأنه القس الوحيد الذي تكلم في المؤتمر وأثار كلامه استياء الدوائر الأجنبية والدينية التي كانت تؤيد التدويل، كما قال: إنه بصفته من رجال الدين لا يوافق على أعمال القتل، وسئل عن الخطاب الثاني الذي بعث به عبد الله التل والذي جاءت فيه الفقرة التالية: "**عندما أحصل على دبلوم الجامعة سأعود إلى وطني**" فاعترف أنه كان يتضمنها[٢٠٥].

عبد محمود عكه: هو تاجر مواشي من مدينة الخليل ومقيم بالقدس [٢٠٦]، ويعتبر عبد عكه من الأربعة الكبار في المحاكمة الكبرى، فهو صاحب المسدس الذي خرجت منه الرصاصتان اللتان استقرتا في جسم الملك [٢٠٧]، ومن الاتهامات الموجهة إليه أيضًا: أنه اجتمع مع موسى الحسيني وموسى الأيوبي عدة مرات سنة ١٩٥٠م[٢٠٨].

وهناك أدلة أخرى ضد عبد محمود عكه، وتتلخص في أن هذا المتهم اتصل – بناءً على طلب الجاني مصطفى عشو الذي ذهب إليه في بيته مساء يوم الخميس ١٩ يوليو ١٩٥١م – بعبد القادر فرحات الذي كان مطلعاً على المؤامرة، وطلب إليه أن يحصل على مسدس ويسلمه إلى الجاني، وقد اتصل هذا المتهم بالدكتور موسى الحسيني وأبلغه بالمطلوب وقال له: إن اغتيال الملك عبد الله سيتم في اليوم التالي؛ أي يوم ٢٠ يوليو، وطلب إليه أن يرسل برقية إلى القاهرة لإعلام التل بذلك، ثم رجع إلى بيته[٢٠٩].

وعندما حضر الملك عبد الله إلى القدس يوم ١٩ يوليو ١٩٥١م اتصل عبد محمود عكه بالدكتور موسى الحسيني وأخبره أن المؤامرة ستنفذ في اليوم التالي، أي يوم ٢٠ يوليو، كما أن عبده عكه زار الدكتور موسى الحسيني في بيته في اليوم التالي لوقوع الجريمة وطلب منه نقودًا ليتمكن من الهرب، وذلك بعد أن علم أن السلطات تبحث عنه، فسلمه موسى الحسيني عشرين جنيهًا. وفي يوم الأحد ٢٣ يوليو ١٩٥١م أرسل عبده عكه إلى الدكتور موسى خطابًا يطلب فيه المساعدة المالية ويخبره بأنه في خطر لأن رجال الشرطة يَجِدُّون في البحث عنه، كما أنه طلب منه أيضًا إبلاغ والده الموجود في بيروت بعدم الرجوع للبلاد[٢١٠].

داود الحسيني: هو من القدس من عائلة الحسيني كما أنه أحد المتهمين، وقال في اعترافاته: إنه بريء ولا يعلم شيئاً عن المؤامرة، وأن ضميره مستريح. وقال: إن علاقته مع عبد الله التل كانت سطحية جدًا، وإن الدكتور موسى الحسيني ابن عمه، ومع ذلك فهو ليس صديقا له، وإنه ليست بينهما أية علاقات سياسية أو مادية منذ أن اعتزل السياسة(٢١١).

عبد القادر فرحات: أحد المتهمين، وهو من مدينة القدس، وصناعته حداد، وهو مشهور باسم أبي محمد الأمير وقال الأمير: إن عبده محمد عكه جاء إلى داره في اليوم السابق ليوم الحادث وطلب منه مسدسًا وقال: إنه سيرسل أخاه ذكريا عكه لأخذه(٢١٢).

ذكريا محمود عكه: هو من مدينة الخليل، وصناعته لحام، وهو أخ لأحد المتهمين وهو عبده محمود عكه، وقال في اعترافاته بأنه لم يعلم بالمؤامرة على قتل الملك عبد الله ولكنه قال: إنه ذهب كعادته إلى مقهى عبد القادر فرحات الشهير بأبي محمد الأمير في يوم ارتكاب الجريمة، وإن الأخير أعطاه قنبلة يدوية وطلب منه أن يحتفظ بها إلى أن يعود للمقهى مرة ثانية(٢١٣)، كما أنكر في اعترافاته أن شقيقه عبده محمود عكه كان منظم المؤامرة(٢١٤).

توفيق صالح الحسيني: مدير الحرم الشريف بالمسجد الأقصى وهو من عائلة الحسيني، وأنكر في اعترافاته معرفته بالمؤامرة وأنه لا يتعامل مع ابن عمه موسى الحسيني أو المفتي السابق للقدس الحاج أمين الحسيني(٢١٥).

قرار إحالة المتهمين إلى المحكمة العسكرية:

لقد تضمن القرار الذي صدر بإحالة المتهمين إلى المحكمة العسكرية أمورًا خطيرة أهمها: أن المتهم الأول وهو القائمقام عبد الله التل الموجود في القاهرة الآن كان الرأس المدبر لها، وأن بعض المتهمين في الحادث كانوا يترددون على القاهرة للاتصال به.

وجاء في مقدمة قرار الإحالة وهو يقع في ثماني صفحات وصفٌ لوقوع الجريمة، وتضمن ذلك الوصف أنه بينما كان الملك الراحل يدخل المسجد الأقصى من باب فيصل لأداء صلاة الجمعة يوم ٢٠ يوليو الماضي تصدى له الجاني مصطفى شكري عشو وأطلق عليه من مسدس نصف جولد رقم ١١٧٩٨ك ويبلي عيار ٣٨ طلقة أصابت الملك في صدغه واستقرت في المخ وطلقة ثانية في القلب(٢١٦)، وقد أعلن قرار الاتهام رئيس وزراء الأردن وتردد صداه في الدول العربية(٢١٧)، وقد عقَّب السيد مدحت جمعة القائم بالأعمال الأردني في القاهرة على هذا البيان بقوله: "**لقد أعلنت النيابة العامة أسماء المتهمين العشرة في حادث اغتيال الملك الراحل، وكان على رأسهم الكولونيل عبد الله التل الذي يحاول الان إلقاء التهم جزافا ليبرر**

جريمته، وليس أدل على عدم صحة ما قيل عن وقوع ضغط أو تشويه للحقائق من حضرات المحققين الذين أفرجوا عن جميع المعتقلين في الحادث ولم يُقدَّم للمحاكمة غير الذين ثبتت التهمة عليهم، ويكفي أن يقال: إنه كان على رأس هؤلاء المحققين سعادة صلاح بك طوقان الذي عرفه القضاء الأردني نزيهاً"، ومضى القائم بالأعمال الأردني بقوله: "**إن قدسية القضاء أسمى من أن تُمَس، وإذا كان لدى المتهم عبد الله التل أقوال فأمامه ساحة المحكمة يقول فيها ما يشاء**"(٢١٨).

تشكيل المحكمة العسكرية واختصاصاتها ومكان انعقادها:

لقد تألفت المحكمة المختصة بمحاكمة المتورطين في جريمة اغتيال الملك عبد الله بن الحسين بمقتضى المرسوم بقانون رقم ٨٨ الصادر في أول أغسطس، والذي يقضي بتشكيل محكمة عسكرية خاصة لمحاكمة الذين يخلُّون بالأمن الداخلي أو الخارجي للمملكة الأردنية الهاشمية، وهذه المحكمة مؤلفة من الكولونيل أحمد صدقي الجندي بك رئيساً، وعضوين من ضباط الجيش العربي ينتخبهم وزير الدفاع وهما حابس المجالي ونديم السمان، ويقوم بتمثيل النيابة العامة لدى المحكمة المستشار القانوني للجيش العربي(٢١٩)، وفيما يلي بيان عن اختصاصات هذه المحكمة كما نص عليه القانون الذي صدر بعد حوادث الاغتيال الأخيرة.

١-تؤلف في المملكة الأردنية الهاشمية محكمة قوامها رئيس وعضوان من ضباط الجيش العربي الأردني وينتخبهم وزير الدفاع ويمثل النيابة لديها المستشار العدلي للجيش العربي الأردني، كما أن المحكمة المذكورة في المادة السابقة هي صاحبة الحق والصلاحية والاختصاص في محاكمة الأشخاص الذين أقدموا على ارتكاب جريمتي الاعتداء على حياة المغفور لهما الملك عبد الله بن الحسين ورياض الصلح، وكل من يُقْدِم على ارتكاب أية جريمة أو يساعد فيها أو حاول حمل غيره أو تشويقه (بقصد تحريضه) على ارتكابها أو ساعد بأية صورة على تسهيل ارتكابها وبالعموم كل من له صلة باقتراف هذه الجرائم في أراضي المملكة الأردنية الهاشمية أو خارجها بهدف الإخلال بأمن الدولة الداخلي أو الخارجي(٢٢٠).

٢-وتضمن القانون نصاً وهو "أن تجري المحاكمة أمام المحكمة المذكورة علنية، ويجوز للمتهم أن ينيب عنه محاميًا للدفاع".

٣-تصدر المحكمة قرارها بأغلبية الآراء، ولا يكون قابلاً للاستئناف أو التمييز (النقض) أمام المحاكم، ولا ينفذ حكم الإعدام ما لم يقترن بالتطبيق العلني وفقاً لأحكام الدستور، كما يجب أن

يكون حكم المحكمة مستندًا إلى مواد قانون العقوبات أو قانون الجزاء المعمول به عند ارتكاب الجريمة دون غيره(٢٢١).

وعقدت المحكمة جلساتها في ثكنات الجيش بالعبدلي في العاصمة الأردنية عمان(٢٢٢)، كانت علنية وسيسمح للصحفيين وغيرهم بحضورها مع اتخاذ بعض التدابير الاحتياطية لشئون الأمن العام، ووصف رئيس الوزراء التحقيقات بأنها اتخذت وفقاً للقانون وفي هدوء، كما أعلن أيضاً الرقابة الداخلية على الصحف المحلية فيما يتعلق بأنباء المحاكمات وأخبار العرش وقال توفيق أبو الهدى: إن الرقابة سوف تستمر على البرقيات الصادرة(٢٢٣).

ثامناً: بدء المحاكمة في قضية اغتيال الملك عبد الله:

في يوم ١٨ أغسطس ١٩٥١م، بدأت محاكمة المتهمين في حادث اغتيال الملك عبد الله بإحدى قاعات معسكر العبدلي الواقع في طريق مدينة السلط، واتخذت الحكومة احتياطات شديدة للمحافظة على النظام، فلم يسمح بدخول قاعة المحاكمة إلا لعدد محدود من الناس يتقدمهم رجال السلك السياسي العربي والأوروبي، وكان هناك اثنان من رجال الجيش على باب المعسكر يفتشان كل الداخلين إلى القاعة لحضور المحاكمة، وقاعة المحكمة صغيرة محاطة بالجنود، وفي مقدمتها منضدة لهيئة المحكمة تعلوها صورة الملك الراحل، ويحافظ على النظام بداخلها بعض الجنود بينما كان بقية جنود المعسكر يباشرون أعمالهم(٢٢٤).

وعند الساعة الثامنة هدأت قاعة المحكمة إيذانًا بدخول المتهمين الثمانية وبصحبتهم مجموعة من الجنود، وفي الساعة الثامنة والنصف دخلت هيئة المحكمة وهي مكونة من الفريق عبد القادر الجندي باشا وعن يمينه القائمقام حابس بك المجالي، وعن يسارهما على بك الحيالي والنائب العام وليد بك صلاح، ثم تلا عيسى تادرس كاتب الجلسة مرسوم تأليف المحكمة، وبعد ذلك أقسمت هيئة المحكمة بأن تسلك سبيل العدل والحق بمتضى ما ورد في التحقيقات. وبعد ذلك تلا كاتب المحكمة قرار الاتهام ونودي على المتهمين وسئلوا عن أسمائهم ووظائفهم(٢٢٥).

١- استجواب المحكمة للمتهمين:

بعد انتهاء النائب العام من إلقاء بيانه سأل رئيس المحكمة المتهم موسى الحسيني عن رأيه في التهم المنسوبة إليه فقال: إني بريء. ثم سأل المتهم الثاني عبده عكه عن هذه التهم فقال: إن فيها شيئًا صحيحاً وشيئاً غير صحيح، أما الصحيح فهو الجزء الخاص بوجود المؤامرة وتشكيلها واجتماعي بالدكتور موسى وغيره، ولكن اتصالي بالقاتل مصطفى شكري عشو غير صحيح.

وسأل ذكريا عكه فقال: إنني لا أعرف المؤامرة ولكني أعرف أنني أخذت المسدس دون أن أعلم بالغاية من استعماله، وأخذت قنبلة، كما أنني لم أجتمع بموسى الحسيني(٢٢٦).

وسئل عبد القادر فرحات فقال: هناك شيء حقيقي وآخر غير حقيقي؛ أما الحقيقي فإنه في ليلة الحادث جاءني عبد عكه وقال لي: إنك مطلوب بالقهوة يوم الجمعة فلم أمانع ولكن لم يحضر عبده وحضر أخوه ذكريا الذي أخبرني عن حاجة أخيه للمسدس، ولما سألت عن السبب في ذلك قال لي: ستعرف ذلك فيما بعد، وعندما جاء أعطيته المسدس عند خروجنا من القهوة وسلمني زكريا قنبلتين، أما مسألة الاجتماعات فإنني لا أدري عنها شيئًا.

وسئل الدكتور داود الحسيني عن التهم المسندة إليه فقال: كلها ملفقة ضدي، وليس لي علم أبدًا بالمؤامرة، وقد انقطعت منذ زمن طويل إلى الزراعة، وإني أنكر جميع التهم(٢٢٧).

وسئل الأب عياد إبراهيم فقال: إن ما نسب إليَّ غير صحيح، وإنني قدمت للنائب العام الخطاب الذي تلقيته من عبد الله التل. وقال توفيق الحسيني: إنني ذهبت إلى أريحا قبل الحادث لأني مصاب برروماتيزم وجو المدينة لا يلائمني، وإنني أخذت إجازة شفوية بناءً على إجازة كتابية سابقة(٢٢٨)، كما سئل عبد الله كامل الكالوتي فقال: إنني لم أخفِ عبد عكه في منزلي؛ إذ إنه على أثر وقوع الحادث أقفلت المدينة فجاء إلى منزلي بسبب القرابة التي تربطه بزوجتي، ولما علمت بأنه مطلوب للتحقيق طلبت منه تسليم نفسه فوافق على ذلك، وإنني أشهد الله أنني لا أعلم شيئًا عن المؤامرة(٢٢٩).

٢ – استجواب الشهود:

بعد الانتهاء من سماع أقوال المتهمين طلب النائب العام من المحكمة أن تستمع إلى البينات كلها رغم اعترافات بعض المتهمين، فأخذت المحكمة في استجواب الشهود.

ونودي على الشيخ محمد الشنقيطي قاضي القضاة فحلف وقال: إنه كان في معية الملك الراحل عند ذهابه إلى القدس، وقد اجتمع بجلالته قبيل الصلاة عددٌ من الأفراد بينهم الدكتور موسى الحسيني، وكان جلالته يلاطف الدكتور بحديثه، كما كنت أنا شخصياً أبحث معه في مسألة ترشيحه للنيابة، وقد سبق جلالته وبحث الموضوع معه، لكنه كان لا يزال مترددًا، وسأل موسى الحسيني الشيخ الشنقيطي سؤالاً فأجاب عليه بقوله: "**عندما سمعت اتهامك بالاشتراك في المؤامرة قلت: إنه لا يجب أن يثق المرء في إنسان بعد الآن**"(٢٣٠). ثم نودي على الدكتور رشيد نشاشيبي فقرأ التقرير الطبي عن حادث الاعتداء على حياة الملك عبد الله، ودارت مناقشة بين الدكتور والدفاع حول مرض توفيق الحسيني باعتباره طبيبه المعالج فقال: إن الذهاب إلى

أريحا لا يفيده ولكن يفيده ماء البحر. أما رشاد مصطفى كبير منطقة الشيخ جراح التي يسكن فيها القاتل فقال: إنه كان يعرف الجاني وإن له أخوين بالقدس وثالثاً بالقنطرة، ووصف القاتل بأنه كان سيئ الخلق وله سوابق متعددة (٢٣١).

٣- بيان النيابة العامة: مراحل التخطيط للمؤامرة:

وفيما يلي البيان الذي ألقاه وليد صلاح النائب العام الأردني أمام المحكمة العسكرية التي تحاكم المتآمرين ومن خلاله عرض تفاصيل القضية وكيف خطط المتآمرون لارتكاب جريمتهم:

تدعى النيابة وستثبت بالبينة أن عبد الله التل والدكتور موسى عبد الله الحسيني المتهمين الأول والثالث في هذه القضية كانا بتاريخ يقع قبل نهاية شهر إبريل سنة ١٩٥٠م قد اتفقا على اغتيال صاحب الجلالة المغفور له الملك عبد الله، وأن المتهم عبد الله التل قد اتصل بعد ذلك بالمتهم الثاني موسى أحمد الأيوبي الذي يقيم في مصر منذ أن نزح من فلسطين على أثر نشوب الحوادث الفلسطينية في سنة ١٩٤٨م وهو ممن عرفوا بولائهم للمفتي السابق والانغماس في حركة الاغتيالات، واتفق معه على الحضور إلى القدس والاتصال بالمتهم الدكتور موسى عبد الله الحسيني لتنفيذ المؤامرة. فحضر المتهم موسى الأيوبي إلى القدس واتصل بصديق له ربطت بينهما صلة النشاط الإرهابي، وهو المتهم الرابع عبد محمود عكه الذي كان يرأس حركة الفدائيين للاغتيالات أثناء الثورات الفلسطينية، وكلفه بأن يقدمه إلى المتهم الدكتور موسى عبد الله الحسيني فقبل وذهب وإياه إلى بيت الدكتور موسى الحسيني(٢٣٢).

وبعد أن تم التعارف في أول اجتماع أعاد المتهم موسى الأيوبي وبصحبته المتهم عبد عكه زيارة الدكتور موسى في بيته بعد أسبوع، وفي هذا الاجتماع فاتح المتهم موسى الأيوبي الدكتور موسى بمهمته التي كلفه بها عبد الله التل بعد أن أوضح له علاقات الصداقة الوطيدة بينه وبين المتهم عبد عكه، وقد أيد الدكتور موسى اتفاقه مع عبد الله التل على اغتيال الملك بعد أن شرح للمذكورين الأسباب والعوامل الموجبة للتخلص من جلالته، وشرع ثلاثتهم بعدئذٍ يبحثون في كيفية تنفيذ المؤامرة، وذلك في عدة اجتماعات عقدوها للبحث والتداول في هذا الموضوع، أحيانًا في بيت المتهم الدكتور موسى عبد الله الحسيني وأخرى في مكتبه بوكالة السياحة العربية بالقدس.

وبعد مضى شهر على ذلك بارح موسى الأيوبي إلى سوريا خلسة؛ لأنه كان محظورًا عليه دخول أراضيها لإحضار أشخاص لتنفيذ المؤامرة، وبعد غياب أسبوعين تقريبًا عاد إلى

القدس، ومعه أربعة أشخاص وأعلم بهم رفيقيه المتهمين الدكتور موسى وعبد عكه وقال: إنه وضعهم في بيارة أخيه صبحي الأيوبي في أريحا، إلا أن هؤلاء الأشخاص الأربعة لم ينفذوا المؤامرة وأعيدوا لبلادهم لأنهم اشترطوا قبل الإقدام على التنفيذ الحصول على مبلغ ألفي دينار توزع بينهم بالتساوي لتأمين معيشة ذويهم في حالة قتلهم أثناء القيام بالفعل أو وقوعهم بيد السلطات.

ولم يستطع الدكتور موسى تأمين المبلغ المطلوب غير أنه دفع للمتهم موسى الأيوبي مبلغ مائتي دينار لإعاشتهم أثناء بقائهم في هذه البلاد لمدة شهر ونصف تقريبًا، وبعد ذلك بمدة وجيزة عقد المتهمون الثلاثة اجتماعًا في بيت الدكتور موسى وقرروا إيفاد المتهم موسى الأيوبي إلى مصر لمقابلة المتهم عبد الله التل والحصول منه على دراهم ليتمكنوا من تنفيذ المؤامرة، كما حمل المتهم موسى الأيوبي كتابًا من المتهم الدكتور موسى إلى المتهم عبد الله التل بين له فيه المدى الذي وصل إليه إعداد تنفيذ المؤامرة على قتل الملك والحاجة الماسة إلى المال لتنفيذ المؤامرة، وأشار فيه إلى كتابين سابقين وجههما إليه وسُلما إما باليد أو عن طريق إيداعهما بالبريد من خارج المملكة الأردنية الهاشمية بعناوين وتواقيع مستعارة؛ كان اسم عبد الله التل المصطلح عليه (عبد الفتاح رمضان) واسم المتهم موسى الأيوبي (صادق رعد) واسم المتهم الدكتور موسى عبد الله الحسيني (محمد حسن)، فسافر موسى الأيوبي بالطائرة من مطار القدس بتاريخ ١٢أكتوبر ١٩٥٠م، وتعزيزًا لهذا الإيفاد فقد تبع المتهم الدكتور موسى الحسيني المتهم موسى الأيوبي إلى مصر بالطائرة من مطار القدس إلى بيروت في ٢١أكتوبر ١٩٥٠م[٢٣٣].

في التاريخ نفسه وضعت الخطوط النهائية للمؤامرة عندما سافر موسى الحسيني بالطائرة من بيروت إلى القاهرة وعاد رأسًا من القاهرة إلى القدس بالطائرة في ٢٦أكتوبر ١٩٥٠ بعد أن وعد المتهم عبد عكه قبل سفره بأن يقابله في اليوم الذي رجع فيه، وفي اليوم المحدد قابل المتهم عبد عكه المتهم الدكتور موسى في بيته وفهم بأنه تقابل مع عبد الله التل وأن المتهم موسى الأيوبي قد تقابل معه أيضًا، وتسلم منه دراهم لتنفيذ المؤامرة التي اتفق على خطوطها النهائية في ذلك الاجتماع بالقاهرة، وهي اغتيال الملك بإطلاق الرصاص عليه في المسجد الأقصى عند قدومه للصلاة، وطلب المتهم عبد الله التل أن يكون الجاني منفردًا وهو سيقتل حتمًا عند ارتكاب الجريمة، وبقتله تنطمس معالمها[٢٣٤].

وطلب أيضًا من رفيقيه المتهمين الدكتور موسى عبد الله الحسيني وموسى الأيوبي إعلامه مقدمًا باسم الشخص الذي سيقتل الملك ليتمكن من ضمان الحصول على المال من الجهة التي كانت تموله، ولأجل أن لا يزعم آخرون بأنهم هم الذين دبروا هذا العمل أمام الجهة التي أشار بالحصول على المال منها، وهذه الجهة لم تستطع النيابة الوصول إلى تعيينها لعدم قيام البينة المباشرة عليها، ولذا فإن النيابة تركت أمر تعيينها للمحكمة الموقرة لعلها تستطيع ذلك من وقائع القضية.

وبتاريخ ٢٩نوفمبر١٩٥٠م تم الاتفاق مع مصطفى عشو بعدما عاد المتهم موسى الأيوبي من القاهرة بالطائرة عن طريق مطار عمان المدني، وبوصوله إلى القدس اتصل بالمتهم عبد عكه وأعلمه بأن المتهم عبد الله التل قد دفع له مبلغًا ضئيلًا من المال. وبالنظر لغياب المتهم الدكتور موسى في أوروبا في ذلك الحين فقد أرجئ اتخاذ أية خطوات في هذا السبيل، إلى أن عاد بتاريخ ٢٣ديسمبر١٩٥٠م، وعلى الأثر واصل المتهمون الدكتور موسى وموسى الأيوبي وعبد عكه نشاطهم وتوصلوا إلى اتفاق مع الجاني الأثيم مصطفى شكري عشو، وهو من ذوي الأخلاق الشريرة الفاسدة، ويسكن مع والدته وأخويه محمود وأكرم وزوجة أحدهما في بيت واحد على بعد حوالي الخمسة عشر مترًا من بيت المتهم عبد عكه وبالقرب من بيت محمد مصطفى أبو الحاج الذي كان ينزل فيه المتهم موسى الأيوبي أثناء إقامته بالقدس، وسلمه المتهم موسى الأيوبي أمرًا خطيًا بالقتل، ومما جاء فيه: (اقتل ولا تخف إنك من الآمنين)، وذلك بالإضافة إلى ما مده به المتهمون المذكورون من أموال سببت أقدامه على البذخ رغم فقره وضآلة راتبه الذي كان يتقاضاه من عمله كأجير خياط، وفي هذه الفترة دفع المتهم الدكتور موسى للمتهم عبد عكه على عدة دفعات مبلغ مائتي دينار تقريبًا(٢٣٥).

وقبل الزيارة الملكية في القدس بتاريخ ١٠مايو١٩٥١م انهمك المتهمون الثلاثة في عقد الاجتماعات المتكررة وقرروا أن يقتل الملك في تلك الزيارة، وذلك بأن تطلق عليه النار في المسجد الأقصى كما جرى الاتفاق مع المتهم عبد الله التل من قبل الجاني مصطفى شكري عشو، وخوفًا من وقوع المتهم موسى الأيوبي بيد السلطات بحكم اتصاله بالحركات الإرهابية وبعبد الله التل الذي يتخذ موقفًا معاديًا من جلالة الملك وسلطاته القائمة فقد اتفق على أن يغادر المتهم موسى الأيوبي البلاد إلى مصر في الطائرة في صباح اليوم التالي، ودفع له الدكتور موسى مبلغًا من المال، وحصل على تذكرة سفر بالطائرة التي غادرت مطار القدس إلى مصر

في صباح نفس اليوم، إلا أنه نظرًا لانهماك المذكور بالاتصال مع الجاني والمتآمرين قد تأخر عن الوصول إلى المطار في الموعد المحدد، فعاد إلى القدس وأوقف تنفيذ المؤامرة.

وقد سبق ذلك أن اتصل المتهم الدكتور موسى الحسيني بناء على ما توصل إليه المتآمرون من ترتيب لتسهيل هربهم إلى الأراضي السورية إذا دعت الحاجة بالسيد رشاد برمدا وزير الداخلية السورية في ذلك الحين، واتفق معه على رفع الحظر عن دخول المتهم موسى الأيوبي للأراضي السورية، والعمل على إجراء اللازم لتسهيل دخول المتهمين موسى الأيوبي وعبد عكه إلى سوريا إذا اقتضى الأمر ذلك وقد تم ذلك(٢٣٦).

ونظرًا لانقطاع الزيارات الملكية للقدس بعد تلك الزيارة لمدة طويلة فقد سافر موسى الأيوبي إلى مصر بالطائرة من مطار القدس بتاريخ ١١يونيو ١٩٥١م بعد أن عهد إلى المتهمين الدكتور موسى عبد الله الحسيني وعبد عكه والجاني مصطفى شكري عشو تنفيذ المؤامرة في أول زيارة يقوم بها جلالة المغفور له للقدس، ويظهر أن المتهميْن الدكتور موسى عبد الله الحسيني وعبد عكه قد ارتأيا أن تثار في المسجد الأقصى بعد اغتيال الملك حالة ضوضاء وجلبة، فوقع اختيارهم على المتهمين عبد القادر فرحات المعروف بأبي محمد الدمير وزكريا محمود عكه أخي المتهم عبد محمود عكه ومحمود إسحاق العنتبلي الذي سيتقدم شاهدًا في هذه القضية لكي يحملوا قنابل لتفجيرها في المسجد الأقصى بعد الاغتيال مباشرة.

ونظرًا لإدخال عناصر جديدة في المؤامرة فقد رأوا أن من الضروري عقد اجتماع جديد للمداولة والمشاورة قبل التنفيذ، وبالفعل عقد هذا الاجتماع يوم الثلاثاء أو الأربعاء الذي سبق حادث اغتيال الملك، وحضره كل من المتهم عبد عكه وعبد القادر فرحات والشاهد محمود إسحاق العنتبلي الذي أحضراه معهما في كرم المفتي الذي يقع في ناحية نائية بضواحي القدس، وحضر إليهم بعد وصولهم إلى هناك بعشر دقائق المتهم الدكتور موسى عبد الله الحسيني، وطلب من الشاهد محمود العنتبلي بعد أن شرح له سوء الحالة في البلاد وعدم صلاح حكم الملك عبد الله أن يشترك معهم في تنفيذ اغتيال الملك، وأفهمه بأن كلاً من المتهمين الدكتور داود الحسيني والخوري وإبراهيم عياد – بالإضافة إلى الموجودين في ذلك الاجتماع– وأناسًا آخرين لا ضرورة لذكر أسمائهم مشتركون في هذه المؤامرة. واتفقوا معه على أن ينتظر حتى يوم الجمعة في ٢٠يوليو١٩٥١م في مقهى بدوي حجازي في البلدة القديمة لكي يسلم قنبلة يدوية ليلقيها في المسجد الأقصى حالاً بعد إطلاق النار على الملك، ووعده المتهم عبد عكه بأن يدفع له مقابل ذلك مبلغ (ألف دينار) (٢٣٧).

وبتاريخ ١٩يوليو ١٩٥١م أي اليوم الذي وصل فيه ركب صاحب الجلالة إلى القدس اتصل في المساء الجاني مصطفى شكري عشو بالمتهم عبد عكه في بيته وطلب منه مسدسًا اشترط أن يكون من نوع المشط، فاتفق معه الأخير على تسليمه مسدسًا من النوع الذي يطلبه قبل ظهر اليوم التالي أي الجمعة في ٢٠يوليو ١٩٥١م، وعين للقائه مقهى الدمير الواقع في أول عقبة التكيه المؤدية إلى الحرم الشريف، وبعد ذلك قابل الجاني عشو المتهم الدكتور موسى وأفهمه ما تم معه، وطلب إليه أن يرسل برقية بذلك إلى القاهرة فتمنى المتهم الدكتور موسى للحركة التوفيق والنجاح.

وفي صباح يوم الجمعة الموافق ٢٠يوليو ١٩٥١م قام المتهم زكريا محمود عكه بما عهد إليه، فاتصل بالمتهم عبد القادر فرحات وفهم منه أنه لا يستطيع تدبير مسدس مشط، وأصر على أن يزود الجاني بمسدسه النصف فولط لارتكاب القتل به، فتركه المتهم زكريا وذهب لإعلام أخيه عبد عكه بذلك فوجده في دكان المتهم كامل عبد الله الكالوتي، وأعلمه بما قاله له المتهم عبد القادر، فوافق وطلب من أخيه المتهم زكريا أن يعود إلى المقهى ذاته، وذهب هو – أي المتهم عبد – لمقابلة المتهم عبد القادر فوجده في دكان أخيه طه فرحات، فاستدعاه وذهبا معًا حيث قابلا الشاهد محمود إسحاق العنتبلي، وسلمه المتهم عبد القادر قنبلة من كيس ورق كان يحمله وفيه بعض القنابل اليدوية كما كان متفقًا عليه بينهم سابقًا، وواصل المتهمان سيرهما لتنفيذ الجريمة(٢٣٨).

٤- الدفاع عن المتآمرين يطلب تأجيل الحكم:

وطلب بعض محامي الدفاع تأجيل المحاكمة يومين أو ثلاثة لكي يتمكنوا من إعداد شهود الدفاع، وقال وليد صلاح بك النائب العام: إنه قد تم الاتفاق على دعوة شهود النفي وكذلك شهود الإثبات غدًا، ولكنه اقترح أن تستمع المحكمة إلى أية قرارات يريد المتهمون الإدلاء بها، وطلب الدفاع التأجيل فترة قصيرة لكي ينصحوا لموكليهم بما إذا كان من مصلحتهم الإدلاء بإقرارات، وبناء على ذلك تأجلت الجلسة نصف ساعة(٢٣٩).

٥- إصدار الحكم وحيثياته:

لقد أصدرت المحكمة العسكرية أحكامها في اليوم التاسع للمحاكمة التي بدأت في الثامن عشر من شهر أغسطس على المتهمين في قضية اغتيال الملك عبد الله ملك الأردن، وصدر الحكم في أغسطس بإعدام ستة منهم وببراءة المتهمين الأربعة الباقين، والستة الذين حكم بإعدامهم هم:

عبد الله التل، كولونيل سابق بالجيش العربي الأردني وحاكم مدينة القدس السابق، وقد اتهمته النيابة بأنه زعيم المؤامرة، وموسى أحمد الأيوبي وقد أسندت إليه تهمة مساعدة التل والقيام بدور مهم في المؤامرة، وصدر الحكم عليهما غيابياً لأنهما موجودان بالقاهرة ولم يحضرا المحاكمة، والدكتور موسى عبد الله الحسيني، وعبد محمد عكه وزكريا محمود عكه شقيقان عرفا بأنهما من تجار المواشي، وعبد القادر فرحات المعروف بأبي محمد الأمير صاحب مقهى بالقدس.

وصدر الحكم ببراءة كل من الدكتور داود الحسيني وهو طبيب أسنان سابق قيل: إنه عاون في تنظيم هيئات الجهاد المقدس ضد اليهود في عام ١٩٤٨م، وشقيقه توفيق صالح الحسيني مدير الحرم بالمسجد الأقصى بالمدينة القديمة، والقس إبراهيم عياد من رهبان الفرنسيسكان وسكرتير بطريرك اللاتين بالقدس، وكامل عبد الله الكالوني من تجار المواشي في القدس.

وقد استغرقت حيثيات الحكم عشر صفحات ونصف صفحة من القطع الكبير وجاء فيها: إن المحكمة رغبة منها في ضمان العدالة، ورغم كفاية الاعترافات الصريحة التي أدلى بها كل من عبد محمود عكه وزكريا محمود عكه وأبي محمد الأمير رأت أن تواصل سماع أقوال الشهود، ووصفت كيف تم تدبير المؤامرة وانعقدت الاجتماعات في القدس ومصر لاستكمال التفاصيل، وقالت بعد ذلك: إن أقوال الشهود أثبتت قطعًا وجود صلة صداقة وثيقة بين موسى الأيوبي وعبد محمود عكه واجتماعاتهما المستمرة بالدكتور موسى الحسيني ورحلاتهما إلى مصر للاجتماع بعبد الله التل، كما أثبتت وجود مكاتبات مع التل بأسماء مستعارة[٢٤٠].

وجاء في الحيثيات أن النيابة قدمت إلى المحكمة إثباتًا بأن الأمر بقتل الملك الذي وجد مع القاتل مصطفى عشو كتبه موسى محمد الأيوبي، وشهد محمود العنتبلي بأن اجتماعًا عقد في يوم الثلاثاء خارج القدس قبل الاغتيال لتحريضه على الاشتراك في المؤامرة، وقبلت المحكمة هذا الإثبات الذي قدمته النيابة، ولكنها لم تأخذ بما قرره العنتبلي[٢٤١].

وحيث إن الدفاع الذي أبداه الأستاذ يحيى حمودة بأن موكله الدكتور موسى الحسيني لم يقصد اغتيال الملك وإنما وافق على مجرد محاولة، لا يمكن قبوله؛ لأن المتهم مسئول بمقتضى القانون عن النتائج المترتبة على عمله، وقد بحثت المحكمة في اعترافات الدكتور موسى الحسيني بأنه وقع في شراك هذه المؤامرة ولكنها وجدت أن موقفه يتناقض مع أقواله، وحيث إن

الاتهام قدم بالنسبة للدميري اعترافات أبداها وتأيدت صحتها بأقوال الشهود، وحيث إن الأدلة أيضًا أبدت اعترافات المتهم زكريا عكه.

وحيث إن الاتهام لم يقدم أدلة إثبات ضد توفيق الحسيني تكفي لإدانته، ولم تشأ المحكمة لهذا السبب أن تنظر في الشهادات التي قدمها الدفاع، وحيث إن التهم المسندة إلى الأب عياد على الرغم من أدلة اتصاله بالمتهم عبد الله التل والخطابات التي تسلمها من التل بأسماء مستعارة تحوي عبارات غامضة، وعلى الرغم من اعتراف الدكتور موسى الحسيني بأنه كان يعلم بأنباء المؤامرة، لا تستطيع المحكمة أن تعد القس عياد شريكًا. وحيث إن المحكمة لم تجد أمامها بالنسبة للمتهم داود الحسيني غير أدلة سماعية أدلى بها الشاهد محمد سرحان، ولهذا لا تستطيع قبولها ولا الأخذ بشهادة العنتبلي التي لا يرتاح ضمير المحكمة إلى تصديقها.

وحيث إن المحكمة لم تجد للمتهم داود الحسيني سوى الأدلة سماعية أدلى بها الشاهد محمد سرحان، ولهذا لا تستطيع قبولها ولا الأخذ بشهادة العنتبلي التي لا يرتاح ضمير المحكمة إلى تصديقها، وحيث إن المحكمة بالنسبة للمتهم كامل الكالوتي لم يقم لديها الدليل على أنه عندما التجأ إليه المتهم عبد محمد عكه كان يعلم أن عبد محمد عكه كان مطلوبًا للتحقيق معه في الجريمة، وحيث إن المحكمة بعد المداولة والبحث في أدلة الاتهام والدفاع والاعترافات وجدت أن المذكورين يعدان مدانيْن بالاشتراك في التآمر والتحريض والقتل مع سبق الإصرار في جريمة اغتيال الملك عبد الله وهم: عبد الله التل وموسى أحمد الأيوبي والدكتور موسى الحسيني وعبد محمد عكه وزكريا عكه وعبد القادر فرحات الشهير بأبي محمد الأمير.

فلهذه الأسباب حكمت المحكمة ببراءة القس عياد وتوفيق الحسيني والدكتور داود الحسيني من تهمة الاشتراك في الاغتيال، وكامل الكالوتي من تهمة إخفاء عبد محمد عكه مع علمه بأنه مطلوب من البوليس، وكان الحكم بعد المداولة بإجماع الآراء، وطلبت النيابة إطلاق سراح المتهمين الذين لم تثبت إدانتهم في الحادث إذا لم يكونوا محبوسين على ذمة قضية أخرى، فأمر رئيس المحكمة بالإفراج عنهم، وقالت النيابة: إن قانون العقوبات الفلسطيني الذي أدين بموجبه الستة الآخرون، يقضي بحكم الإعدام وليس هناك حكم آخر يمكن تطبيقه عليهم(٢٤٢).

وقد ورد على الدوائر المسئولة من عمان أن الحكم الذي أصدرته المحكمة العسكرية برئاسة الفريق الجندي باشا في قضية اغتيال الملك عبد الله قد رفع إلى جلوب باشا للتصديق عليه بوصفه رئيس هيئة أركان الجيش العربي، ثم رفع بعد ذلك إلى سمو الوصي على عرش

الأردن الأمير نايف، وتقول الأنباء الواردة من عمان: إن الحكم سينفذ في المحكوم عليهم حضوريًا بالإعدام خلال أيام، وقد يكون ذلك بعد غد[٢٤٣].

وقد تحدث مندوب صحيفة المصري مع دبلوماسي بريطاني عن رأيه في الحكم فقال متسائلاً: "**وماذا كنت تنتظر؟ لا بد من صدور حكم رادع في أمثال هذه القضايا الإرهابية حتى يكون عبرة لكل من تحدثه نفسه بسلوك مثل هذا الطريق**"، واستطرد الصحفي وسأله: أليس كثيرًا أن يعدم ستة أشخاص؟ فأجاب قائلاً: "**فيما مضى كانوا يعدمون ثلاثمائة شخص مقابل حياة ملك واحد**"[٢٤٤]، ويتضح لنا مما سبق أن المؤامرة تم التخطيط لها في القاهرة وكان على رأسها عبد الله التل القائد الأردني الموجود بالقاهرة، وتم تنفيذها في القدس بعد اتصالات بين المجموعة التي خططت لعملية الاغتيال.

التداعيات السياسية لاغتيال الملك عبد الله على الأردن:

الواقع أن اغتيال الملك عبد الله بن الحسين قد ترك تداعيات سياسية على المملكة الأردنية الهاشمية" وعلاقاتها بالشرق العربي؛ حيث كانت هذه التداعيات على المستوى الخارجي فيما يتعلق بالتطورات السياسية بين الأردن وإسرائيل والعلاقات السياسية بين الأردن وكل من العراق وسوريا حيث حاولت كل منهما استغلال اغتيال الملك عبد الله للتدخل في الشئون الداخلية للسياسة الأردنية، وعلى المستوى الداخلي تظهر أزمة خلافة العرش الأردني، وهذا ما سوف نتناوله فيما يلي:

أ- التطورات السياسية بين الأردن وإسرائيل:

كانت هدنة رودس التي عقدت بين الأردن وإسرائيل هي آخر التطورات السياسية بينهما قبل اغتيال الملك عبد الله، ويبدو أن إسرائيل كانت تطمح في أن يستكمل الملك عبد الله مفاوضات الصلحً معها، وكما يبدو فإن المراقبين الإسرائيليين يرون أن اغتيال الملك عبد الله جعل محاولات ساسة إسرائيل للصلح مع الأردن أبعد مما كان في أي وقت مضى؛ لأنهم كانوا يرون أن الأمير طلال ولي العهد كان يكره إسرائيل ويكره التعامل معها[٢٤٥].

كما صرح أحد المسئولين الإسرائيليين قائلاً: "**إن الملك الجديد من الممكن أن يتبع سياسة معتدلة، على أن الموقف يعتبر خطيرًا؛ لأن للأردن موقفًا مهماً في إقرار الهدنة الفلسطينية، ولما كانت القدس مكتظة بالأردنيين والإسرائيليين فقد يكون ذلك مثار احتكاك في أي وقت إن لم تستمر الدولتان في اتباع سياسة التعاون الوثيق**" كما تلقى الجنرال رايلي

رئيس مراقبي لجنة الهدنة نبأ اغتيال الملك عبد الله بكثير من القلق، ولكنه لم يعلق بشيء على اغتياله(٢٤٦).

وفي برقية من نيويورك توضح أن الدوائر الدبلوماسية لهيئة الأمم المتحدة أعربت عن عميق أسفها لاغتيال الملك عبد الله؛ إذ إن وفاته قد تؤثر على هدنة فلسطين؛ فقد كان الملك عبد الله هو العاهل العربي الوحيد الذي كان حريصًا على أن يعم السلام والاستقرار في الشرق الأوسط(٢٤٧)؛ ويقول مراسل الأسوشيتد برس: إن قدامى المراقبين المطلعين على أحوال الشرق الأوسط مجمعون على أن اغتيال الملك عبد الله كان بمثابة "ديناميت سياسي" قد ينسف بناءً أصبح ضعيفًا هو البناء السياسي في الشرق الأوسط، وإن موشي شاريت وزير خارجية إسرائيل حذر الشعب الإسرائيلي بعد سماعه أنباء الاعتداء على الملك عبد الله في القدس وطلب منهم أن يتأهبوا للجولة الثانية من الحرب قائلاً: "**يجب على إسرائيل أن تقوي نفسها وتزيد من عدد سكانها لتكون متأهبة لأي احتمال في المستقبل**"(٢٤٨).

كما أبلغ الوزير المفوض الإسرائيلي في لندن بأن حكومته أعطته تعليمات بأن يلفت نظر الحكومة البريطانية إلى الأنشطة الحالية للمفتي؛ حيث إن المناخ الذي خلقه اغتيال الملك عبد الله قدم مجالاً خصباً خاصة في الأراضي الأردنية غرب النهر لهذا المفتي والذي تشك إسرائيل في أن الجامعة العربة تدعمه وأيضاً بعض العناصر في مصر، واستفهم الوزير الإسرائيلي عما إذا كان مسموحاً للمفتي بأن ينصب نفسه على القدس أم لا؟ وفي هذه الحالة يرون أنفسهم مجبرين على أن يعتبروا ذلك تحدياً مباشراً لأمن إسرائيل، وكان رد الحكومة البريطانية بأنها تراقب عن كثب تحركات المفتي وبأنهم يعلمون جيداً الخطر على السلم والأمن الذي يمكن أن يخلقه وجوده في أماكن معينة خلال هذه الفترة (٢٤٩).

ونقلت صحيفة المصري عن مراسل التايمز The Times البريطانية الذي قال بأن المراقبين يظنون أنه لو أمكن للعناصر المتطرفة سياسيًّا كالمفتي إثارة الإضرابات أو إذا تيسر للجامعة العربية أن تغري سوريا بالمغامرة عبر الحدود الأردنية فسيتاح لإسرائيل العذر القوي الذي يبرر لها التوغل في الأراضي القريبة من الأردن وربما إلى نهر الأردن ذاته، والمعروف أن الحاجز الوحيد الذي يقف أمام التوسع الإسرائيلي هو البيان الذي أصدره الكبار – الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا – في عام ١٩٥٠م وإن تعذر في بعض الحالات تنفيذ أحكامه(٢٥٠). ونظرًا لأن الملك عبد الله كان يعتبر بمثابة عنصر الحماية من الأطماع الإسرائيلية في الأردن

لذلك حاول اليهود تحويل مجرى نهر الأردن بعد وفاة الملك عبد الله، مما دفع الحكومة الأردنية إلى تقديم شكوى إلى مجلس الأمن(٢٥١).

وفي شهر ديسمبر ١٩٥١م قامت إسرائيل بالتعدي على الحدود السورية عندما حاولت الحكومة الإسرائيلية تنفيذ مشروع تجفيف وري الأراضي الواقعة بين الحولة وبحيرة طبرية إلى صدام بين اليهود وبين الدوريات السورية وإلى أعمال انتقامية ألقت فيها الطائرات اليهودية قنابلها على المواقع السورية، وأدى ذلك إلى وقوع حوادث خطيرة على الحدود، ولم يقبل الفريقان وقف القتال إلا بعد عدة أسابيع(٢٥٢).

وفي يونيه ١٩٥٢م علقت دوائر وزارة الخارجية في إسرائيل على الوضع السياسي في الأردن، فأشارت إلى بيان إسرائيلي سابق يقول: "**إن إسرائيل سترقب عن كثب التطورات عبر حدود الهدنة، ولن تعتبر الهدنة ملزمة في حالة تحول السلطات من الأردن إلى العراق؛ أي ضم الأردن للعراق**"(٢٥٣). والمقصود بذلك أنه عندما ظهرت على الساحة السياسية في الأردن بعد وفاة الملك عبد الله فكرة ضم الأردن إلى فلسطين كحلٍّ مؤقت اقترحه الأمير عبد الإله الوصي على عرش العراق حتى يتولى الأمير طلال العرش، لكن هذا الاقتراح لم ينفذ لرفض الأردنيين له، وبالتالي كانت السياسة الإسرائيلية ترفض ذلك، وإنه إذا حدث هذا الضم فلن تعترف بهدنة رودس المنعقدة بينها وبين الأردن، وفي السياق ذاته أخبرت الحكومة الإسرائيلية الحكومة البريطانية بأن أي تغيير في الوضع القائم للأراضي في الشرق الأوسط أو تغير في ميزان القوى سوف يعتبرونه خطراً على الحكومة الإسرائيلية مثل دمج الأردن والعراق معاً، لكن الحكومة البريطانية قالت: إنها ترفض هذا الاتحاد تماماً (٢٥٤)، لذلك فمن غير المرجح أن تقوم اسرائيل بأي عمل عسكري إلا إذا قامت دولة عربية بتحركات سياسية أو هددت بالزحف إلى الأردن، وفي هذه الحالة قد تستخدم إسرائيل هذا ذريعة لتصحيح حدودها وتحقيق طموحها للسيطرة الكاملة على فلسطين(٢٥٥).

ويؤكد الوزير المفوض الأمريكي في عمان لحكومته بأن رئيس وزراء الأردن وحكومته سوف تلتزم بالعمل باتفاقية الهدنة لكنها لن تواصل سياسة عبد الله في السعي إلى تسوية ثنائية مع إسرائيل، وسوف تنضم إلى أي خطوة جماعية من جانب دولة عربية أخرى أو تحذو حذو مصر في تحرك للسلام، كما يؤكد أيضاً بأنه ذكّر الأمير نايف باهتمام الولايات المتحدة ودعمها المستمر لإعادة العلاقات الطبيعية بين إسرائيل والدول العربية، ورد عليه الأمير نايف بأن يطمئن إسرائيل بنواياه السلمية(٢٥٦).

ومما سبق يتضح لنا مدى الدور الذي كان يقوم به الملك عبد الله في الحفاظ على الأراضي الأردنية من الأطماع الصهيونية وثبات التطورات السياسية بين تلك الدول وإسرائيل، وبالتالي كان لاغتياله تداعيات سياسية خطيرة في التطورات السياسية بين إسرائيل وأطماعها وبين العرب المجاورين لها.

ب- التطورات السياسية بين الأردن والعراق (ضم الأردن والعراق):

كانت العراق والمملكة الأردنية الهاشمية على توافق دائمًا في كل التوجهات السياسية؛ فالدولتان كانتا تحت حكم الهاشميين، وكان الملك عبد الله يطمح في ضم الأردن والعراق معًا، لكن المشروع لم يكتب له النجاح، وبعد اغتياله أرسلت وكالة يونايتد برس United Press برقية إلى الأمير عبد الإله الوصي على عرش العراق فسألته عما إذا كان لاغتيال الملك عبد الله أثر في تغيير الخطة التي ترمي إلى توحيد العرب في دولة تحت التاج الهاشمي؟ فرد الأمير عبد الإله قائلا: "**إنه سيواصل السير بسياسة الملك الراحل لتحقيق مشروع الهلال الخصيب، وإن وفاته لن تغير أو تمنع الأسرة الهاشمية من أداء واجباتها وتحقيق الأهداف العربية**"، واستطرد الأمير عبد الإله قائلاً: "**إن فقدان الملك عبد الله لن يؤثر فيَّ وفي أسرته فحسب بل في العالم العربي وفي الشرق الأوسط كله، ولقد كان خادمًا وفيًا لأمته طوال حياته، وعلى الرغم من فداحة الخطب فإن الملك عبد الله ليس أول فرد من الأسرة الهاشمية يموت غيلة، بل لقد كان علي بن أبي طالب ابن عم النبي وزوج ابنته أول من اغتيل في البيت الهامشي**"[٢٥٧].

والمعروف أن الأسرة المالكة في العراق أسرة هاشمية وأن الملك عبد الله هو شقيق جد فيصل الثاني ملك العراق الحالي، وقد كان الملك عبد الله يسعى منذ زمن طويل لتحقيق مشروع سوريا الكبرى بضم الأردن والعراق وسوريا معًا، ولكن بريطانيا حاولت بعد اغتيال الملك عبد الله معارضة أية محاولة من جانب أي دولة في الشرق الأوسط لعمل مثل هذا الاتحاد بالقوة[٢٥٨].

ويبدو أن اقتراح الأمير عبد الإله بضم الأردن إلى العراق قد أدى إلى خلاف بين زعماء بغداد الذين رأوا أنه من الصعب جدًا تحقيق هذا الاتحاد ووضع أسسه، وأيضاً من الصعب جدًا أن يتم الاتفاق على مشروع واحد يحقق رغبات الأحزاب والمصالح العربية ويرضي الدول الأجنبية ذات العلاقة والمفاوضات الدائرة في لندن بشأن البترول[٢٥٩]، وستمارس الحكومة العراقية ضغوطاً دبلوماسية قوية من أجل خطتها طويلة الأمد لتوحيد المملكتين الهاشميتين معاً، ولا شك أيضاً في أن العراق كانت لديه الرغبة في ضم سوريا إلى خطة التوحيد مع الأردن

والعراق، لكن الولايات المتحدة وبريطانيا حذرت الأمير عبد الإله من الإقدام على هذه الخطوة لتحييد موقف إسرائيل(٢٦٠).

ومن الواضح أن الداعمين العراقيين لهذا المشروع لم يكن بينهم أنفسهم اتفاق يتعلق بما يريدونه بالتحديد وأفكارهم الشخصية غير واضحة ولا نهائية(٢٦١). وذلك بعد أن عقد الأمير عبد الإله الوصي على عرش العراق اجتماعًا مع نوري السعيد رئيس الوزارة العراقية والسيد عبد الوهاب مرجان وزير المالية ومصطفى العمري وزير الدولة، ودام الاجتماع لمدة ساعة في مطار بيروت قبل سفر الأمير عبد الإله إلى لندن (٢٦٢)، وأبدت الدوائر السياسية اهتمامًا كبيرًا بهذا الاجتماع، ويسود الاعتقاد بأن البحث تناول الحالة في الأردن(٢٦٣)، وأن نوري السعيد كان لديه نية واضحة في استغلال الشدة المتعلقة بخلافة الملك عبد الله ومن الفراغ المؤقت للعرش الذي يعود إلى عدم قدرة الأمير طلال المريض من أجل توحيد العرشين في شخص الملك فيصل الثاني(٢٦٤).

وعلى الرغم من رغبة الأمير عبد الإله في تنفيذ مشروع الهلال الخصيب بعد وفاة الملك عبد الله إلا أنه على ما يبدو قد قوبل اقتراحه ومشروعه بالرفض من المملكة الأردنية الهاشمية؛ حيث صرح مصدر كبير في الحكومة الأردنية لمندوب صحيفة البلاغ المصرية بأن هذا المشروع لم تعد الأردن راضية عنه على الإطلاق، بل إن النية هناك متجهة إلى الاحتفاظ بعرش الأردن، وأن اغتيال الملك عبد الله قد غير الوضع القديم كل التغيير، فالاتجاه قديماً كان على أساس أن يكون الملك عبد الله ملكًا على المنطقة الهاشمية كلها ليحقق ما كانت تطمح إليه نفسه، أما إذا حدث الضم الآن فقد لا تكون الأردن سوى لواء (مديرية) من ألوية العراق، وهذا ما يرفضه الأردنيون(٢٦٥).

واقع الأمر أن الأمير عبد الإله ونوري السعيد حاولا اتخاذ أي قرار بشأن مشكلة الخلافة التي لم تحل من خلال اقتراح حل انتقالي يجعل من العراق والأردن دولة اتحادية عن طريق تأسيس مجلس وصاية ينوب عن الملك طلال في إدارة شئون البلاد حتى وصول طلال لتولي عرش أبيه، مما يحل مؤقتًا مصاعب تواجه الحكومة الأردنية، لكن هذا الاقتراح قوبل بالرفض من توفيق أبو الهدى باشا والبرلمان الأردني(٢٦٦)، وكان أبو الهدى باشا حذراً جداً فيما يقوله بشأن هذا الموضوع، وفي الوقت نفسه كان اتجاهه يعبر عن الترحيب بأي روابط أقوى بين الأردن وأي دولة عربية أخرى بشرط موافقة بقية الدول العربية، وهو يعلم تماماً أن بعض الدول الأعضاء في الجامعة العربية ترفض أي اتحاد فيما يتعلق بالهلال الخصيب أو سوريا

الكبرى، الأمر الذي دفع نوري السعيد إلى التوقف عن الحديث عن العرش الواحد واكتفى بالحديث عن اقتراح توحيد الجمارك والبعثات الدبلوماسية في الخارج وعملة موحدة بين البلدين(٢٦٧)، لكن البرلمان الأردني رفض كل هذه الاقتراحات الناتجة عن رغبة أعرب عنها الأمير عبد الإله الوصي العراقي بضم الأردن إلى العراق تحت حكم الملك فيصل الثاني، وقد انتهت طموحات الأمير عبد الإله عندما اعتلى الملك طلال عرش الأردن في ٧ سبتمبر ١٩٥١م والذي جعل من اتحاد العرشين أمراً أكثر صعوبة إن لم يكن مستحيلاً (٢٦٨).

ج – التطورات السياسية بين الأردن وسوريا:

استغلت سوريا اغتيال الملك عبد الله لتمارس ضغوطاً سياسية من أجل إلحاق الأردن بسوريا، وذلك عندما اجتمعت المعارضة الأردنية في دمشق؛ حيث عقد الأردنيون الموجودون في دمشق اجتماعًا قرروا فيه استئناف نشاطهم والمطالبة باستفتاء الشعب الأردني في الموضوع الخاص بالانضمام إلى سوريا بناءً على رغبة بعض الدوائر السياسية في سوريا، وكانوا يخشون من أن يكون تنصيب الأمير نايف وصيًا على العرش مقدمة لتحقيق اتحاد العراق والأردن تحت تاج واحد تمهيدًا لمشروع الهلال الخصيب(٢٦٩).

وفي هذا السياق اكتشفت المخابرات الأمريكية مؤامرة بين السعودية وسوريا ومصر وهي ما عرفت بمشروع "إيجيبت ليج" وتم العثور على إشارة إلى هذه المؤامرات في Damas tel 692 to Dept 6 Aug and Jidda tel 68، August 5.2، ويرتكز مشروع هذه المؤامرة على استقلال غرب الأردن (فلسطين العربية سابقاً) بتفويض من جامعة الدول العربية وتقسيم الأراضي الأردنية بحيث يضم شمال الأردن إلى سوريا والجزء الجنوبي حتى العقبة إلى السعودية(٢٧٠).

وفي برقية مؤرَّخة بـ ٢٤ يوليو ١٩٥١م، لوكالة الأنباء العربية من دمشق جاء فيها: "إن الدوائر السياسية السورية تحرص على مراقبة الأحداث التي ينتظر أن تسفر عنها التطورات بعد اغتيال الملك عبد الله"، كما نقلت وكالة رويترز عن دمشق أن النائبين منير العجلاني وصبحي العمري قدَّما أمس إلى مجلس النواب اقتراحًا بضم الأردن إلى سوريا أو إلى العراق، فأجاب السيد خالد العظم بأن مثل هذا الموضوع دقيق لا يمكن طرحه على بساط البحث أمام أعين كل الناس وأبصارهم، وأضاف بأن لديه معلومات مهمة في هذا الصدد، وأنه على استعداد لإبلاغها إلى لجنة الشئون الخارجية في البرلمان(٢٧١)، ويبدو أن المشاكل الداخلية التي كانت تواجها سوريا بالإضافة إلى المشاكل مع إسرائيل في منطقة الحولة جعلت سوريا تصرف النظر عن

هذا الطموح، كما صرحت الحكومة السورية بأنها لن تقوم بأي عمل عسكري محتمل ضد إسرائيل ما لم تتخذ اسرائيل أي تحركات تجاه الأردن(٢٧٢).

واللافت للنظر أن الحكومة السورية طالما هي لا ترغب في ضم الأردن إليها فهي أيضًا ترفض ضم الأردن إلى العراق، لذلك كانت الدوائر السياسية السورية تراقب عن كثب تطورات الموقف في الأردن باعتبار أن بينها وبين الأردن علاقات ودية للغاية، خاصة أن الدوائر السورية تراقب عن كثب زيارة الأمير عبد الإله إلى عمان، وأشارت الحكومة السورية إلى أن عملية تغيير الملك في الأردن ستكون مسألة داخلية محضة، وأضافت الدوائر السورية بأنها تأمل بأن تتخذ الدول العربية الأخرى – وخاصة العراق – موقفًا مماثلاً ولا تفكر في ضم الأردن إلى العراق احترامًا لرغبة الحكومة والبرلمان والشعب في المملكة الأردنية الهاشمية(٢٧٣).

د- نتائج اغتيال الملك عبد الله داخلياً (أزمة خلافة العرش الأردني):

كان اغتيال الملك عبد الله نكبة ألقت بظلالها على العرش الأردني وعلى السياسة الداخلية للمملكة الأردنية الهاشمية، وأصبح هناك أزمة حقيقية هي مسألة العرش الأردني وإلى من سيؤول التاج، وذلك ما أكده فوزي الملقي باشا وزير الأردن المفوض في العاصمة الفرنسية باريس عندما صرح لوكالة رويترز بأن اغتيال جلالة الملك عبد الله سيكون له أثره المروع، فقد انطوى على خسارة كبيرة لا تعوض للبلاد، واستطرد الملقي باشا قائلا: "**إنه سينشأ في البلاد موقف داخلي خطير وقد تتأخر الانتخابات النيابية بإجرائها في ٢٩ أغسطس ١٩٥١م القادم شهرًا أو شهرين إلى أن تهدأ الأوضاع الداخلية**"، واستكمل الملقي حديثه بالقول: "**إنه لا يوجد ذكر لانتقال التاج إلى فرع آخر**"(٢٧٤).

أما فيما يتعلق بتداعيات اغتياله على السياسة الداخلية في المملكة فكانت أزمة خلافة العرش والتوترات السياسية التي شهدتها الحكومة الأردنية، بداية من تولي الأمير نايف لوصاية العرش ومرورًا بتنصيب الملك طلال الابن الأكبر للملك عبد الله عرشَ الأردن، ثم تنحيته عن العرش لإصابته بمرض عصبي ونفسي حال دون استمراره في القيام بشئون الحكم، وانتهاء بتنصيب الأمير حسين بن طلال ملكًا على الأردن.

١- الأمير نايف وصيًا على العرش الأردني:

على أثر وصول نبأ اغتيال الملك عبد الله إلى عمان عقد مجلس الوزراء الأردني جلسة عاجلة برئاسة سمير الرفاعي باشا وقرر اختيار الأمير نايف النجل الثاني للملك عبد الله وصياً على العرش بسبب تغيب الأمير طلال ولي العهد الذي كان في سويسرا، واستُدعي الأمير نايف إلى مجلس الوزراء حيث أقسم اليمين الدستورية وباشر سلطاته(٢٧٥).

كما أعلن سمير الرفاعي باشا رئيس الوزارة الأردنية أن وزارته ستقدم استقالتها طبقا للتقاليد الدستورية بعدما خلا مقعد الملك باغتيال الملك عبد الله، وقال: إنه لم يبادر بالاستقالة ليتيح لسمو الأمير نايف الوصي على العرش أن يتسلم مهام عمله، واستطرد الرفاعي باشا فقال: إن لحكومته مسوغاً كافياً في تعيين الأمير نايف النجل الثاني للملك عبد الله وصيًّا على العرش لأن الأمير طلال ولي العهد لم يتمكن من المجيء إلى البلاد عقب وفاة أبيه نظرًا لحالته الصحية، وقال: إن الأمير نايف اختير لهذا المنصب حتى لا يظل العرش شاغرًا انتظارًا لعودة ولي العهد، كما ناشد الرفاعي باشا مندوبِي الصحف أن يتحروا الدقة في كتابة الأنباء رغبة في اجتناب الشائعات(٢٧٦).

ثم أصدر مجلس الوزراء الأردني البيان التالي: "**بناءً على انتقال المغفور له حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبد الله بن الحسين إلى الرفيق الأعلى ولوجود صاحب السمو الملكي الأمير طلال ولي العهد المعظم في حالة الاستشفاء في خارج المملكة تحت عناية الأطباء مدة مؤقتة، وعملاً بالفقرتين (هـ) و (و) من المادة ٢٢ من الدستور، قرر مجلس الوزراء استنادًا إلى سلطته الدستورية وفي جلسته المنعقدة في الساعة الثانية والنصف بعد ظهر اليوم الجمعة ٢٠ يوليو ١٩٥١ الميلادية تعيين حضرة صاحب السمو الملكي الأمير نايف المعظم وصيًّا على العرش اعتبارا من هذا التاريخ**"(٢٧٧)، وتم استدعاء الأمير نايف ليقسم اليمين الدستورية، وبعد أن أدى القسم أذاع الراديو الأردني البلاغ الرسمي من رئاسة الوزراء، وقد جاء فيه: "**يعلن مجلس الوزراء أن حضرة صاحب السمو الملكي الأمير نايف المعظم الوصي على العرش قد أقسم بحضور مجلس الوزراء اليمين الدستورية المنصوص عليها في الفقرة (هـ) من المادة ٢٢ من الدستور، وأن سموه الملكي قد باشر سلطاته الدستورية اعتبارا من هذا التاريخ**"(٢٧٨).

وهكذا حاول سمير الرفاعي إنقاذ الموقف سريعاً وتهدئة الأوضاع السياسية الداخلية والحفاظ على العرش الأردني باتخاذه إجراءات سريعة لإعلان الأمير نايف وصياً على العرش حتى لا يصبح المقعد الملكي شاغرًا، وبعدها مباشرة أذاع سمو الأمير نايف الوصي البيان التالي: "**لقد علمكم والدي الشهيد الجلد والتحلي بالخلق الكريم والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، فرجائي إليكم وأملي فيكم أن تحتفظوا برباطة جأشكم وأن لا تجعلوا الحزن والغضب يغلبان حكمتكم ويخرجانكم مما عرفتم به من جلد وثبات، وإني أحثكم على إطاعة أوامر الحكومة، ولي كل الثقة أن يكون كل واحد منكم عونًا لي على اجتياز هذه المحنة بالتروي**

والتبصر، سائلاً المولى عز وجل أن يلهمني وإياكم الصبر، وأن يعينني على خدمتكم والفوز الدائم بكامل محبتكم، إنه السميع المجيب"(٢٧٩).

إذن، يتضح لنا من بيان الأمير نايف أنه يحاول تهدئة الرأي العام في الأردن ومطالبة الشعب الأردني بالسير على ما كانوا عليه خلال حياة الملك عبد الله، وأن يحافظوا على الأردن، موضحًا أن الأردن في محنة ولا بد أن يتكاتف الجميع للخروج منها بسلام.

والملاحظ أن بريطانيا قد توقعت حدوث تطورات خطيرة في الشرق الأوسط بناء على رؤية الدوائر السياسية في لندن بأن الموقف الداخلي في المملكة الأردنية الهاشمية سيشهد توتراً كبيراً ونزاعاً على العرش وربما توتراً في العلاقات الاردنية البريطانية؛ لأن بريطانيا لم تكن تستطيع الاعتماد إلا على الملك عبد الله في سياستها الرامية إلى إقامة الاستقرار والسلام في الشرق الأوسط، وأن وفاة الملك عبد الله قد تكون لها عواقب ممتدة إلى مستقبل العلاقات بين العرب وإسرائيل، وكذلك قد تكون لها من العواقب المؤسفة بالنسبة للخلاف حول العرش والشكوك التي تساور النفوذ بشأنه وما قد تثيره هذه الشكوك من انشقاق بين الدول العربية(٢٨٠).

كما أنه ليس في استطاعة أحد في هيئة الأمم المتحدة أن يتنبأ بالخطة التي سيسير عليها عاهل الأردن الجديد، ويبدو أن بعض العرب لن يقبلوا انتخاب الأمير نايف الوصي على العرش ملكًا لولائه التام للبريطانيين لكنهم يقولون: إنه سيتبع خطى والده(٢٨١)، وأشارت هذه الدوائر إلى أن اختفاء الملك عبد الله من الميدان السياسي سوف يخلق مشكلة تولي العرش الأردني، وحدوث بعض التوترات بسبب رغبة الأمير عبد الإله الوصي على العراق في ضم الأردن للعراق، وأن هذا الاندماج بين الدولتين سيكون لمصلحة العراق لا لمصلحة الأردن(٢٨٢)، ولا تحصي الدوائر البريطانية المصاعب القائمة حول من يخلف الملك على العرش، وإن كانت هذه المسألة قد حلت مؤقتًا بتعيين الأمير نايف وصيًا على العرش(٢٨٣).

وفي أول شهر يوليو ١٩٥١م وأثناء وجود الأمير طلال في لبنان اجتمع مجلس العائلة الهاشمية لإجبار طلال على التخلي عن حقه في وراثة العرش، وعندما علم عاد مسرعاً إلى عمان وبأن الملك عبد الله ينوي أن يجعل الأمير نايف يخلفه، ولكن بعد انتهاء مؤتمر العائلة تم إصدار إعلان يعلن فيه أن طلال ما زال الوريث للعرش(٢٨٤)، ومع ذلك يقول مندوب صحيفة البلاغ من عمان: إنه علم من مصادر موثوق بها في عمان أن جلالة الملك الراحل عبد الله بن الحسين كان قد شرع قبيل وفاته في تعديل الدستور الأردني وخاصة المواد المتعلقة بوراثة العرش، مشيراً إلى أنه كان من المفهوم من هذه التعديلات التي كان الملك الراحل يريد إدخالها

أن الهدف منها إمكانية إسناد العرش إلى غير الأمير طلال بحجة حالته الصحية وإسناده إلى الأمير نايف، ولكن المنية عاجلت الملك عبد الله قبل أن يتم هذه التعديلات ويجعلها موضع التنفيذ، وينظر إلى هذه التعديلات لدى المقربين من الملك باعتبارها وصية له[٢٨٥].

وفي يوم ٢٣ يوليو ١٩٥١م، عقد اجتماع مهم بين السفيرين البريطاني والأمريكي في شرق الأردن، وقد استغرق أكثر من ثلاث ساعات بحثا خلالها مسألة العرش الأردني ومن ينصب ملكاً على هذا العرش بعدما تشاورا معاً في السياسة الجديدة التي يجب أن تتبع في الشرق الأوسط بعد وفاة الملك عبد الله، وفي إطار التنافس السياسي بين الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا في الشرق الأوسط كانت الرغبة الأمريكية تتجه نحو الأمير طلال ليتولى العرش الأردني، لكن بريطانيا أخبرتها بأن الملك عبد الله كان يميل إلى حصر ولاية العهد في الأمير الحسين بن طلال نظرًا لظروف والده الصحية وكان وقتها الأمير حسين لم يبلغ سن الرشد بعد، وأكدت بريطانيا رأيها بأن الأمير الشاب كان يرافق جلالة الملك عبد الله في زياراته الرسمية ومقابلاته السياسية وصحب جلالته يوم اغتياله بالقدس[٢٨٦]، وذكرت الدوائر السياسية الأمريكية أنها لا تعارض هذه السياسة بشرط أن لا تغير بريطانيا سياستها البترولية في الشرق الأوسط مستقبلاً؛ أي أن لا تعترض على الامتيازات الأمريكية لاستخراج البترول[٢٨٧].

٢- المرشحون لخلافة العرش في الأردن:

واقع الأمر أنه بعد انتهاء الأردن من دفن الملك عبد الله بدأ الانتباه إلى المشكلات الواقعية التي يجابهها ولا سيما خلافة العرش؛ حيث أشارت الدوائر السياسية في لندن كانت تخشى أن تؤدي مشكلة العرش الأردني إلى اضطرابات في الأردن، وفي هذه الإطار سوف نتناول المرشحين للعرش الأردني ومن هو الأقدر على التاج الأردني وتحمل مسئولية العرش في المملكة الأردنية الهاشمية، وهم كالتالي:

الأمير طلال[٢٨٨]: وهو ولي عهد الملك عبد الله والوارث الوحيد الذي يحل له دون غيره أن يرث عرش أبيه طبقًا للدستور الأردن كان كما كان يمثل التيار المتعاطف والمؤيد لسياسة مصر وسوريا والسعودية ويعد رمزا للمقاومة البريطانية في الأردن[٢٨٩] لذلك فهو معروف عنه عداؤه لبريطانيا [٢٩٠]، وكرهه الشديد لجلوب باشا، حتى قيل: إنه حدث نزاع عنيف بينه وبين سمير الرفاعي رئيس الوزراء وجلوب باشا[٢٩١] قائد الجيش الأردني، وذلك في شهر مايو ١٩٥١م أثناء زيارة الملك عبد الله لتركيا ونشرت صحيفة المصري أن الصحف اليهودية في القدس علقت على هذه الحادثة بالقول: إن الأمير طلال أطلق النار على الجنرال جلوب باشا القائد الإنجليزي للجيش الأردني وأصابه في ذراعه، وأن السبب في ذلك أن الأمير طلال كان

رافضًا للتدخل الزائد لجلوب باشا في الشئون السياسية للأردن، ويقول بعض الموظفين الأمنيين المهتمين بشئون الشرق الأوسط في بريطانيا إن الأمير طلال معروف بعدائه الشديد لبريطانيا وأن له أشياعًا كثيرين في البلاد العربية، لذلك أعرب أحد الشخصيات العربية عن اعتقاده بأن تغيب الأمير طلال عن الأردن ليس راجعاً إلى حالته الصحية بل إلى أسباب سياسية وهي رفض بريطانيا له [٢٩٢]، واستطاعت السلطات البريطانية التخطيط بمهارة لإظهار أن الملك طلال مريض بمرض عصبي ونفسي حتى يتسنى لها إبعاده عن العرش الأردني وأن الملك عبد الله كان ينظر الى الأمير نايف أو الأمير الشاب حسين بن طلال كخليفة للعرش[٢٩٣].

وقالت صحيفة المصري في مقال لها بعنوان "سر العطف على الأمير طلال وحب العرب له": بأن السبب هو نقمة الرأي العام الأردني والفلسطيني على البريطانيين وسياستهم في الأردن لأنهم يرون في الأمير طلال معارضًا قويًّا لهذه السياسة، وهذا هو سبب الخلاف الدائم بينه وبين الملك عبد الله وجلوب باشا[٢٩٤]، لذلك كان البريطانيون يعارضون عودة الأمير طلال إلى شرق الأردن قبل البت نهائيًّا في مسألة وراثة العرش الأردني، وقد أبلغوا معارضتهم هذه لسمير الرفاعي باشا بواسطة جلوب باشا[٢٩٥]، لكن الحكومة الأردنية كانت تسير وفقًا للتقاليد الدستورية الأردنية وبدأت الاتصالات بينها وبين الأمير طلال في سويسرا ليعود ويتسلم عرش والده الملك عبد الله في حالة ما إذا تحسنت حالته الصحية للقيام بأعباء الحكم.

الأمير نايف: هو الابن الثاني للملك عبد الله، ويبلغ من العمر ٣٥ عاماً، وهو الوصي على العرش بعد وفاة أبيه، كما أنه معروف بتأييده للسياسة التي انتهجها والده بإظهار الولاء للبريطانيين، ويؤكد المراقبون أن الأمير نايف يلقى تأييدًا قويًا من الحكومة البريطانية[٢٩٦]، وهو يمثل التيار الهاشمي المدعوم من العراق وورائهم بريطانيا[٢٩٧]، كما أن لديه كل المؤهلات التي تمكنه من التربع على عرش والده[٢٩٨]، كما يقال: إن الأمير نايف كان على عكس الأمير طلال تمامًا إذ كان يخدم المصالح البريطانية، وقد ربح عطف بريطانيا، كما كان على اتفاق معها لتوليه عرش الأردن بعد وفاة والده[٢٩٩]، وهذا ما جعل الملك عبد الله يحاول تغيير قانون وراثة العرش لصالح الأمير نايف لكن عاجلته المنية قبل تحقيق ذلك، وإذا رفض الأمير طلال العودة إلى الأردن وفضل أن يقيم في سويسرا فسوف ينقل العرش إلى الأمير نايف الابن الثاني للملك عبد الله[٣٠٠].

والأمير نايف هو بالفعل يجلس على عرش أبيه وإن كان يمارس سلطاته لا كملك بل كأمير، والدستور الأردني لا يعطي الأمير نايف حق خلافة العرش ما دام الأمير طلال ولي

العهد يمكن أن يحل محل أبيه ولكل من الأميرين أنصار ومؤيِّدون من الداخل. وثمة تساؤل حينئذٍ: هل لو تولى الأمير نايف العرش فهل يرتضى أنصار الأمير نايف أن يجدوا أنفسهم في حالة حرب معلنة أو غير معلنة مع أنصار طلال؟ وكيف يستقر الأمن والسلام في البلاد إذا ظل هذا الشقاق قائمًا، وإذا مال البريطانيون إلى تأييد أحد الأميرين دون الآخر ولهم سلطة عسكرية لا يعلَى عليها في الأردن فما هو تصرف الأمير الآخر وأنصاره؟، والإجابة تكمن في أن وصاية الأمير نايف هي وصاية مؤقتة أعلنت بسبب عدم مشاركة الأمير طلال في جنازة أبيه معتذرًا بحالته الصحية، وقد صرح الأمير نايف بنفسه بأنه لا يطمع في العرش ولا يحق له أن يليه ما دام للأمير طلال نجل هو الأمير حسين وهو أحق بالعرش منه، وبالتالي فالأمر مفروغ منه(٣٠١).

الأمير الحسين بن طلال: هو النجل الأكبر للأمير طلال، ولما كان عمره أربع عشرة سنة فلا بد من وصي عليه، وقد يكون هذا الوصي هو عمه الأمير نايف كما هو الحال بعد وفاة الملك عبد الله، وأشارت صحيفة المقطم في مقال لها بعنوان "ولاية العرش في الأردن" إلى أن هناك استفهامًا لا يزال يحتاج إلى تفسير وجواب، فحتى الآن لم تسمع أقوال عمان ورئيس وزراء عمان وآراء ساسة عمان وأحاديث أمراء عمان، وأيضاً لم نسمع شيئا من جنيف حيث يوجد الأمير طلال، ولم نعرف هل حاول الأمير طلال السفر إلى عمان؟ أم أنه لم يحاول العودة بسبب تداعي حالته الصحية كما يزعم البريطانيون؟ وإن كان الأمر كذلك فهل سيظل الموقف المتعلق بولاية العرش مجهولاً حتى يعرف الناس تمامًا الأمر؟ فالموقف غامض والحالة قلقة أمام الأردن المحفوف بالمخاطر الداخلية والخارجية، وما دام للعائلة الهاشمية الكلمة المسموعة في شئون الأردن فإن على قصر رغدان اختيار الملك الجديد بسرعة حتى لا يصبح الأردن عرضة لفتنة جديدة يخشى أن يمتد تأثيرها إلى دعائم النظام الأساسي للبلاد(٣٠٢).

٣- الأمير طلال والعرش الأردني:

الأمير طلال الابن الأكبر للملك عبد الله يجلس بمقتضى الدستور الأردني الجديد على عرش بلاده، فإذا حال حائل ما بين الابن الأكبر وبين ارتقاء العرش فإن العرش يؤول في هذه الحالة إلى ابنه الأكبر، وقد اضطر الأمير طلال إلى مغادرة الأردن لسوء حالته الصحية وكان يعالج بإحدى مستشفيات جنيف في سويسرا، وله ثلاثة أبناء أكبرهم الأمير الحسين الذ كان يتلقى علومه في كلية فيكتوريا بالإسكندرية، وقد اختير الأمير نايف شقيق الأمير طلال الأصغر وصيًا على العرش.

وقد أصبح من غير الممكن الآن القطع بمن سيؤول إليه عرش الأردن؛ فقد يظل الأمير نايف وصيًا على العرش وينادي بأكبر أبناء الأمير طلال ملكًا(٣٠٣). وقد سأل مندوب الأهرام أحد الساسة الأردنيين عن الموقف الغامض الذي نشأ حول ولاية العرش الأردني فقال: لا تزال الحقيقة مجهولة؛ لأن الطرف الثاني في المشكلة وهو الأمير طلال، والذي لم يتكلم حتى الآن، والحل الأوحد للموضوع هو أن توفد الدول العربية هيئة طبية لفحص ولي العهد وتقدير المدة اللازمة لعلاجه إذا كان ما يقال عن مرضه صحيحًا، وينبغي عدم الاكتفاء بالتقرير الذي يضعه الدكتور روبر شون الطبيب البريطاني(٣٠٤).

ونشرت صحيفة المقطم مقالاً مهماً بعنوان: "السياسة البريطانية تحول دون تولي طلال العرش"، قالت فيه: إن السياسة البريطانية في الأردن كانت تعمل للحيلولة دون انتقال العرش إلى الأمير طلال بعد وفاة الملك عبد الله؛ لأن الأمير طلال كان يعمل للتعاون مع العرب منذ القدم، كما أنه لم يظهر أية صداقة للإنجليز، وكان الأمير طلال أميرًا عربيًا بحق يحرص على شعبه وأمته وعلى وحدة العرب(٣٠٥)، واستندت الصحيفة في تحليلها لهذا الاتجاه إلى ما نشرته جريدة بني صباح التركية من أسرار صرَّح بها عبد الحيلم أوجال الطباخ التركي للملك عبد الله والموجود في استانبول عن عداوة الأمير طلال لجلوب باشا(٣٠٦)، مما ترتب عليه اتخاذ الإنجليز التدابير اللازمة لإخراج الأمير طلال من الأردن، وقد أخرج بالفعل بمساعدة الإنجليز وبموافقة الملك عبد الله، وأرغمت السلطات البريطانية الحكومة الأردنية على إذاعة بلاغات كاذبة تفيد أن الأمير طلال سافر إلى لبنان ومنها إلى سويسرا للعلاج من مرض عصبي(٣٠٧).

والمثير في ذلك أنه جرت حادثة أخرى لقتل جلوب باشا وأسرته، ولكن هذه المرة كانت من جانب جماعة وأنصار الأمير طلال إثر إخراجه من الأردن، وذلك عندما تم نسف القصر الذي يقيم فيه جلوب باشا وعائلته بالقنابل، ولكن أحدًا لم يصب بشيء لوجود جلوب باشا وعائلته خارج القصر أثناء نسفه، وقد اتخذت التدابير لعدم انتشار خبر نسف قصر جلوب باشا(٣٠٨).

كل هذه الأحداث قد ألقت بظلالها على السياسة الداخلية للمملكة الأردنية الهاشمية بعد وفاة الملك عبد الله؛ وخاصة أن الأمير طلال كان في سويسرا، لذلك عقد دولة توفيق أبو الهدى باشا رئيس الحكومة أول اجتماعاته الصحفية ونوه فيه بقرار الوزارة السابقة الخاص بتعيين سمو الأمير نايف وصيًا على العرش وقال: "**إنه لا يمكن ترك العرش شاغرًا ما دام**

الأمير طلال لم يشفَ من مرضه بعد، ونفى نفيًا قاطعًا التقاريرَ الخارجية بأن هناك تدخلاً أجنبيًا في هذا الشأن من شئون الأردن الداخلية"[٣٠٩].

وواقع الأمر أن مسألة عرش الأردن لا تقلّ في أهميتها عن مسألة المحاكمة لمن اغتالوا الملك عبد الله، ومصير العرش الأردني هو فعلاً شغل الدوائر الأردنية الشاغل، وقد صرحت دوائر عربية رسمية بأن الحكومة الأردنية قد وضعت قراراً بشأن هذا الموضوع[٣١٠]، وهو مقابلة الأمير طلال في سويسرا، والتأكد من رغبة الأمير في العودة إلى عمان لتولي عرش أبيه، وبالفعل سافر إلى جنيف سعيد المفتي باشا نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية؛ وذلك ليجري محادثات مع الأمير طلال ولي عهد الأردن، وقد صحب المفتي باشا في زيارته لسويسرا السيد عبد الله عبد الهادي من رجال وزارة الخارجية الأردنية[٣١١]. وصرح سعيد المفتي باشا ببيان لمندوبي الصحف أعرب فيه عن ارتياحه من زيارة الأمير طلال وارتياحه أيضًا لحالة الأمير الصحية، كما أشار إلى أن الدكتور دوران الذي يتولى علاج الأمير طلال لم يحدد التاريخ الذي يمكن أن يترك فيه الأمير المستشفى[٣١٢].

وعندما عاد المفتي باشا إلى عمان رفع تقريره عن محادثاته مع الأمير طلال إلى توفيق أبو الهدى باشا رئيس الوزراء[٣١٣]، ثم أصدرت الحكومة الأردنية في ٢٧ أغسطس ١٩٥١م بلاغًا رسميًا يتضمن التقرير الطبي عن حالة الملك طلال موقعًا بإمضاءات خمسة الأطباء، وجاء في التقرير أن حالة الأمير البدنية والنفسية سيئة جداً ويتوقع الأطباء عودة الأمير إلى عمان في غضون أسبوعين فقط[٣١٤].

وبناءً على التقرير الإيجابي الذي قدمه المفتي باشا عن حالة الأمير طلال وافقت الحكومة على إجراء الانتخابات النيابية في الأردن؛ حيث توجه الناخبون في ٢٨ أغسطس في ضفتي نهر الأردن إلى صناديق الانتخاب لاختيار مجلس النواب الجديد، والمعروف أن أول مجلس نيابي في تاريخ الأردن كان قد حُلَّ في يوم ٢ مايو الماضي قبل اغتيال الملك عبد الله، وتم حله إثر الخلاف بين المجلس وبين حكومة سمير الرفاعي باشا حول مشروع ميزانية عام ١٩٥١-١٩٥٢م، أما المجلس الجديد فيتكون من خمسة وثمانين مرشحًا سينتخب منهم عشرون يمثلون الضفة الشرقية، وسوف يجتمع هذا المجلس في ٣ سبتمبر، وأول مشكلة كان يواجهها المجلس النيابي الجديد هي مشكلة العرش ومَن ينصب ملكًا على الأردن، ولكن وصول الأمير طلال سوف يحسمها[٣١٥].

ونقلت صحيفة المصري عن صحيفة صنداي أوبزرفر Sunday Aobzerfer بأن الأمير طلال قد أعطى الحكومة البريطانية قبل توليه العرش تعهدًا كتابيًا بأنه يعتزم اتباع سياسة أبيه في مصادقة ومحالفة بريطانيا، ولم تؤيد وزارة الخارجية البريطانية هذا النبأ ولكن أشارت إلى أن الأمير لم يقم في الأيام الأخيرة بأي عمل غير ودي ضد بريطانيا، ولا شك في أن بريطانيا يهمها جداً وهي في نزاع مع مصر وإيران أن تكون على علاقة ودية وثيقة مع الأردن(٣١٦). كما أوردت صحيفة الأهرام عن صحيفة بوند السويسرية مقالاً بتوقيع السياسي جون كيش من لندن تناول فيه عودة الأمير طلال قريبًا إلى شرق الأردن وقال كيش: إن العقبات التي كانت تعترض عودة الأمير قد زالت ثم استطرد الكاتب قائلا: إن الأمير طلال الذي كان على علم بما يقال عنه إن سبب غيبته عن بلاده يرجع إلى موقفه المناوئ للإنجليز قرر أن يقوم بعمله السياسي الأول بوصفه ملكًا، عندما بعث إلى الحكومة البريطانية خطابًا مع مبعوث خاص يعهد فيه بالاستمرار على المحافظة على الصداقة الإنجليزية الأردنية التي انتهجها والده، وأن يسير وفق السياسة التي رسمها الملك عبد الله، واختتم الكاتب مقاله بأنه لا يستبعد أن يكون لهذا الخطاب علاقة منطقية بشفاء الأمير السريع وأن الإنجليز– بعد أن تحرروا من مخاوفهم من أن يطعنوا من الخلف– وافقوا على عودة الأمير إلى بلاده(٣١٧).

لذلك صرح مصدر دبلوماسي بريطاني بأنه ينتظر وصول سمو الأمير طلال إلى الأردن يوم ٦ سبتمبر ١٩٥١م وأن فرصته لاعتلاء العرش عظيمة، ثم قال: "إن هذه هي النتيجة الطبيعية ولكننا لا نعرف ما سوف يترتب على وصول الأمير طلال إلى العاصمة الأردنية"(٣١٨).

٤- تنصيب الأمير طلال ملكًا على عرش الأردن:

الواقع أنه بعد فترة قصيرة حلت مسألة خلافة العرش في المملكة الأردنية الهاشمية من جانب الابن الأكبر الذي سينادَى به ملكًا على أثر عودته إلى بلاده من سويسرا، حيث وافق مجلس النواب والشيوخ في الأردن في ٥ سبتمبر ١٩٥١م موافقة جماعية على المناداة بالأمير طلال ملكًا وعاهلاً على البلاد، وأخذت الرايات تخفق على دور الحكومة والأبنية الخاصة في العاصمة الأردنية عمان مُؤْذِنَةً بعودة الملك الجديد، وظهرت صوره في الأماكن العامة والمحالِّ في جميع الأنحاء، وأذيع أن هذا اليوم عطلة رسمية احتفالاً في جميع الأنحاء، وستطلق المدافع ١٠١ طلقة تحية لجلالته في اللحظة التي يقسم فيها اليمين أمام البرلمان(٣١٩). وكان عمره وقتئذٍ يبلغ الثانية والأربعين، وفي أثناء عودة الملك طلال قادمًا من سويسرا قال جلالته لمندوب صحيفة المقطم: إنه سيتولى مهام منصبه قريباً، واستطرد بالقول: إنه لن يطرأ تغيير على

العلاقات الودية القديمة بين الأردن وبريطانيا. وسأله مندوب صحيفة المقطم: ماذا ترجون لمستقبل الأردن؟ فقال الملك طلال: "**أرجو أن يزدهر الأردن ويعم الرخاء وسأعمل لتحقيق ذلك**"(٣٢٠).

وبذلك استقرت الأحوال في المملكة الأردنية الهاشمية بعد تنصيب الأمير طلال ملكاً على الأردن وإعلان الأمير حسين ابنه الأكبر وليًا للعهد، وترتب على ذلك أن صححت الأوضاع الدستورية التي خلفتها الحكومة السابقة، فكان المفروض عقب وفاة الملك عبد الله المناداة بوارث شرعي للعرش ملكًا على البلاد، ولكن الوزارة تباطأت في ذلك، فهدأت الشائعات التي كانت تروج في هذه المسألة(٣٢١).

الملك طلال وخطاب العرش:

كانت فاتحة عهد الملك طلال أنه ألقى خطاب العرش في دار النيابة، ووعد الشعب بما يلي:

- **تعديل الدستور:**

وعد طلال الشعب الأردني بتعديل الدستور تعديلاً يعيد الحياة الديمقراطية الصحيحة إلى البلاد، وأن جلالته يؤمن بأن الملك يملك ولا يحكم وهو العرف المألوف في جميع الدساتير في البلدان الآخذة بالنظم الملكية، وهو بذلك يترك لحكومته أن تتصرف في شئون البلاد تحت قاعدة البرلمان، وهي المسئولة عن جميع شئون الدولة، وهي التي تتحمل تبعة الحكم كاملة، ولهذا فإن جلالة الملك طلال لم يقل للصحفيين شيئًا وهو في سويسرا، وكذلك لم يدلِ بحديث في السياسة إلى الصحف عقب عودته إلى مقر عرشه؛ لأن التقاليد جرت أن لا يتكلم الملوك إلا في حفلات افتتاح البرلمان وخطاب العرش الذي تقوم الحكومة بتنفيذ ما يتضمنه من وعود(٣٢٢).

- **زيارة البلدان العربية لتوثيق العلاقات بين العائلات المالكة:**

كما أكد الملك طلال على أنه قرر زيارة البلدان العربية جميعًا ليوثق الصلة بالعائلات المالكة ويوثق صلات بلاده بالشعوب العربية الأخرى، فلا ريب في أن علاقة الأردن بمصر قد اعتراها شيء من الفتور في الآونة الأخيرة، ولا ريب أيضاً أن عضوية الأردن في الجامعة العربية كانت تفتقر إلى الحماسة وكانت مطبوعة بطابع التردد، حتى لقد قيل في وقت من الأوقات: إن الأردن سيخرج من الجامعة إما بمحض إرادته وإما بإجماع آراء أعضاء الجامعة، لذلك أراد الملك طلال من علاقاته مع الدول العربية وبالحديث عن الأوضاع في الجامعة العربية في خطاب العرش أن يعمل على تعزيز هذه المنشأة لمصلحة العرب جميعًا(٣٢٣).

- **مشكلات اللاجئين في الأردن:**

ومن الإجراءات والإصلاحات التي أشار إليها الملك طلال في خطاب العرش إيجاد حلول لمشكلات اللاجئين الفلسطينيين في شرق الأردن، وشرق الأردن باعتباره دولة تجتاز عهد انتقال يعاني كثيرًا من المشكلات التي يتعين على الملك طلال أن يواجهها عن طريق حكومته ويلتمس لها الحلول الصحيحة؛ لأن حصة الأردن من اللاجئين الفلسطينيين قد فاقت جميع الحصص الأخرى للدول العربية بعدما ضم الجزء الشرقي من فلسطين إلى شرق الأردن، ومع أن هيئة الأمم المتحدة تتولى الإنفاق على هؤلاء اللاجئين وتهيئة أعمالهم إلا أن عملها يدور في نطاق ضيق ومحدود.

كانت هذه الخطة التي أعلنها الملك طلال في خطاب العرش عند توليه العرش الأردني، وبدأ في تنفيذ الخطوة الأولى من برنامجه عندما استقبل في ٢١ سبتمبر ١٩٥١م وفدًا سعوديًا يحمل رسالة خاصة من الملك عبد العزيز آل سعود عاهل المملكة العربية السعودية إلى الملك طلال[٣٢٤]. كما قام الملك طلال في ١٠ نوفمبر ١٩٥١م بزيارة المملكة العربية السعودية، وكان في استقباله عند وصوله إلى جدة الأمير فيصل ولي العهد السعودي والشيخ عبد الله السلال وزير المالية[٣٢٥]، وعلى ما يبدو كان الغرض من هذه الزيارة هو إنهاء عداء وخلاف عائلي قديم[٣٢٦].

وقد استمر الملك طلال في عمان يباشر مهام حكمه ملكًا على عرش الأردن حتى نهاية مايو ١٩٥٢م، وعندما سافر إلى فرنسا ساءت حالته الصحية، لذلك عقد البرلماني الأردني في ٣ يونيه ١٩٥٢م جلسة سرية لم تصل إلى نتيجة، وعلى الرغم من أن القائم بالأعمال الأمريكي في عمان قال: إنه قابل الملك طلال بعد توليه العرش ووجده طبيعياً تماماً وشخصيته متزنة تمامًا، وبطبيعة الحال فهو شخص خجول ولطيف الكلام [٣٢٧]، وإن دل ذلك على شيء إنما يدل على أن هناك تواطؤًا بين توفيق أبو الهدى والبريطانيين على إقناع الحكومة والبرلمان والشعب الأردني بأن الملك طلال مريض نفسياً وعصبياً، لذلك أخطر أبو الهدى أعضاء البرلمان بأن الحالة الصحية للملك طلال قد ساءت فجأة، وهو في باريس وأنه رفض الضغط الذي مارسه الوزيران الأردنيان اللذان لحقا به في باريس، ثم عادا مسرعين عندما حاولا أن يحملاه على التنازل عن العرش للأمير حسين ولي عهده، وعلى هذا فإن موقف الملك طلال يعتبر مشكلة لا يستطيع حتى مجلس الوصاية الذي شكله جلالته بنفسه عند سفره إلى فرنسا حلها. وتتلخص المشكلة التي ناقشها البرلمان في أحد أمرين هما:

- أن يتنازل جلالته بمحض إرادته واختياره، وأن يتولى الأمير حسين الحكم.
- وإما أن يعزل ويتوج الأمير حسين نجل جلالته الأكبر الموجود في كلية هارو بإنجلترا[٣٢٨].

وهذا ما رفضه أعضاء البرلمان، وفي كلتا الحالتين لم يتخذ البرلمان قرارًا في هذا الشأن، كما تردد هذا البرلمان في الموافقة على حل يجعل مجلس الوصاية هيئة دائمة برئاسة توفيق أبو الهدى باشا رئيس مجلس الوزراء[٣٢٩]، وفي النهاية انتهى البرلمان الأردني في اجتماعه السري إلى حل مؤقت لمشكلة التاج وهو إرجاء اتخاذ أي قرار بشأن التاج الأردني شهرين، وفي خلال هذه المدة يبقى مجلس الوصاية الحالي قائمًا بمهمته تنفيذًا للمادة ٢٨ من الدستور الذي ينص على العمل به في حالة استمرار الحالة الصحية للملك أو أي شئ يجعله غير قادر على اتخاذ قرارات، وخاصة عندما أعلن الملك طلال رغبته في العودة إلى عمان[٣٣٠].

كما صرح الأمير نايف بأنه تلقى من أخيه الملك طلال برقية يدعوه فيها إلى الحضور إلى جنيف، وقد انتقد الأمير نايف السياسة التي اتبعها توفيق أبو الهدى باشا رئيس الوزارة الأردنية نحو الملك، وزعم أنه يسعى للتفريق بينه وبين شقيقه الملك طلال، كما نفى الأمير نايف بصفة قاطعة الأنباء التي أذيعت في الأردن وما أثير في البلاد العربية بأنه يريد المطالبة لنفسه بعرش الأردن وقال: إن هذه الفكرة لم تطرأ على باله قط[٣٣١].

٥- اقتراح الأمير عبد الإله تأليف مجلس وصاية في الأردن:

يبدو أن الأمير عبد الإله الوصي على عرش العراق كان مصممًا على تنفيذ مشروع اتحاد الأردن والعراق؛ حيث حدث على أثر سفر الملك طلال إلى سويسرا أن أرسل الأمير عبد الإله إلى دولة توفيق أبو الهدى باشا رئيس وزراء الأردن يدعوه للحضور إلى بغداد للتشاور فيما يجب عمله بمناسبة غياب الملك طلال عن الأردن، ولما كان أبو الهدى باشا يعرف سلفًا ما يريده منه الأمير عبد الإله لذا فقد اعتذر عن الحضور إلى بغداد بحجة أنه لا يستطيع ترك عمان في هذه الظروف الدقيقة، وعاد الأمير عبد الإله فأرسل إلى أبو الهدى باشا يدعوه إلى الاجتماع في بلدة قريبة بين الأردن والعراق ولكن أبو الهدى باشا اعتذر للمرة الثانية[٣٣٢]. ويبدو أن رفض أبو الهدى باشا لرغبة الأمير عبد الإله دفعه إلى الاقتراح على الملك طلال بالعودة وعندئذٍ أرسل الأمير عبد الله إلى أبو الهدى باشا يخبره بأنه سيحضر بنفسه إلى عمان ويبلغه رغبته في أن يؤلف مجلس وصاية على الملك طلال وأن يكون رئيس المجلس هو الأمير زيد بن الحسين عم الملك طلال وأكبر الأمراء الهاشميين سنًا والذي يشغل منصب وزير العراق المفوض في لندن باستمرار، لكن تعلل أبو الهدى باشا بانشغاله ولم يجتمع مع الأمير عبد الإله، كما إنه لا يخشى قطع العلاقات الشخصية للملك الراحل مثل عدائه للجامعة العربية

ومصر على وجه الخصوص أو حتى مشروع سوريا الكبرى لأن أبو الهدى باشا كان حريصاً على سيادة الأردن واستقلاله(٣٣٣).

كما سافر نوري السعيد باشا إلى لوزان منتدباً من الأمير عبد الإله ليحاول إقناع الملك طلال والملكة زين بتأليف مجلس وصاية ينوب عن الملك في إدارة شئون البلاد، على أن يرأسه الأمير زيد بن الملك حسين، وعندما عرف أبو الهدى باشا بذلك عجل بدعوة البرلمان الأردني وصدر مرسوم بتأليف "**مجلس نيابة لا وصاية** "كما هو معروف، وذلك عندما علم أيضًا بأن الأمير عبد الإله الوصي على العراق سوف يحضر إلى عمان(٣٣٤).

وكان من الطبيعي أن تهتم الحكومة الأردنية بمستقبل العرش الأردني، ففي ١١ يونيو ١٩٥٢م عقدت الوزارة الأردنية اجتماعاً درست فيه مستقبل العرش، وصرح المتحدث الرسمي باسم الحكومة الأردنية بأن جميع أعضاء الحكومة توافقوا جميعًا على عودة الملك طلال إلى بلاده في أقرب وقت مستطاع، وإذا كان سفره إلى سويسرا لظروفه الصحية، فمن الممكن استقدام الأطباء إلى عمان حتى تتحسن حالته الصحية(٣٣٥)، لذلك أرسلت الحكومة الأردنية موظفًا كبيرًا منها لمقابلة الملك طلال، وقال عمر باشا الأفيوني مرافق جلالة الملك: إن هذا الموظف وصل إلى لوزان للتحدث مع الملك في أمور لم يكشف النقاب عنها بعد، كما أكد مرافق الملك أن حالته الصحية في تحسن دائم(٣٣٦).

ونقلت صحيفة البلاغ المصرية عن التايمز البريطانية التي نشرت مقالاً رئيسيًا عن الملك طلال فقالت: إن قرار جلالته بالعودة إلى وطنه لم يكن قرارًا يسهل اتخاذه، وقالت: إن الكثيرين يعتقدون أنه جاء نتيجة لمثابرة توفيق أبو الهدى باشا رئيس الوزراء على محاولته إقناع جلالته بأن يبذل بعض التضحية ويعود. وأشارت الصحيفة إلى أن الملك طلال رحبت به بلاده وأظهرت له تقدير الأردنيين والفلسطينيين معاً باعتباره رمزًا للوحدة الوطنية لأنه محبوب على ضفتي نهر الأردن، واللاجئون الفلسطينيون يحبونه وهم لذلك يعتبرون عودته ضمانًا لبقاء حسن التفاهم بين الضفتين(٣٣٧).

٦- تنحي الملك طلال عن عرش الأردن:

يبدو أن هناك إصرارًا على خلع الملك طلال والتعلل بأن حالته الصحية لا تجعله قادرًا على الاستمرار في حكم الأردن، وخاصة بعد إشاعة آراء الأطباء المصريين الثلاثة الذين قد أرسلتهم الحكومة المصرية بناء على طلب السلطات الأردنية للاطمئنان على الحالة الصحية للملك طلال مع آراء الأطباء الأوربيين واللبنانيين، وكانت التقارير الطبية مجمعة على أنه لا يوجد احتمال بشفاء دائم للملك طلال لتدهور مرضه العصبي والعقلي، وأن الملك لم يعد قادرًا

على تولي سلطاته[٣٣٨]، وترى بعض الدوائر السياسية في الأردن أنه إذا كان الأمر كذلك فيجب التعجيل بإعلان تنحي الملك طلال عن العرش نظراً لخطورة الموقف والحاجة إلى الاستقرار في الوقت الذي يبدو فيه أن منطقة الشرق الأوسط كلها أصبحت تعاني حالة من الاضطراب الذي يخشى معها أن تتطور فيها تطورًا خطيرًا، وكان لحركة الجيش في مصر وإرغام الملك فاروق ملك مصر السابق على التنازل عن العرش أثر مباشر في إقدام الحكومة الأردنية على إقناع الملك طلال بالتنحي[٣٣٩]، وأن يترك العرش لأبنه الأكبر الأمير الحسين[٣٤٠] الذي كان يبلغ من العمر ١٧ عامًا، على الرغم من الشعبية الكبيرة للملك طلال بين الأغلبية من المواطنين الأردنيين الذين يعيشون في الضفة الشرقية للنهر بينما الفلسطينيون الموجودون في الضفة الغربية كانوا يرون في الملك الشاب حسين بن طلال القدرة على لم شمل الأردنيين من كل الطوائف والملل[٣٤١].

وعندما عاد إلى عمان في الثالث من يوليو ١٩٥٢م بعد أن ظل سبعة أسابيع في باريس ولوزان اجتمع مجلس النواب ومجلس العشائر اجتماعاً خاصاً في الرابع من الشهر نفسه ولم تؤخذ الأصوات، مع الوضع في الاعتبار مرض الملك مدعماً بتقارير طبية، وفي اليوم التالي اتخذ مجلس الوزراء قراراً بتغيير أساس مجلس الوصاية من الفقرة ٢٨(i) والتي ترتبط بغياب الملك عن البلاد إلى الفقرة ٢٨(h)، والتي تتعلق بعدم قدرة الملك على الحكم بسبب المرض، وقرر المجلس أيضاً احتفاظه بالسلطات سواء كان الملك داخل أو الأردن خارجه[٣٤٢].

وجاء قرار مجلس الوزراء بعدما درس التقارير الواردة من لوزان وباريس والتي جاء فيها أن حالة الملك الصحية لا تساعده على الاستمرار في تحمل أعباء الحكم، أما الأمير حسين الذي يبلغ سن الرشد في مايو عام ١٩٥٣م فيقيم الآن في لوزان في إجازة مع والدته الملكة زين وإخوته الصغار الثلاثة[٣٤٣]. وقالت صحيفة المقطم نقلاً عن التايمز البريطانية: إن المملكة الأردنية الهاشمية مدينة للملك طلال الذي صان للأردن وحدته عقب اغتيال الملك عبد الله المفاجئ واستطردت الصحيفة بالقول: "**إن الملك طلال كان ملكًا حي الضمير في الفترات التي سمحت له صحته فيها بأن يتولى الحكم لزمن قصير، وإن مدة حكمه كانت كافية لأن تزيل روح الشك عند بعض البلدان المجاورة للأردن التي كانت تخشى من أن تكون هناك مطامع إقليمية يراد بها تحقيق أحلام والده الزكي الملك عبد الله**"[٣٤٤]، وفي هذا السياق تقول وكالة الأنباء السوفيتية الرسمية: إن بريطانيا قد وضعت القيود تحت أقدام طلال بحلول شهر يونيو، ووصفت طلال بأنه مؤيد الإمبريالية الأمريكية، كما ذكرت الإذاعة الروسية أن خلع الملك طلال

ملك الأردن هو نصر بريطاني على الولايات المتحدة في صراعهما الإمبريالي للسيطرة على الأردن [٣٤٥].

٧- تنصيب الأمير حسين بن طلال ملكًا على عرش الأردن:

لقد ترتب على تنحي الملك طلال عن الحكم أن اتخذ البرلمان الأردني والحكومة الأردنية قرارًا بأن يتولى الأمير الشاب حسين الابن الأكبر للملك طلال عرش أبيه؛ حيث اتخذ البرلمان هذا القرار في جلسة سرية عقدها بعد ظهر يوم ١١ أغسطس ١٩٥٢م وشكل مجلسًا للوصاية من ثلاثة أعضاء حتى يبلغ الملك الشاب سن الرشد في شهر مايو ١٩٥٣م[٣٤٦]؛ ويتكون مجلس الوصاية على الأمير حسين نجل الأمير طلال من: الأمير نايف رئيسًا، وأحد رجال الدين المعروفين، وشخصية أردنية كبيرة يحتمل أن يكون المرشح هو سعيد المفتي باشا[٣٤٧] الذي انتدب للاتصال بالأمير طلال في سويسرا[٣٤٨]. ويرى ساسة الأردن أن هذا الحل يرضي أنصار كل من الأميرين طلال ونايف؛ فنجل الأول سينادي به ملكًا بينما لعمه الوصاية عليه، وبذلك يتجنبون وقوع أي اصطدام في الرأي بين الفريقين[٣٤٩].

وقال الملك حسين في مؤتمر صحفي: إنه تلقى برقية تهنئة من والده طلال يخبره أنه يود أن يراه في عمان بأسرع وقت ممكن[٣٥٠]، وأن الملك حسين ملك الأردن الجديد سيغادر لوزان بعد يومين أو ثلاثة ومعه والدته الملكة زين عائدين إلى الأردن ليتولى عرش أبيه، وكان الملك حسين في فندق بوريفاج عندما تلقى برقية من رئيس وزراء الأردن يخبره فيها بأنه نودي به ملكا على بلاده[٣٥١].

وتجب الإشارة إلى أن الشعب الأردني تلقى القرار التاريخي الذي أعلنه البرلمان الأردني بالمناداة بالأمير حسين ملكًا على الأردن بعد تنحي والده الملك طلال في هدوء تام، وإن كانت بعض الأوساط قد أظهرت شيئا من الأسف على حرمانها من خدمات الملك طلال الذي كان تربُّعه على العرش بعد وفاة والده الملك عبد الله بعثًا لكثير من الآمال في حكم مستقبل رشيد بعيدًا عن التأثر بسياسة الإنجليز[٣٥٢]. وعند وصول الملك الشاب حسين بن طلال استقبله رئيس الوزراء ثم قابل والده الملك السابق طلال وصدم عندما رآه في حالة هزال شديد، واجتمع به ولم يتحدثا في شيء يتعلق بالسياسة [٣٥٣].

خاتمة الدراسة:

نستخلص من العرض السَّابق أن السياسة التي انتهجها الملك عبد الله في التعامل مع بعض القضايا في المنطقة كانت سبباً في تعرضه للعديد من محاولات الاغتيال والتي انتهت باغتياله في يوليو ١٩٥٢م، كما أن رغبته في التوسع في الأراضي الأردنية على حساب الدولة الفلسطينية عندما قام بضم الضفتين ترتب عليها تنامي الكراهية نحو الأردن لدى بعض الدول العربية مثل مصر وسوريا والمملكة العربية السعودية التي وقفت عائقًا ضد سياسته وطموحاته من خلال مجلس الجامعة العربية، كما أن الحملة الصحفية التي تبنتها الصحافة المصرية عام ١٩٥٠م ضد الملك عبد الله ومملكته كان لها دور كبير ومؤثر في تحريض الفلسطينيين ضده، كما أن تطور العلاقات بين الأردن وإسرائيل والتي انتهت برغبة الملك عبد الله في التفاوض معها لعقد اتفاق سلام دائم بينه وبين الدولة الصهيونية، كما كانت طموحات الملك عبد الله في التوسع تحت التاج الهاشمي بتحقيق حلمه فيما يتعلق بمشروع سوريا الكبرى والهلال الخصيب كل ذلك أدى في النهاية إلى تدبير مؤامرة لاغتياله في القاهرة وسوريا وتم تنفيذها في القدس.

وأوضحت هذه الدِّراسة أن مؤامرة اغتيال الملك عبد الله لم تكن فردية بل كانت مؤامرة جماعية خطط لها عبد الله في القاهرة وقام بتنفيذها مجموعة من الفلسطينيين ممن لهم خبرة في عمليات الاغتيالات، وعقب اغتيال الملك عبد الله استطاعت السلطات الأردنية التوصل من خلال التحقيقات إلى معرفة المتآمرين وكانوا عشرة أشخاص، وتم القبض عليهم جميعاً باستثناء عبد الله التل وموسى الأيوبي اللاجئيْن في مصر، واللذيْن تم محاكمتهما أمام محكمة عسكرية وحكم عليهم جميعاً بالإعدام.

وقد اتضح من الدراسة أن سرعة المحاكمة والإعدامات، والمحكمة العسكرية المكونة من ثلاثة رجال عديمة الخبرة في الشؤون القضائية، والدور المزدوج لوليد صلاح كمدعي عام ومستشار قانوني للمحكمة، كل ذلك أثار الشكوك – ليس لدرجة أن الخطأ. تمت معاقبة الرجال، لكن المؤامرة كانت صغيرة جدًا ومرتبة جدًا. كما أتضح من المؤامرة أن الحبكة كانت أوسع والدوافع أعمق وأكثر تعقيدً حيث،.وتم تصوير القاتل وأولئك الذين تآمروا معه في القدس على أنهم بنادق مأجورة، ورجال يقومون بعمل لأدنى الدوافع وهو الكسب المادي، لذلك نسجت المحاكمة خيوطًا بين المتآمرين في القدس ومن يقدمون التمويل في القاهرة، وأن الجهات المستفيدة من قتل الملك عبد الله جهتين: الأولى: السعودية وسوريا لأن للملك عبد الله أهداف يريد تحقيقها مثل مشروع سوريا الكبرى والهلال الخصيب وهما لا يريدان أن تتمدد سلطة عبد

الله لذلك لم تكن كل من سوريا والسعودية مرتاحة لبقائه على قيد الحياة، والجهة الثانية: هي مصر التي كانت ترى في الملك عبد الله سبب في نكبة الجيوش العربية في فلسطين عام ١٩٤٨م.

واتضح من الدِّراسة أن اغتيال الملك عبد الله كان له تداعيات خطيرة ليس فقط على الأردن بل وعلى الشرق العربي كله، حتى أصبحت العلاقات بين الأردن وجيرانها– سواء العراق أو سوريا أو إسرائيل – في توتر دائم، فالعراق يريد ضم الأردن إليه وسوريا تريد ضم الأردن إليها وإسرائيل لديها رغبة في الاستيلاء على بعض الأراضي الحدودية في الأردن وسوريا، كما تعرضت الأردن لأزمة كبيرة في خلافة العرش وكادت أن تعصف بالعرش الأردني لولا عودة الملك طلال من الخارج ثم تنحِّيه لصالح ابنه الأكبر الأمير الشاب حسين بن طلال.

هوامش البحث:

(1) The Manchester Guardian, King Abdullah of Jordan, Jul21, 1951, p.3

(٢) المصري، ٢١ يوليو ١٩٥١م، **"الملك عبد الله من زعماء حركة الاستقلال العربي"**، ص١.

(٣) الأهرام، ٢١ يوليو ١٩٥١م، **"يرفض ملك العراق"**، ص١.

(4) The Manchester Guardian, King Abdullah of Jordan, Jul21, 1951, p.3

(5) The Washington Post, King Abudallah of Jordan slain by assassin's Bullet.Jul 29, 1951, p.3.

(6) The New York Times, Slaying new spark near powder, 15 Aug, p.3,

(٧) الأهرام، ٢١ يوليو ١٩٥١م، **"الحكم الذاتي لإمارة شرق الأردن"**، ص١.

(٨) المصري، ٢١ يوليو ١٩٥١م، **"الملك عبدالله من زعماء حركة الاستقلال العربي"**، ص١.

(9) The Manchester Guardian, King Abdullah of Jordan, Jul21, 1951 p.3.

(10) The Washington post, King Abdullah of Jordan slain by Assassins Bullet, Jul 29, 1951, P.3

(١١) المقطم، ٢١ يوليو ١٩٥١م، **"الملك عبدالله بن الحسين في ذمة الله"**، ص١.

(12) The Washington post, King Abdullah of Jordan slain by Assassins Bullet, Jul 29, 1951, P.3

(١٣) المصري، ٢١ يوليو ١٩٥١م، **"استنكار الملك عبدالله للاغتيال السياسي بعد مقتل رياض الصلح"**، ص٢.

(١٤) الأهرام، ٢١ يوليو ١٩٥١م، **"الساعات الأخيرة للملك الهاشمي"**، ص١.

(15) The Washington post, Abdullah is Slain in old Jerusalem, Aug 22, 1951, P.1

(١٦) المصري، ٢٢يوليو ١٩٥١م، **"الملك عبدالله رفض الحراسة وقال أأكون في بيت الله وأخشى شيئا"**، ص١.

(17) The Washington post, Abdullah is Slain in old Jerusalem, Aug 22, 1951, P.1

(١٨) المصري، ٢٣ يوليو ١٩٥١م، **"عطف الملك على شعبه: المحراب الذي لم يصله"**، ص١.

(١٩) الأهرام، ٢٣ يوليو ١٩٥١م، **"شهادة أمام المسجد الأقصى"**، ص١.

(٢٠) المصري، ٢٣ يوليو ١٩٥١م، **"مع الحارس على الأماكن المقدسة"**، ص١.

(٢١) الأهرام، ٢٣ يوليو ١٩٥١م، **"نقل الملك إلى المستشفى"**، ص١.

(٢٢)المصري،٢٣ يوليو١٩٥١م،**"لف جثمان الفقيد في سجادة كان يزمع الصلاة عليها ونقله بها إلى عمان**،ص١

(٢٣) الأهرام، ٢٣ يوليو ١٩٥١م، **"الحكومة الأردنية كانت على علم بالمؤامرة"**، ص٢.

(24) The Washington Post, Abdullah Death, sep19, 1951, P.5

(25) The Los Angloes Times, Assassin'n Bullets Kill King Abdullah of Jordan, Jul 21, 1951, P.8.

(26) The Washington Post, the Murder under the bome at the Rock Feb29, 1951, P.9

(٢٧)الاهرام، ٢٢ يوليو ١٩٥١م **"قاتل الملك عبدالله"**، ص١

(28) The Washington Post, Abdullah Death, sep19, 1951, P.5

(٢٩) المصري، ٢٩ يوليو ١٩٥١م، **"المسدس سلم إلى قاتل الملك عبدالله داخل المسجد الأقصى"**، ص١.

(٣٠)الم، ٢١ يوليو ١٩٥١م،**"استنكار الملك عبدالله للاغتيال السياسي بعد مقتل رياض الصلح"**، ص٢.

(٣١) فلسطين، صدى اغتيال الملك عبد الله في مصر، ٢٣ يوليو ١٩٥١، ص ٤.

(٣٢) الأهرام، ٢١ يوليو ١٩٥١م، **"وقع الحادث في القاهرة"**، ص١.

(٣٣)المصري،٢١ يوليو ١٩٥١م،**"اغتيال الملك عبدالله أمام باب المسجد الأقصى قبيل صلاة الجمعة"**، ص١.

(34) The Times of India, of Jordan Succession.Jul22, 1951, P.7.

(35)الأهرام، ٢٢ يوليو ١٩٥١م، **"برقية من رئيس الوزراء المصري"**، ص٤.

(36) The Times Monday, Problem of Jordan Succession, Jul 23, 1951, P.5.

(٣٧) المصري، ٢١ يوليو ١٩٥١م، **"وقع نبأ وفاة الملك عبد الله على أمين الجامعة العربية"**، ص٢.

(38) Foreign Relations of the United States, 1951,, The Near East and Africa, Volume V, The Secretary of State to the Embassy in Saudi Arabia 1, Telegram 551-8/78500, Washington, August 7, 1951, P.992.

(٣٩) المقطم، ٢١ يوليو ١٩٥١م، **"سوريا واغتيال الملك عبدالله"**، ص١.

(٤٠) البلاغ، ٢١ يوليو ١٩٥١م، **"جهاد الملك عبدالله"**، ص١.

(٤١) الأهرام، ٢١ يوليو ١٩٥١م، **"صدى الحادث في دمشق"**، ص١.

(٤٢) المقطم، ٢١ يوليو ١٩٥١م، **"صدى الحادث في سوريا"**، ص١.

(43) The Washington Post, Abdullah Death, sep19, 1951, P.5

(٤٤) المصري، ٢١ يوليو ١٩٥١م، **"مظاهرات غامضة في بيروت"**، ص١.

(٤٥)الأهرام، ٢١ يوليو ١٩٥١م، **"صدى الحادث في بيروت"**، ص١.

(46) Foreign Relations of the United States, 1951,, The Near East and Africa, Volume V, V, Memorandum by the Assistant Secretary of State for Near Eastern, South Asian, and African, Affairs (McGhee) to the Secretary of State1, Telgram 785.11/7–2051, [Washington,] July 20, Washington, 1951, PP.983.

(٤٧) المصري، ٢٢ يوليو ١٩٥١م، **"تصريحات للشريف عبد المجيد حيدر"**، ص١.

(٤٨) المقطم، ٢١ يوليو ١٩٥١م، **"الوصي العراقي يطير إلى عمان"**، ص١.

(٤٩)المصدر السابق، ٢١ يوليو ١٩٥١م، **"صدى الحادث في بغداد"**، ص١.

(٥٠)المصدر السابق، ٢٣ يوليو ١٩٥١م، **"الأمير عبد الإله يصرح: علينا أن نترسم خطى الفقيد "**، ص١.

(٥١) الأهرام، ٢٣ يوليو ١٩٥١م، **"سخط الشعب"**، ص١.

(٥٢) المصري، ٢٣ يوليو ١٩٥١م، **"إذاعة فلسطين تذيع تلاوة القرآن من داخل المسجد الأقصى"**، ص٢.

(٥٣) المقطم، ٢٣ يوليو ١٩٥١م، **"تشييع جنازة الملك عبدالله: الأردن يخرج لتحية عاهله التحية الأخيرة"**، ص١.

(٥٤) المصري، ٢١ يوليو ١٩٥١م، **"لندن في حزن شديد"**، ص١.

(٥٥)المصدر السابق، ٢١ يوليو ١٩٥١م، **"الخوف على مصير الشرق"**، ص١.

(٥٦) المقطم،٢١ يوليو ١٩٥١م، **"الربط بين اغتيال الملك عبدالله ورياض الصلح اللبناني ورازمار الإيراني"**، ص١.

(٥٧)ا المصدر السابق، ٢١ يوليو ١٩٥١م، **"صدى الاغتيال في لندن"**، ص١.

(٥٨) الأهرام، ٢٢ يوليو ١٩٥١م، **"تنكيس الأعلام في لندن"**، ص٢.

(59) The Guardian, Succession Question in Jordan, Jul22, 1951, P.1

(٦٠)الأهرام، ٢١ يوليو ١٩٥١م، **"وقع النبأ في لندن"**، ص٢.

(٦١) المصري، ٢٩ يوليو ١٩٥١م، **"اغتيال الملك عبد الله أخطر من حرب كوريا: رأي بريطاني"**، ص١.

(٦٢)المصدر السابق، ٢٩ يوليو ١٩٥١م، **"لغة المسدس"**، ص١.

(63).New York Times. British dismayed at Killing of King, Jul21, 1951, P, 3

(٦٤)المقطم، ٢٥ يوليو ١٩٥١م، **"جلوب باشا يقسم يميناً بخدمة الأسرة الهاشمية"**، ص٢.

(٦٥)المصدر السابق، ٢٢ يوليو ١٩٥١م، **"صدى الحادث في لندن"**، ص٢.

(66) The Times, Abdullah Slaying, Aug22, 1951, P, 7

(٦٧) البلاغ ٢١ يوليو ١٩٥١م، **"إسرائيل تنعي الملك الهاشمي"**، ص١.

(٦٨) المقطم، ٢١ يوليو ١٩٥١م، **"تعليق يهودي على الحادث"** ص١.

(69) Los Angles, who indicted Killer Key King Slaying, Jul 26, 1951, P.4

(٧٠) المقطم، ٢١ يوليو ١٩٥١م، **"صدى الحادث في واشنطن"**، ص١.

(٧١) البلاغ، ٢١ يوليو ١٩٥١م، **"لا علاقة بين الحادث والبترول"**، ص١.

(72) The Times of India, Arabic Legion.Jul 22, 1951, P.7.

(٧٣) الأهرم، ٢٢ يوليو ١٩٥١م، **"تعازي الملوك والرؤساء"**، ص١.

(٧٤) المقطم، ٢١ يوليو ١٩٥١م، **"صدى اغتيال الملك عبدالله في العالم: تعزية الرئيس ترومان وحكومته"**، ص٢.

(٧٥) المصري، ٢١ يوليو ١٩٥١م، **"هيئة الأمم المتحدة تعزي الأردن"**، ص٢.

(٧٦) الأهرام، ٢١ يوليو ١٩٥١م، **"وفاة الملك عبدالله ضربة شديدة لبريطانيا في الشرق الأوسط"**، ص١.

(77) The Times of India, King Abdullah Slain,, Jul22, 1951, P.7

(٧٨) المقطم، ٢١ يوليو ١٩٥١م، **"صدى الحادث في مدريد"**، ص٢.

(٧٩) المصري، ٢١ يوليو ١٩٥١م، **"إعلان حالة الطوارئ في القدس"**، ص٢.

(80) Foreign Relations of the United States, 1951, The Near East and Africa, Volume V, The Minister in Jordan (Drew) to the Department of State 1, Telegram785.007-551, Amman, Jul5, 1951, P.982

(81)New york Times, Abdullah Jordan King slain By an Arabian old Jeusalem, Jul21, 1951.P.1

(٨٢) الأهرام، ٢٢ يوليو ١٩٥١م، **"حالة الطوارئ في القدس ومنع التجوال ليلا"**، ص١.

(٨٣) المصري، ٢١ يوليو ١٩٥١م، **"تدابير استثنائية"**، ص٢.

(٨٤) الأهرام، ٢١ يوليو ١٩٥١م، **"رقابة على الحدود الأردنية"**، ص١.

(٨٥) المصري، ٢٢ يوليو ١٩٥١م، **"الحدود مغلقة"**، ص١.

(86) The Times of India, King Abdullah Slain,, Jul22, 1951, P.7

(٨٧) المصري، ٢٣ يوليو ١٩٥١م، **"قطع المواصلات بين القدس وعمان"**، ص١.

(٨٨)المصري، ٢٤ يوليو ١٩٥١م، **"جسر النبي"**، ص١.

(٨٩)المصدر السابق، ٢٣ يوليو ١٩٥١م، **"إغلاق الحدود بين المنطقتين الأردنية واليهودية"**، ص١.

(90 MARYC WILSON, King Abdullah, Britain and the making of Jordan, Cambridge University Press 1987, P.208.

(٩١) المصري، ٢١ يوليو ١٩٥١م، **"قلاقل في القدس"**، ص٢.

(٩٢) المصدرالسابق، ٢٢ يوليو ١٩٥١م، **"إنذار رسمي للمتآمرين"**، ص١.

(93) The Times of India, King Abdullah Slain,, Jul22, 1951, P.7

(٩٤)المصري، ٢٤ يوليو ١٩٥١م، **"معسكر مسلح"**، ص١.

(٩٥)المصدر السابق، ٢٤يوليو ١٩٥١م، **"نزع سلاح الفلسطينيين"**، ص١.

(96)New York Times, Abdullah Jordan King slain By an Arabian old Jeusalem, Jul21, 1951.P.1

(٩٧)المصري، ٢٢ يوليو ١٩٥١م، **"فلسطين العربية والأردن تتحولان إلى معسكر مسلح"**، ص١.

(٩٨) المصدر السابق، ٢٤ يوليو ١٩٥١م، **"اضطرابات في الثلث العربي"**، ص١.

(٩٩)المصدر السابق، ٢٤ يوليو ١٩٥١م، **"الشرطة والجيش الأردني ينتشرون حتى لا تقع فتن"**، ص١.

(١٠٠)المصدر السابق، ٢٣ يوليو ١٩٥١م، **"دوريات بمدافع تومي"**، ص١.

(101) The Washington post, Abdullah Death, Sep11, 1951, P.5.

(١٠٢)الأهرام، ٢٣ يوليو ١٩٥١م،**"أم الجاني وأسرته لم يعلموا بالحادث ووجود قنابل في بيت الجاني"، "**، ص٢.

(١٠٣) المصري، ٢٤ يوليو ١٩٥١م، **"إطلاق نار وإضراب عام في القدس"**، ص١.

(١٠٤)المصري، ٢٣ يوليو ١٩٥١م،**"تفريق مظاهرات في القدس وإصابة ١٥ شخصًا واعتقال ٤٠٠"**، ص٢.

(١٠٥)المصدر السابق، ٢٤ يوليو ١٩٥١م، **"اعتقال أنصار المفتي"**، ص١.

(١٠٦) الأهرام، ١٨ أغسطس ١٩٥١م، **"المعتقلون ٢٩ شخصا"**، ص١.

(١٠٧) المصدرالسابق، ٢٣ يوليو ١٩٥١م، **"القبض على اثنين من أسرة الحسيني"**، ص١.

(١٠٨)الأهرام، ٢٣ يوليو ١٩٥١م،**"ثالث قتيل في المسجد الأقصى"**، ص١.

(109) The Times Tuesday, Arab League Counsel, Jun13, 1950, P.3

(١١٠) المقطم، ٢٧ أبريل ١٩٥٠م، **"صدى موقف الأردن من فلسطين"**، ص٢.

(111) The Manchester Guardian, Abdullah, s part in Stabile Middle East, Jul21, 1951, P.5.

(112) C.I.A, Office, The Arab League and Jordan, Annexation of Arab Palestine, 15th Jun.1951, P.10.

(113) Joseph Nevo & Ilan Pappe, Jordan in the Middle East: Making of a Pivotal State, 1948-1988, Routledge, London, 2013, P.165.

(١١٤) البلاغ، ٢ يونيه ١٩٥٠م، **"فلسطين والأردن"**، ص٣.

(١١٥) المقطم، ٢٢ أبريل ١٩٥٠م، **"إجراء عمان تحدي صارخ للجامعة العربية"**، ص٢.

(١١٦) الوثائق الهاشمية، أوراق عبد الله بن الحسينن: فلسطين ١٩٤٨م، جمع وتحقي هند غسان أبو الشعر، اشراف محمد عدنان البخيت، وثيقة رقم (٨٨/ ٣٥٨)، بتاريخ ٤ يونيو ١٩٤٨م، ص ٨٨، المجلد الخامس- القسم الثاني، ٢٠١٥م.

(١١٧) المقطم، ٢٧ أبريل ١٩٥٠م، **"صدى موقف ضرق الأردن"**ص٢.عبد الزهرة شهيد عجمي، العلاقات المصرية- الأردنية ١٩٥٢-١٩٥٨مـ رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة ذي قار، العراق ٢٠١١م، ص ٥٧.

(١١٨) المصدر السابق، ٢٧ أبريل ١٩٥٠م، **"اللاجئون الفلسطينيون في سوريا ولبنان"**، ص٢.

(119) New York Times, Death of Abdullah Brings new Mideast, Jul22, 1951, P.9

(١٢٠) البلاغ، ٢٩ مارس ١٩٥٠م، **"الحكومة الأردنية توضح مقاطعتها لاجتماعات الجامعة العربية"**، ص١.

(١٢١) المصدر السابق، ٤سبتمبر ١٩٤٧م،**"هل يخرج الأردن من جامعة الدول العربية بعد أن حاول تقويض ميثاقها"**، ص٣.

(١٢٢) المصري، ٢٢ يوليو ١٩٥١م، **"مستقبل الأردن"**، ص١.

(123) Foreign Relations of the United States, 1951, The Near East and Africa, Volume V, The Minister in Jordan (Drew) to the Department of State 1,: Telegram 785.00/7–3151, Amman, July 31, 1951, P 991.

(١٢٤)البلاغ،٢١ يوليو ١٩٥١م، **"محطة تونس تقول إن مشروع سوريا الكبرى له دخل في وقوع الجريمة"**، ص١.

(١٢٥) الأهرام، ٢٣ يوليو ١٩٥١م، **"اجتماع الأردنيين الأحرار"**، ص١.

(١٢٦)المصدر السابق، ١٧ يوليو ١٩٥١م، **"اغتيال رياض الصلح في عمان بعد ظهر أمس"**، ص١.

(١٢٧)المصدر السابق، ٢١ يوليو ١٩٥١م،**"هل هناك علاقة بين اغتيال رياض الصلح وحادثة الملك عبدالله"**، ص١.

(١٢٨) المقطم، ١٠ أكتوبر ١٩٥١م، **"هل تتزعم مصر حلفًا جديدًا من الشعوب العربية"**، ص٢.

(129) Foreign Relations of the United States, 1951, The Near East and Africa, Volume V, Memorandum by the Assistant Secretary of State for Near Eastern, South Asian, and African Affairs (McGhee) to the Secretary of State1, Telgram 785.11/7–2051, [Washington,] July 20, 1951, P.984.

(١٣٠) المصري، ٩ فبراير ١٩٥٠م، **"تصريحات وزير شرق الأردن المفوض عن الرد على أقوال القائد الأردني السابق عبدالله التل"**، ص٣.

(١٣١) **عبدالله التل**: أردني انخرط في الجيش العربي الأردني كجندي عام ١٩٣٣م، ورقي التل بعدئذ إلى وظيفة ضابط لمراجعة جوازات السفر في أحد مراكز الحدود وذكر جلوب باشا في شهادته أثناء التحقيقات أن التل كان برتبة كابتن عندما انتهى الانتداب البريطاني ثم قائد فرقة عقب انتهاء الانتداب بخمسة عشر يوما ورقي بعدها إلى رتبة مأمور ثم أصبح حاكماً للقدس وقال جلوب باشا أن الملك عبدالله حينما زار القدس في أثناء الحرب مع اليهود وقابل عبدالله التل أحبه واهتم به اهتماما خاصًا وقال الملك عبدالله لجلوب باشا إنه وعد التل بترقيته إلى رتبة البكباشي ورقي بالفعل إلى رتبة البكباشي. المصري، ١٣ أغسطس ١٩٥١م، **"عطف الملك على التل"**، ص١.

(١٣٢) المصري، ٢٧ مارس ١٩٥٠م، **"خيانة لجيش مصر وخيانة لمصر"**، ص١.

(133) The Times Monday, Arab League and Jordan, Jun12, 1950, P.3.

(١٣٤) المصري، ٢٣ يناير ١٩٥٠م، **"استئناف الحديث في مشروع الضمان الجماعي**، ص١.

(١٣٥) المصدر السابق، ٩ فبراير ١٩٥٠م، **"تصريحات لوزير شرق الأردن المفوض على عبدالله التل"**، ص٣.

(١٣٦) البلاغ، ٨ مايو ١٩٥٠م، **"مادة جديدة يقترحها العراق لإضافتها للميثاق الجماعي"**، ص١.

(١٣٧) المقطم، ٥ أبريل ١٩٤٦م، **"رأي في المعاهدة"**، ص٢.

(١٣٨) المصدر السابق، ١٥ أبريل ١٩٤٦م، **"موقف دول الجامعة من المعاهدة الأردنية البريطانية"**، ص٢.

(139) C.I.A, Office of National Estimates, Memorandum for the director of Central intelligence, Imlication of Abdullah's Assassination, Aug 2, 1951, P, 1-2,

(١٤٠) المقطم، ١٨ مارس ١٩٤٨م، **"حملة على المعاهدة الأردنية البريطانية"**، ص١.

(١٤١) المصري، ٩ فبراير ١٩٥٠م، **تصريحات وزير شرق الأردن المفوض عن الرد على أقوال القائد الأردني عبدالله التل"**، ص٣.

(١٤٢) المصدر السابق، ٢١ يوليو ١٩٥١م، **"المزاعم البريطانية بشأن اغتيال الملك عبدالله"**، ص١.

(١٤٣) الأهرام، ٢١ يوليو ١٩٥١م، **"صدى اغتيال الملك عبدالله في بريطانيا"**، ص١.

(١٤٤) المصري، ٢٢ يوليو ١٩٥١م، **"قاتل الملك عبدالله"**، ص١.

(145) The Washington post, Abdullah is Slain in old Jerusalem, Aug 22, 1951, P.1

(146) F.O, ET 10393/39/No.9, Proposed Federation Between Jordan and Iraq, from Kir Kbride to Younger, No.141, 19th September 1951, P.14.

(١٤٧) المصري، ٢٨ مارس ١٩٥٠م،**قضية شرق الأردن في الجامعة العربية، برقية من زعماء الأردن إلى الحاج أمين الحسيني"**، ص١.

(١٤٨) المقطم، ٢٢ أبريل ١٩٥٠م، **"مفتي فلسطين يبدأ نشاطه ضد الأردن ويدعو شباب فلسطين لعقد مؤتمر عام"**، ص٣.

(149) The Washington post, ruselt of assassination of King Abdullah, Jul23, 1951.P.8.

(١٥٠) المقطم، ٢٩ مارس ١٩٥٠م، **"تصريح لدولة حلمي باشا"**، ص٤.

(١٥١) البلاغ، ٢٥ يوليو ١٩٥١م،**"من أسرار حرب فلسطين: الإنجليزي هم الذين سرحوا جيش الإنقاذ بالقدس وبين لحم"**، ص٤.

(١٥٢)عبد الزهرة شهيد عجمي، العلاقات المصرية- الأردنية ١٩٥٢-١٩٥٨مـ رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة ذي قار، العراق ٢٠١١م، ص ٥٩

(١٥٣) المصري، ١٩ مارس ١٩٥٠م، **"عبدالله التل يطلب من مجلس الجامعة أن يعمل على تنازل الملك عبدالله عن العرش وعلى فسخ معاهدة الأردن مع بريطانيا"**، ص٣.

(١٥٤) البلاغ، ٣ أبريل ١٩٤٩م، **"خلاف بريطانيا وشرق الأردن"**، ص١.

(155) The Washington post, the Murder under the Bome at the rock, Feb 29, 1951.P.4

Avishim, Collusion across the Jordan, King Abdullah, the Zionist Movement, and . the Partition of Palestine, New York, Columbia Univesityr Press 1988, p.611.

(156), New york Times Abdullah and after Abdullah, Jul22, 1951.P105.

(١٥٧) المصري، ١٣ أغسطس ١٩٥١م،**"عبدالله يريد إعلان الثورة على الملك الهاشمي ويستكمل الحرب ضد اسرائيل بسبب مفاوضات الملك مع اسرائيل"**، ص١.

(١٥٨) عبد السلام عبد الرحمن عمر زيادة، العلاقات السياسية الأردنية- المصرية ١٩٤٦-١٩٥٨م، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا،الجامعة الأردنية، ١٩٩٤م، ص ٦٩.

(١٥٩) البلاغ، ٣ أبريل ١٩٤٩م، **"مشكلة القدس واللاجئين الفلسطينيين"**، ص٢.

(١٦٠) المقطم، ١٣ فبراير ١٩٥٠م، **"في السياسات الدولية"**، ص٣.

(١٦١) المصري، ١٩ مارس ١٩٥٠م، **"عبدالله التل يطلب من مجلس الجامعة أن تعمل على نسخ معاهدة الأردن مع إنجلترا"**، ص٣.

(١٦٢)المصدر السابق، ٢٨ مارس ١٩٥٠م، **"قضية شرق الأردن"**، ص١.

(١٦٣)المصدر السابق، ٢٨ مارس ١٩٥٠م، **"هل تعقد الحكومة الأردنية معاهدة مع حكومة إسرائيل"**، ص٢.

(١٦٤) المقطم، ٢٢ يوليه ١٩٥١م، **"هل يضم الأردن للعراق قريبًا"**، ص١.

(١٦٥) المصري، ٢٢ يوليو ١٩٥١م، **"قاتل الملك عبدالله"**، ص١.

(١٦٦) المقطم، ٢٥ يوليو ١٩٥١م، **"استقالة وزارة الرفاعي ونصائحه للصحفيين"**، ص١.

(١٦٧) المصري، ٢٩ يوليو ١٩٥١م، **"رئيس وزراء الأردن يقول إن الموقف حرج"**، ص١.

(١٦٨)المصدر السابق، ٢٩ يوليو ١٩٥١م، **"سعيد المفتي وزير الداخلية في الوزارة الجديدة يترأس التحقيقات في اغتيال الملك عبدالله"**، ص١.

(١٦٩)المصدر السابق، ٢٩ يوليو ١٩٥١م، **"الأمن الأردني والتحقيق في مقتل الملك عبدالله"**، ص١.

(١٧٠) المصدر السابق، ٢٩ يوليو ١٩٥١م، **"التحقيقات في اغتيال الملك عبدالله امتدت إلى لبنان"**، ص١.

(١٧١)المصري، ٣ أغسطس ١٩٥١م، **"صاحب المسدس"**، ص٦.

(١٧٢)المصدر السابق، ٣ أغسطس ١٩٥١م، **"اعتقال عدد كبير من أنصار المجلس الإسلامي الأعلى"**، ص٦.

(١٧٣)المصدر السابق، ٣ أغسطس ١٩٥١م، **"القبض على ابن أخت المفتي"**، ص٦

(١٧٤)المصدر السابق، ٣ أغسطس ١٩٥١م، **"أم الجاني تعترف"**، ص٦.

(١٧٥) الأهرام، ١٢ أغسطس ١٩٩٥١م، **"تقرير الحكومة الأردنية عن حادث اغتيال الملك عبدالله: تقديم ١٠ متهمين إلى المحاكمة بينهم ٣ من أسرة الحسيني والكولونيل عبدالله التل"**، ص١.

(١٧٦) المصري، ١٢ أغسطس ١٩٥١م، **"٢١ شخص لا يحاكمون"**، ص١.

(١٧٧)المصري، ١٣ أغسطس ١٩٥١م، **"أكثر المتهمين في قضية مقتل الملك عبدالله من أعداء الإنجليزي والتفاهم مع إسرائيل"، ص١.**

(١٧٨) الأهرام، ١٨ أغسطس ١٩٥١م، **"التهم الموجهة لعبد الله التل"**، ص١.

(١٧٩) المصدر السابق، ١٨ أغسطس ١٩٥١م، **"مصدر المؤامرة لا يزال مجهولا"**، ص١.

(١٨٠) البلاغ، ١٣ أغسطس ١٩٥١م، **"تفنيد التهم"**، ص٣.

(١٨١) المصري، ١٢ أغسطس ١٩٥١م **"التل لا يعترف بالتحقيق"**، ص١.

(١٨٢) البلاغ، ١٩ أغسطس ١٩٥١م، **"عبدالله التل يتحدث إلى البلاغ"**، ص١.

(١٨٣المصدرالسابق،١٨أغسطس ١٩٥١م،**"عمان تطلب من حكومة مصر تسليم عبدالله التل وموسى الأيوبي"**، ص١.

(١٨٤)المصدر السابق، ١٨ أغسطس ١٩٥١م، **"وزارة الخارجية المصرية لم تتلق قرار الاتهام"**، ص١.

(١٨٥) الأهرام، ١٩ أغسطس ١٩٥١م، **"التل والأيوبي اتفق مع الأردن لتسليم المجرمين"**، ص٢.

(١٨٦) **موسى الحسيني**: من مواليد فلسطين والمعروف عنه أنه فر إلى ألمانيا أثناء الحرب العالمية الأولى وانضم إلى المفتي السابق أمين الحسيني هناك وتزوج من ألمانيا وفي عام ١٩٤٥م اعتقلته السلطات البلجيكية والبريطانية هو وخمسة معه ورحلتهم إلى جزيرة سيشل، وفي عام ١٩٤٩م كان من بين المستشارين الذين سافروا مع وفد الأردن الرسمي لحضور مؤتمر لوزان الذي عقد تحت رعاية لجنة التوفيق الفلسطينية، ثم عاد إلى القدس وكان يعمل مديرًا لشركة سياحية هناك. الأهرام، ١٢ أغسطس ١٩٥١م، **"نبذة عن الدكتور موسى الحسين"**، ص١.

(١٨٧) المصري، ١٢ أغسطس ١٩٥١م **"موسى الحسيني يقول: ليست للمفتي يد"**، ص١.

(١٨٨) الأهرام، ٢٢ أغسطس ١٩٥١م،**"المتأمرون كانوا ينوون اغتيال الأمير عبدالإله ونوري السعيد وعزام باشا"، ص٦.**

(١٨٩) المصدر السابق، ١٨ أغسطس ١٩٥١م، **"موسى الحسيني: اجتماعات متوالية كل أسبوع"**، ص١.

(190) F.O, ET/1942/66, Events Leading up to the Murder of King Abdullah, Summary of Confession and Evidence given at trial, N.8, 17th Sep, 1951, P.14.

(191) Foreign Relations of the United States, 1951, The Near East and Africa, Volume V, Memorandum by the Assistant Secretary of State for Near Eastern, South Asian, and African Affairs (McGhee) to the Secretary of State1, Telgram 785.11/7–2051, [Washington,] July 20, 1951, P.984.

(١٩٢) الأهرام، ١٨ أغسطس ١٩٥١م، **"اتفاق مع وزير دولة عربية"**، ص١.

(193) F.O, ET/1942/66, Events Leading up to the Murder of King Abdullah, Summary of Confession and Evidence given at trial, N.8, 17th Sep, 1951, P.12.

(١٩٤) الأهرام، ١٨ أغسطس ١٩٥١م، **"مصدر المؤامرة لا يزال مجهولاً"**، ص١.

(١٩٥) البلاغ، ١٨ أغسطس ١٩٥١م، **"موسى الأيوبي يجتمع بالدكتور الحسيني"**، ص١.

(196) F.O, ET/1942/66, Events Leading up to the Murder of King Abdullah, Summary of Confession and Evidence given at trial, N.8, 17th Sep, 1951, P.13.

(197)Ibid, P.13.

(١٩٨) الأهرام، ١٨ أغسطس ١٩٥١م، **"الاتفاق على تنفيذ المؤامرة"**، ص١.

(١٩٩)الأهرام، ١٨ أغسطس ١٩٥١م، **"اتفاق مع الجاني"**، ص١.

(٢٠٠)المصدر السابق، ١٨ أغسطس ١٩٥١م، **"تأجيل تنفيذ"**.

(٢٠١) المصري، ١٣ أغسطس ١٩٥١، **"بيان من المفتي"**، ص١.

(٢٠٢) الأهرام، ١٨ أغسطس ١٩٥١م، **"المتهمون الحقيقيون ١٠ أشخاص"**، ص١.

(٢٠٣) البلاغ، ١٨ أغسطس ١٩٥١م، **"التهم المنسوبة للقس إبراهيم عياد"**، ص١.

(٢٠٤) الأهرام، ١٢ أغسطس ١٩٥١م، **"اعتراف اثنين من المتهمين"**، ص١.

(٢٠٥) المصري، ١٣ أغسطس ١٩٥١م، **"اعترافات الأب إبراهيم عياد"**، ص١.

(٢٠٦) الأهرام، ١٨ أغسطس ١٩٥١م، **"المتهمون الحقيقيون ١٠ أشخاص"**، ص١.

(٢٠٧) البلاغ، ١٣ أغسطس ١٩٥١م، **"وصل استلام"**، ص٣.

(٢٠٨) الأهرام، ١٨ أغسطس ١٩٥١م، **"اجتماعات متوالية كل أسبوع"**، ص١.

(٢٠٩)المصدر السابق، ١٨ أغسطس ١٩٥١م، **"البحث عن مسدس الجريمة"**، ص١.

(٢١٠)الأهرام، ١٨ أغسطس ١٩٥١م، **"عبده عكه يحاول الهرب"**، ص١.

(٢١١) المصري، ١٣ أغسطس ١٩٥١م، **"إنكار الدكتور داود الحسيني"**، ص١.

(٢١٢) المصدر السابق، ١٣ أغسطس ١٩٥١م، **"اعترافات عبدالقادر فرحات بالشهير بأبي محمد الأمير"**، ص١.

(٢١٣) المصدر السابق، ١٣ أغسطس ١٩٥١م، **"اعترافات ذكريا محمود عكه"**، ص١.

(٢١٤) المصدر السابق، ١٣ أغسطس ١٩٥١م، **"اعترافات ذكريا محمود عكه"**، ص١.

(٢١٥) الأهرام، ١٨ أغسطس ١٩٥١م، **"المتهمون الحقيقيون ١٠ أشخاص"**، ص١.

(٢١٦) البلاغ، ١٨ أغسطس ١٩٥١م، **"المؤامرة دبرت في القاهرة"**، ص١.

(٢١٧) المصدر السابق، ١٣ أغسطس ١٩٥١م، **"المحاكمة الكبرى"**، ص٣.

(٢١٨) الأهرام، ١٢ أغسطس ١٩٥١م، **"تعقيب القائم بالأعمال الأردني في مصر"**، ص١.

(٢١٩) المصدر السابق، ١٢ أغسطس ١٩٥١م، **"محكمة عسكرية خاصة"**، ص١.

(٢٢٠) المصري، ١٢ أغسطس ١٩٥١م، **"اختصاصات المحكمة وتشكيلها"**، ص٦.

(٢٢١) الأهرام، ١٢ أغسطس ١٩٥١م، **"اختصاصات واسعة للمحكمة"**، ص١.

(٢٢٢) المصدر السابق، ١٢ أغسطس ١٩٥١م، **"أين تعقد المحكمة جلساتها"**، ص١.

(٢٢٣) المصري، ١٢ أغسطس ١٩٥١م، **"جلسة علنية"**، ص١.

(٢٢٤) الأهرام، ١٩ أغسطس ١٩٥١م، **"حراسة داخل القاعة ودخول المتهمين فيها"**، ص٦.

(٢٢٥) المصدر السابق، ١٩ أغسطس ١٩٥١م، **"القضاة يقسمون على المصحف"**، ص٦.

(٢٢٦) المصدر السابق، ١٩ أغسطس ١٩٥١م، **"المحكمة تستوجب الشهود"**، ص٦.

(٢٢٧) الأهرام، ١٩ أغسطس ١٩٥١م، **"لا يدري شيئا عن الاجتماعات"**، ص٦.

(٢٢٨) المصدر السابق، ١٩ أغسطس ١٩٥١م، **"الأب إبراهيم عياد ينكر"**، ص١.

(٢٢٩) المصدر السابق، ١٩ أغسطس ١٩٥١م، **"لم يخف أحمد من المتهمين"**، ص١.

(٢٣٠) المصدر السابق، ١٩ أغسطس ١٩٥١م، **"اجتماع الملك بموسى الحسيني"**، ص١.

(٢٣١) المصدر السابق، ١٩ أغسطس ١٩٥١م، **"النائب العام يعرض تفاصيل التهم"**، ص١.

(٢٣٢) الأهرام، ١٩ أغسطس ١٩٥١م، **"اجتماع الملك بموسى الحسيني"**، ص١.

(٢٣٣) الأهرام، ١٩ أغسطس ١٩٥١م، **"أسماء مستعارة في المراسلات"**، ص١.

(٢٣٤) المصدر السابق، ١٩ أغسطس ١٩٥١م، **"وضع الخطوط النهائية للمؤامرة"**، ص١.

(٢٣٥) الأهرام، ١٩ أغسطس ١٩٥١م، **"الاتفاق مع مصطفى عشو"**، ص١.

(٢٣٦) الأهرام، ١٩ أغسطس ١٩٥١م، **"الاتصال بوزير الداخلية السوري"**، ص١.

(٢٣٧) الأهرام، ١٩ أغسطس ١٩٥١م، **"عقد اجتماع للمشاورة"**، ص١.

(٢٣٨) المصدر السابق، ١٩ أغسطس ١٩٥١م، **"قبيل الحادث بساعات"**، ص١.

(٢٣٩) المصري، ١٣ أغسطس ١٩٥١م، **"الدفاع يطلب التأجيل"**، ص١.

(٢٤٠) المصري،٢٩ أغسطس سنة ١٩٥١،**"محكمة عمان العسكرية تصدر حكمها في قضية مقتل الملك عبد الله"** ص١".

(٢٤١)المصدر السابق، ٢٩ أغسطس سنة ١٩٥١، **" المحكمة وحيثيات الحكم "**، ص١

(٢٤٢)المصدر السابق، ٢٩ أغسطس سنة ١٩٥١، **" المحكمة وحيثيات الحكم "**، ص١

(٢٤٣) البلاغ، ٢٩ أغسطس ١٩٥١م، **"المحكوم عليهم في قضية اغتيال الملك عبدالله"**، ص١.

(٢٤٤) المصري، ٢٩ أغسطس ١٩٥١م، **"رأي دبلوماسي بريطاني"**، ص١.

(٢٤٥) المقطم، ٢١ يوليو ١٩٥١م، **"إسرائيل تأسى لفقد الملك عبدالله"**، ص١.

(٢٤٦) المصدر السابق، ٢١ يوليو ١٩٥١م، **"مثار احتكاك بين الأردنيين والإسرائيليين في القدس"**، ص٢.

(٢٤٧) المقطم، ٢١ يوليو ١٩٥١م، **"الخوف على الهدنة في فلسطين"**، ص١.

(٢٤٨) المصدر السابق، ٢٤ يوليو ١٩٥١م، **"وزير خارجية إسرائيل يطلب إلى اليهود التأهب"**، ص١.

(249) F.O, ET/10393/11/No.6, Proposed Iraq- Jordan, from Marrison to chadwick, 4th Aug, 1951, P.11.

(٢٥٠) المصري، ٢٩ يوليو ١٩٥١م، **"الحاجز الوحيد"**، ص١.

(٢٥١) المصدر السابق،١٢ أغسطس ١٩٥١م، **"شكوى إلى مجلس الأمن بشأن تحويل اليهود لمجرى نهر الأردن"**، ص١.

(٢٥٢) البلاغ، ٢٠ ديسمبر ١٩٥١م، "عام ١٩٥١ كان عام أحداث خطيرة من دول الشرق الأوسط"، ص٢.

(٢٥٣) المصدر السابق، ٤ يونيو ١٩٥٢م، **"إسرائيل لا تعتبر الهدنة ملزمة إذا تحولت السلطات إلى العراق"**، ص١.

(254) F.O, ET 10393/11/No.6, Proposed Jordan and Iraq, from Marison to Chadwick, 4th Aug, 1951, P.10.

(255) Foreign Relations of the United States, 1951, The Near East and Africa, Volume V, Memorandum by the Assistant Secretary of State for Near Eastern, South Asian, and African Affairs (McGhee) to the Secretary of State1, Telgram 785.11/7–2051, [Washington,] July 20, 1951, PP.983-984.

(256) Foreign Relations of the United States, 1951, The Near East and Africa, Volume V, The Minister in Jordan (Drew) to the Department of State 1,: Telegram 785.00/7–3151, Amman, July 31, 1951, P 991.

(٢٥٧) الأهرام، ٢٢ يوليو ١٩٥١م، **"عرش العراق يحمل لواء الدعوة إلى تنفيذ مشروع سوريا الكبرى"**، ص٢.

(258) F.O, ET10393/6/No.551, His Majesty Government Policy with regard with proposed union of Jordan and Iraq, 30th, 1951, P.5.

(٢٥٩) الأهرام، ٣١ يوليو ١٩٥١م، **"اجتماع هام في مطار بيروت قبل سفر الأمير عبدالإله إلى لندن"**، ص٨

(260) Foreign Relations of the United States, 1951, The Near East and Africa, Volume V, Memorandum by the Assistant Secretary of State for Near Eastern, South Asian, and African Affairs (McGhee) to the Secretary of State1, Telgram 785.11/7–2051, [Washington,] July 20, 1951, PP.983-984.

(261) F.O, ET 10393/39/No.9, Proposed Federation Between Jordan and Iraq, from Kir Kbride to Younger, No.141, 19th September 1951, P.14.

(٢٦٢) المصري، ٣٠ يوليو ١٩٥١م، **"خلاف بين زعماء بغداد على مشروع ضم الأردن"**، ص٦.

(٢٦٣) الأهرام، ٣١ يوليو ١٩٥١م، **"اجتماع هام في مطار بيروت قبل سفر الأمير عبدالإله إلى لندن"**، ص٨

(264) F.O, ET 10393/39/No.9, Proposed Federation Between Jordan and Iraq, from Kir Kbride to Younger, No.141, 19th September 1951, P.15.

(٢٦٥) البلاغ، ١٣ أغسطس ١٩٥١م، **"مسألة ضم الأردن إلى العراق"**، ص٣.

(٢٦٦) المصدر السابق، ٤ يونيه ١٩٥٢م، **"الأمير عبدالإله يقترح حلاً انتقاليًا باتحاد الأردن مع العراق"**، ص١.

(267) F.O, ET 10393/39/No.9, Proposed Federation Between Jordan and Iraq, from Kir Kbride to Younger, No.141, 19th September 1951, P.15.

(268) F.O, ET 10393/39/No.9, Proposed Federation Between Jordan and Iraq, from Kir Kbride to Younger, No.141, 19th September 1951, P.15.

(٢٦٩) الأهرام، ٢٣ يوليو ١٩٥١م، **"اجتماع الأردنيين الأحرار"**، ص١.

(270) Foreign Relations of the United States, 1951, The Near East and Africa, Volume V,, The Minister in Jordan (Drew).) to the Department of State 1, Telegram 1051/8–78500, Washington,] July 20, 1951, P.99.

(٢٧١ الأهرام،٣٠ يوليو ١٩٥١م،**"اقتراح في مجلس النواب السوري بضم الأردن إما إلى سوريا وإما إلى العراق**، ص١.

(272) Foreign Relations of the United States, 1951, The Near East and Africa, Volume V, Memorandum by the Assistant Secretary of State for Near Eastern, South Asian, and African Affairs (McGhee) to the Secretary of State1, Telgram 785.11/7–2051, Washington, July 20, 1951, PP.983-984.

(٢٧٣) البلاغ، ٤ يونيه ١٩٥٢م، **"سوريا تحاول إبعاد العراق عن ضم الأردن"**، ص١.

(٢٧٤) المصدر السابق، ٢١ يوليو ١٩٥١م، **"الموقف الداخلي والتاج"**، ص١.

(٢٧٥) الأهرام، ٢١ يوليو ١٩٥١م، **"الأمير نايف وصيًا على العرش"**، ص١.

(٢٧٦) المقطم، ٢٥ يوليو ١٩٥١م، **"استقالة وزارة سمير الرفاعي"**، ص١.

(٢٧٧) المصري، ٢١ يوليو ١٩٥١م، **"بيان رئاسة الوزراء للوصاية على العرش"**، ص١.

(٢٧٨) المصدر السابق، ٢١ يوليو ١٩٥١م، **"الأمير نايف يقسم اليمين الدستورية"**، ص١.

(٢٧٩) البلاغ، ٢٢ يوليو ١٩٥١م،**" بيان الوصي"**، ص١.

(٢٨٠) المصدر السابق، ٢١ يوليو ١٩٥١م" الأمير **نايف الوصي على العرش"**، ص١

(٢٨١) المصري ٢١ يوليو ١٩٥١م، **"الأمير نايف سيتبع خطى والده"**، ص٢.

(٢٨٢) المصدر السابق، ٢٢ يوليو ١٩٥١م، **"مستقبل الأردن"**، ص١.

(٢٨٣) الأهرام، ٢٢ يوليو ١٩٥١م، **"توقع اضطرابات في الشرق"**، ص٣.

(284)The Washington Post. Abdullah is slain in old Jerusalem, Aug22, 1951, P, 1.

(٢٨٥) البلاغ، ٢٤ يوليو ١٩٥١م، **"الوزارة الأردنية تعبر عملي وصية"**، ص٢.

(٢٨٦) المصري، ٢٣ يوليو ١٩٥١م، **"اجتماع السفيرين البريطاني والأمريكي"**، ص٢.

(٢٨٧) المقطم، ٢٧يوليو ١٩٥١م، **"ولاية العرش في شرق الأردن"**، ص٤.

(288) F.O, E3941/1095/31, Tallal Ibn Abdullah Amir, 30th Jul, 1951, P.11.

والأمير طلال: هو الإبن الأكبر للملك عبدالله ولد في مكة عام ١٩٠٧م وتلقى تعليم خاص في شرق الأردن ثم درس في ساند هيرست العسكرية في لندن، وبعده تزوج من زين أبنه خاله الشريف جميل بن نصر وأنجب منها ولدين هما حسين، ومحمد، مزاجه حاد وسريع الغضب لكنه كان ذكياً وكان على خلاف مع والده بسبب كراهية طلال للإنجليز ولجلوب باشا.

(٢٨٩) فيصل خليل عبد الهادي، التاريخ السياسي للعلاقات الأردنية –المصرية ١٩٤٥-١٩٧٠م، رسالة دكتوراه، جامعة مؤتة، الأردن ٢٠٠٨م، ص ص ٨٥- ٨٦.

(290) The Guardian, Succession Question in Jordan.Jul22.1951.P.1.

(٢٩١) الأهرام، ٢٢ يوليو ١٩٥١م، **"مصير ولاية العرش الأردني"**، ص٢.

(٢٩٢) المصري،٢١ يوليو ١٩٥١م،**"الأمير طلال وعداؤه لبريطانيا:الأمير طلال يطلق النار على جلوب باشا"**، ص٢.

(293) Foreign Relations of the United States, 1951, The Near East and Africa, Volume V, The Minister in Jordan (Drew) to the Department of State 1, Telegram785.007-551, Amman, Jul5, 1951, P.982

(٢٩٤) المصري، ٢٧ يوليو ١٩٥١م، **"سر العطف على الأمير طلال وحب العرب له"**، ص١.

(٢٩٥) البلاغ، ٢٤ يوليو ١٩٥١م، "الإنجليز لا يريدون عودة الأمير طلال"، ص٢.

(٢٩٦) الأهرام، ٢٢ يوليو ١٩٥١م، **"مصير وراثة العرش في الأردن"**، ص٢.

(٢٩٧) فيصل خليل عبد الهادي، المرجع السابق، ص ٨٦.

(٢٩٨) المصري، ٢٢ يوليو ١٩٥١م، **"مستقبل الأردن"**، ص١.

(٢٩٩) المصدر السابق، ١٢ أغسطس ١٩٥١م، **"نايف كان على اتفاق مع إنجلترا"**، ص٦.

(٣٠٠) المصدر السابق، ٢١ يوليو ١٩٥١م، **"من يصبح ملكًا"**، ص٢.

(٣٠١) المقطم، ٢٧ يوليو ١٩٥١م، **"ولاية العرش في شرق الأردن"**، ص٤.

(٣٠٢) المصدر السابق، ٢٧ يوليو ١٩٥١م، **"ولاية العرش في شرق الأردن"**، ص٤.

(٣٠٣) البلاغ، ٢٩ يوليو ١٩٥١م، **"وراثة العرش: الأمير طلال والعرش الأردني"**، ص١.

(٣٠٤) الأهرام، ٣٠ يوليو ١٩٥١م، **"كيف تحل مشكلة العرش: مصير ولاية العرش في الاردن"**، ص١.

(٣٠٥) المصري، ١٢ أغسطس ١٩٥١م، **"السياسة البريطانية تحول دون تولي طلال العرش"**، ص٦.

(٣٠٦) المصدر السابق، ١٢ أغسطس ١٩٥١م، **"أسرار يفشيها طباخ الملك الراحل"**، ص٦.

(٣٠٧) المصدر السابق، ١٢ أغسطس ١٩٥١م، **"الإنجليز يخرجونه بعد حادث جلوب"**، ص٦.

(٣٠٨) المصدر السابق، ١٢ أغسطس ١٩٥١م، **"حادث آخر لقتل جلوب باشا"**، ص١.

(٣٠٩) المصري، ٢٩ يوليو ١٩٥١م، **"رئيس وزراء الأردن يقول إن الموقف حرج وأن العرش لا يمكن أن يترك شاغرًا ما دام الأمير طلال لم يشف بعد**، ص١.

(٣١٠) البلاغ، ١٣ أغسطس ١٩٥١م، **"عرش شرق الأردن"**، ص٣.

(٣١١) المقطم، ٨ أغسطس ١٩٥١م، **"وصول المفتي باشا إلى جنيف لإجراء محادثات مع الأمير طلال"**، ص٣.

(٣١٢) المصدر السابق، ١٠ أغسطس ١٩٥١م، **"تحسن الحالة الصحية للأمير طلال، سعيد المفتي باشا يبسط مهمته في جنيف"**، ص٣.

(٣١٣) المصري، ١٢ أغسطس ١٩٥١م، **"عودة المفتي باشا من سويسرا"**، ص١.

(٣١٤) الأهرام، ٢٨ أغسطس ١٩٥١م، **"عشرة أيام حاسمة في الأردن"**، ص٦.

(٣١٥) الأهرام، ٢٨ أغسطس ١٩٥١م، **"الانتخابات النيابية"**، ص٦.

(٣١٦) المصري، ٣٠ أغسطس ١٩٥١م، **"الأمير طلال يتعهد كتابيًا باتباع سياسة أبيه"**، ص١.

(٣١٧) الأهرام، ٣١ أغسطس ١٩٥١م، **"رسالة خاصة من الأمير طلال إلى لندن"**، ص٦.

(٣١٨) المصري، ٣٠ أغسطس ١٩٩٥١م، **"الأمير طلال يعود يوم ٦ سبتمبر"**، ص١.

(٣١٩) المقطم، ٦ سبتمبر ١٩٥١م، **"الملك طلال يتقلد اليوم زمام الملك"**، ص١.

(٣٢٠) المصدر السابق، ٦ سبتمبر ١٩٥١م، **"علاقة بريطانيا بالأردن لا يطرأ عليها أي تغيير"**، ص١.

(٣٢١) المصدر السابق، ١٧ سبتمبر ١٩٥١م، **"في السياسات الدولية: عهد الملك طلال"**، ص١.

(٣٢٢) المقطم، ٩ سبتمبر ١٩٥١م، **"الملك طلال يلقي خطاب العرش"**، ص٢.

(٣٢٣) المصدر السابق، ٩ سبتمبر ١٩٥١م، **"الملك طلال يلقي خطاب العرش"**، ص٢.

(٣٢٤) المصدر السابق، ١٧ سبتمبر ١٩٥١م، **"السعودية توفد بعثة لتهنئة الملك طلال"**، ص١.

(٣٢٥) المقطم، ١٠ نوفمبر ١٩٥١م، **"الملك طلال يزور البلاد السعودية"**، ص٢.

(٣٢٦) البلاغ، ٣٠ ديسمبر ١٩٥١م، **"عام ١٩٩٥١م كان عام أحداث خطيرة في دول الشرق الأوسط"**، ص٢.

(327) Foreign Relations of the United States, 1951, The Near East and Africa, Volume V, The Minister in Jordan (Drew) to the Department of State 1, Dispatch 2091-9./7785, Amman, Sept 20, 1951, P.994

(٣٢٨) البلاغ، ٤ يونيو ١٩٥٢م، **"البرلمان الأردني يعقد جلسة سرية لمناقشة تنازل الملك طلال"**، ص١.

(٣٢٩) المصدر السابق، ٤ يونيو ١٩٥٢م، **"الأمير عبدالإله يقترح حلاً انتقاليًا باتحاد الأردن مع العراق"**، ص١.

(٣٣٠) المصدر السابق، ٤ يونيو ١٩٥٢م، **"الملك طلال يريد العودة: تأجيل البت في مسألة التاج شهرين"**، ص١.

(٣٣١) البلاغ، ١١ يونيو ١٩٥٢م، **"برقية الملك طلال للأمير نايف للانضمام إليه في سويسرا"**، ص١.

(٣٣٢) المصري، ٢٧ يونيو ١٩٩٥٢م، **"محاولات الأمير عبدالإله لفرض مجلس وصاية على الأردن"**، ص٥.

(333) Foreign Relations of the United States, 1951, The Near East and Africa, Volume V, The Minister in Jordan (Drew) to the Department of State 1,: Telegram 785.00/7–3151, Amman, July 31, 1951.P.990.

(٣٣٤) المصري، ٢٧ يونيو ١٩٥٢م، **"مجلس نيابة (لا وصاية)"**، ص٥.

(٣٣٥) المصدر السابق، ١٢ يونيو ١٩٥٢م، **"الوزارة الأردنية تنظر في مستقبل العرش"**، ص١.

(٣٣٦) المصدر السابق، ١٢ يونيو ١٩٥٢م، **"الحكومة الأردنية تدرس مسألة مستقبل العرش"**، ص١.

(٣٣٧) المصدر السابق، ١٠ يوليو ١٩٥٢م، **"صحيفة التايمز تكتب مقالاً رئيسًا عن الملك طلال"**، ص١.

(338) F.O, ET1941/214, Kings of Jordan the spectator, Aug 15, 1952, P.206.

(339)The Times, Jordan King Reported Ready to abdicate.Aug11, 1952, P.15.

(٣٤٠) البلاغ، ١٢ أغسطس ١٩٥٢م، **"الأردن في حاجة إلى الاستقرار في هذه المرحلة الخطيرة"**، ص١.

(341) F.O, ET1941/214,, Kings of Jordan the spectator, Aug 15, 1952, P.20.

(342) F.O, ET1941/214,, Summary of events Leading up to the deposition of King Talal From the thran of Jordan, From Furlangr to Mr, Eden, 14th Aug., 1952, PP. 29-30.

(٣٤٣) البلاغ، ١٢ يوليو ١٩٩٥٢م، **"حالة الملك طلال الصحية هي السبب في تنحيه المتوقع عن العرش اليوم"**، ص١.

(٣٤٤) المقطم، ١٢ أغسطس ١٩٥٢م، "رأي التايمز البريطانية في الملك طلال"، ص٢.

(345)The Washington Post. Reds see over thrave As British Triumph, Aug13, 1952, P.10

(٣٤٦) المقطم، ١٢أغسطس ١٩٥٢م، "البرلمان الأردني يتخذ قرار تولية الملك حسين عرش الأردن"، ص٢.

(347) F.O, ET1214/1/No.7, Admiral Lord mountablties visit to Jordan, from Eurlonger to Eden, 28th Jul, 1952, P.26.

(٣٤٨) البلاغ، ١٣ أغسطس ١٩٥٢م، "مجلس وصاية لا وصي"، ص٣.

(٣٤٩) المقطم، ١٧ أغسطس ١٩٥٢م، الأمير حسين بن طلال ملكًا على الأردن"، ص١.

(350) New york Times, Jordan, s King going Home, Aug15, 1952, P.3.

(351)The Washington Post, Jordan prepares to welcome Young King Hussein Home, Aug, 13, 1952, P.10.

(٣٥٢) البلاغ، ١٢ أغسطس ١٩٥٢م، "الأردن كان في حاجة إلى الاستقرار في هذه المرحلة الأخيرة"، ص١.

(353) F.O, ET 1941/ 232/No.9, King Husseins Returey to Jordan, 28th Aug 1951, PP.31-32.

مصادر الدراسة

أولاً: الوثائق الأمريكية:

- Foreign Relations of the United States, 1951, The Near East and Africa, Volume V
- The Secretary of State to the Embassy in Saudi Arabia 1, Telegram 551-8/78500
- Memorandum by the Assistant Secretary of State for Near Eastern, South Asian, and African, Affairs (McGhee) to the Secretary of State1, Telgram 785.11/7–2051, [
- The Minister in Jordan (Drew) to the Department of State 1, Telegram785.007
- Foreign Relations of the United States, 1951,, The Near East and Africa, Volume V, V, Memorandum by the Assistant Secretary of State for Near Eastern, South Asian, and African, Affairs (McGhee) to the Secretary of State1, Telgram 785.11/7–2051, [Washington,]

ثانياً: وثائق المخابرات المركزية الأمريكية

-C.I.A, Office, The Arab League and Jordan, Annexation of Arab Palestine

-C.I.A, Office of National Estimates, Memorandum for the director of Central intelligence, Imlication of Abdullah Assassination

ثالثاً: الوثائق البريطانية:

-F.O, ET 10393/39/No.9, Proposed Federation Between Jordan and Iraq

-F.O, ET/1942/66, Events Leading up to the Murder of King Abdullah, Summary

-F.O, ET/10393/11/No.6, Proposed Iraq- Jordan, from Marrison to chadwick,

-F.O, ET10393/6/No.551, His Majesty Government Policy with regard with proposed union of Jordan and Iraq,

-F.O, ET 10393/39/No.9, Proposed Federation Between Jordan and Iraq,

-F.O, ET3941/1095/31, Tallal Ibn Abdullah Amir

-F.O, ET1941/214, Kings of Jordan the spectator,

-F.O, ET1941/214,, Summary of events Leading up to the deposition of King Hussein.

-F.O, ET1214/1/No.7, Admiral Lord mountablties visit to Jordan,
-F.O, ET 1941/ 232/No.9, King Husseins Returey to Jordan
-F.O, ET1941/214, Kings of Jordan the spectator, Aug 15, 1952
- F.O, ET1941/214,, Summary of events Leading up to the deposition of King Talal From the than of Jordan
F.O, ET1214/1/No.7, Admiral Lord mountablties visit to Jordan

رابعاً الوثائق الهاشمية:

الوثائق الهاشمية، أوراق عبد الله بن الحسين: فلسطين ١٩٤٨م، جمع وتحقيق هند غسان أبو الشعر، اشراف محمد عدنان البخيت، المجلد الخامس– القسم الثاني، ٢٠١٥م.

خامساً: الصحف المصرية والعربية

- المصري
- المقطم
- البلاغ
- الاهرام
- فلسطين

سادساً: الصحف الأجنبية:

- The Washington Post,
- The New York Times
- The Los Anglos Times,
- The Times of India,
- The Times Monday
- The Manchester Guardian
- The Times Los Angles
- The Times Tuesday
- The Guardian

سابعاً: المراجع الأجنبية:

-Joseph Nevo & Ilan Pappe, Jordan in the Middle East: Making of a Pivotal State, 1948-1988, Routledge, London, 2013, P.165.

- Marcy Wilson, King Abdullah, Britain and the making of Jordan Cambridge Middle East Library, Cambridge University Press 1987
- Tancred Bradshaw, Britain and Jordan Imperial Strategy, King Abdullah I and the Zionist Movement
-Avishlaim the Politics of Partition, King Abdullah, the Zionists and Palestine 1921-1951, Columbia University Press 1990.
-Avishlaim, Collusion across the Jordan, King Abdullah, the Zionist Movement, and the Partition of Palestine, New York. Columbia University press 1988.

ثامناً: الرسائل العلمية:

- عبد الزهرة شهيد عجمي، العلاقات المصرية– الأردنية ١٩٥٢–١٩٥٨مـ رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة ذي قار، العراق ٢٠١١م.
- عبد السلام عبد الرحمن عمر زيادة، العلاقات السياسية الأردنية– المصرية ١٩٤٦–١٩٥٨م، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا،الجامعة الأردنية، ١٩٩٤م.
- فيصل خليل عبد الهادي، التاريخ السياسي للعلاقات الأردنية –المصرية ١٩٤٥–١٩٧٠م، رسالة دكتوراه، جامعة مؤتة، الأردن ٢٠٠٨م.